

# نظام الحزب الواحد

بين النظرية  
والنطبيق

## في أفريقيا

د. حورية توفيق مجاهد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة



اهداءات ۲۰۰۱

بالعسقة شفه

ح بالمستشفى الملكي المصري

# نظام الحزب الواحد في أفريقيا

## “بين النظرية والتطبيق”

دكتورة

موريتة توفيق مجاهد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة

١٩٧٧

الناشر

مكتبة الإنجلو المصرية

القاهرة



## إهداء

إلى من كان لهما الفضل في وجودي ...  
إلى من أوصلا في إلى هذه المكانة التي أعتز بها ...  
إلى من سظل ذكرهما ترفعني نحو كل تقدم ونجاح ...  
إلى أمي وأبي رحمهما الله . .



## تقديم

اخيرا ٠٠ وبعد سنوات طويلة ، كرستها لتتبع أبعاد النظم السياسية الافريقية من خلال ما ظهر عنها من كتابات ، ومن زياراتى ودراساتى الميدانية لبعض الدول الافريقية ، اجد فى مؤلفى هذا ثمرة متواضعة ، اتشرف بتقديمها للقارئ ، راجية أن يجد فيها بعضا مما تفتقده المكتبة العربية فى هذا المجال . أمل معذرتى اذا وجد فيها بعض القصور ، حيث ان هناك صعوبة فى الحصول على المعلومات الدقيقة فى موضوع يمثل محور الحياة السياسية بالدول الافريقية ، وعلى درجة كبيرة من التطور السريع . فافريقيا التى عرفت بالامس بالقارة المظلمة - نتيجة لجهل العالم الخارجى بطبيعة ما يجرى داخلها من عوامل تغيير - أصبحت اليوم ، ومنذ الاستقلال السريع لدولها ، قارة التغيير ، اذ تجرى فيها الاحداث بسرعة أكبر مما يسهل معه تتبعها .

ولعل مما زاد الامر صعوبة ، اننى لم اركز على دولة واحدة أو على منطقة جغرافية محدودة ، بل شملت دراستى الدول الافريقية المستقلة على نطاق القارة بأكملها . فضلا عن اننى حرصت على تتبع اخر مادة متاحة عن النظم السياسية الافريقية عامة ونظام الحزب الواحد خاصة ، حتى اغسطس ١٩٧٦ ، حيث وقفت بتلك الدراسة عند هذا الحد .

وقد كان لاختيارى لموضوع نظام الحزب الواحد فى افريقيا كموضوع للدراسة والتحليل ما يبرره ، اذ ان هذا النوع من النظم الحزبية اصبح واسع الانتشار فى افريقيا ، وهو ليس حزبا بالمعنى المفهوم ، فهو يشمل الحياة بأكملها ، ويمس فى كثير من الاحيان كافة أبعاد الحياة فى الدولة ، من سياسية الى اجتماعية الى اقتصادية . ومؤلفى هذا يقدم تحليلا لهذه الظاهرة بافريقيا فى محاولة لاستخلاص نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد فى هذه القارة ، وتحليلا للنظم السياسية الافريقية من خلال دراسة هذا النظام .

ومن البديهي ان الاعتماد على النصوص الدستورية والقوانين وحدها لا يعطى الصورة المتكاملة عن واقع الحياة السياسية ، ومن ثم فان التحليل قد انصب ، ليس فقط على الهيكل ولكن ايضا على الوظائف المتوقعة والمؤداة فعلا مع العمل على ربط الاثنين معا ، فى محاولة للحكم على نظام الحزب الواحد هذا : ما له وما عليه .

والله ولى التوفيق .

د . حورية توفيق مجاهد





# مقدمة

وجه الاستقلال السريع (١) للدول الافريقية الانظار لدراسة نظمها السياسية في محاولة للتعرف على طبيعة هذه النظم ومدى التشابه بينها وبين غيرها من النظم في العالم ومدى التميز الذي اصبحت عليه . وكان هذا الاهتمام طبيعيا حيث ان هذا الاستقلال السريع الذي يعد اهم الظواهر في تاريخ افريقيا الحديث ادى الى ادخال تغييرات عميقة في السياسة الدولية ، كما ادى الى قلب المعايير التقليدية في دراسة نظم الحكم والحكومات المقارنة (٢) .

ولقد كانت النظرة السائدة عند اقتراب الحصول على الاستقلال وبعده مباشرة هي ان الدول الافريقية المستقلة ستسير في نفس الطريق الذي سارت فيه النظم السياسية الغربية : أي كان من المعتقد ان الدول الافريقية ستقلد النظم الديمقراطية الغربية التي تتميز بالثقل السياسي فيها للمجتمعات التشريعية وبالتعدد الحزبي والتنافس بين الاحزاب للوصول للحكم . ومن الملاحظ ان الدول الاستعمارية السابقة مع اختلاف نظمها الاستعمارية حاولت نقل نظمها السياسية لافريقيا للسير على نهج الدولة « الام » في

---

١ - وصل عدد الدول المستقلة في افريقيا في اغسطس سنة ١٩٧٦ الى ٤٩ دولة . فتمتعا كانت اربعة فقط سنة ١٩٥٠ وهي : اثيوبيا ، ليبيريا ، مصر ، جنوب افريقيا . ويلاحظ ان الاخيرة وان كانت تعد دولة مستقلة في افريقيا من وجهة نظر القانون الدولي العام الا انها لا تعد من الدول الافريقية المستقلة حيث انها لاتحكم بواسطة اقلية سكانها من الافريقيين بل من قبل الاقلية المستوطنة البيضاء - الاوربية - فهي دولة تفرقة عنصرية في جنوب القارة وبذا تسقط من عداد الدول الافريقية المستقلة وتخرج عن نطاق تحليلنا .

٢ - عبر عن هذا بحق الرئيس احمد سيكوتوري بقوله : « ان الكلمات والمفاهيم ليس لها هنا نفس المعنى الذي لها في أي مكان آخر » .

B. Charles. "Un Parti politique africain : le Parti Démocratique de 'Guinée", R.F.S.P., 1962, p. 321; see also, Ahmed Mahiou, L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969, p. 12

مظهرها . وفى الواقع عند الاستقلال وبعده مباشرة بدأ وكأن الدول الأفريقية مستحق هذه النظرة المتوقعة إذ أنها بلا استثناء اتبعت النظام البرلماني والتعدد الحزبي المتمشى معه . (١) ومن الطبيعي أن الأحزاب الأفريقية التي نمت أول ما نمت فى إطار الحكم الاستعماري الغربي (٢) أن تأثرت بالنموذج الغربي فى هذا المجال . ولكن بدأ واضحا بسرعة الفارق بين الحقيقة وبين الهياكل الظاهرة . وأن أفريقيا ليست أوربا ، والنظم الحزبية فى أفريقيا بناءات مصطنعة وعليه فهي مشقة (٣) . وأن الكثير منها لم تنبش كظاهرة طبيعية بل جاءت بفعل جهود تدخل الإدارة الاستعمارية تأييدا لمصالحها وتركيزا منها تركيزا رسميا للقبلية والاقليمية (٤)

ولكن يتبلور الانظمة الأفريقية بعد الاستقلال بدأ يتضح أنها تتسبب فى طريق جديد يختلف كثيرا عن النظم الديمقراطية الغربية ويتعين أيضا عن النظم الشيوعية (٥) . وفى أوائل الستينيات نحو عام ١٩٦٢ شهدت أفريقيا التحول فى اتجاه الحزب الواحد . فبعد مرحلة من التعدد الحزبي

١ - انظر المرجع السابق ص ٢٢

٢ - من الملاحظ أن عمر الأحزاب السياسية فى إفريقيا قصير حيث يصعب عامة ، باستثناء ليبيريا ومصر ، لم ينشأ الأحزاب رسميا إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وتبلورت أساسا من جمعيات ثقافية واجتماعية ثم تحولت إلى أحزاب سياسية يادخل الاعتراف العام والاسحايات

٣ - D.G. Layroff, Les Partis Politiques en Afrique Noire, Paris : Presses Universitaires de France, 1970. p. 34.

٤ - Yves Bénot, Idéologies des Indépendances Africaines, Cahiers Libres 139-140, Paris : François Maspero, 1969, p. 284-5.

٥ - استقلت الدول الأفريقية ولديها دساتير على نمط الدول المستعمرة السابقة . ولكن الزعماء الأفريقيين للدول حديثه المستقل ما لبثوا سريعا أن استبدلوا دساتير جديدة ، و أدخلوا التعديلات على الدساتير القديمة . وفى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ قامت ١٢ دولة أفريقية بذلك وما لبثت أن تبعتها دول أخرى فى تغيير دساتير الاستقلال وفى كل حالة كان الاتجاه نحو تدعيم النظام الرئاسي وسلطة الرئيس . فالاستبداد السريع كان الانتقال من البرلمانية التقليدية إلى نمط جديد من النظام الرئاسي .

لمزيد من المعلومات انظر :

Bereket H. Selassie, The Executive in African Governments, London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.



انتقلت معظم الدول الإفريقية إلى نظم الحزب الواحد المسيطر "Dominant Party" ومنه إلى نظام الحزب الوحيد أو الواحد "Single Party" أو "Parti Unique".

هذا ويطلق اصطلاح نظام الحزب الواحد على كل من الحزب الواحد الذى يحتكر الحياة السياسية ولا يترك لغيره فرصة للتعايش معه ، والحزب المسيطر الذى لا يحتكرها وإن كان يسيطر عليها سيطرة تامة ويترك لغيره فرصة للتواجد ولكن لا يعطيه فرصة لتحديه . (١)

فقد أصبح من الواضح أن الدول الإفريقية فى معظمها قد نبذت التعدد الحزبى واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى يجعل الحزب اكبر قوة سياسية فى الدولة ويجعل منه المتحكم فى الحياة السياسية ان لم يكن المحتكر لها . وهى وإن احتفظت بشكل المؤسسات الدستورية الغربية إلا أنها لم تحتفظ بروح هذه المؤسسات ، كما نبذت تدريجيا ما بدأ يتبلور من نظام برلمانى ، واتجهت بازدياد الى النظام الرئاسى الذى جعل السلطة التنفيذية فى يد رئيس الدولة وحده - وهو كما سنرى زعيم الحزب الواحد بصفة عامة . وحتى نيجيريا وكينيا - وهما الدولتان اللتان كانتا يضرب بهما المثل بعد الاستقلال على امكانية زراعة النظم البرلمانية الغربية فى ارض افريقيا حيث كانتا مثالا للتعدد الحزبى الناجح وقتذاك - فقد فقدتا هذه الميزة : فالاولى قضى على النظام الحزبى فيها الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٦ أما الثانية فقد تحولت الى نظام الحزب الواحد سنة ١٩٦٨ .

ولقد أصبح نظام الحزب الواحد هو القاعدة العامة فى افريقيا بعد ان كان موجودا فى بدء الامر فى الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى خاصة . ولكنه أصبح يمتد حاليا من الجزائر وتونس شمالا الى مالاوى وزامبيا جنوبا ومن السنغال وغينيا غربا الى كينيا وتنزانيا شرقا .

وعلى الرغم من حداثة عهد الدول الإفريقية بالاستقلال ، وعلى الرغم من وضوح اتجاهها نحو الحزب الواحد إلا أن ديناميكية الحياة السياسية

١ - وينفس المثل فان نظام الحزبين لا يطلق فقط على الدولة التى لا يوجد بها سوى حزبين ولكن يطلق ايضا على الدولة التى يوجد بها حزبان قويان يمنطيع أى منهما الوصول الى السلطة ويتنافسان معا فى ذلك مع وجود العديد من الاحزاب الاخرى الصغيرة التى لا تستطيع تهديد سيطرة أى من الحزبين الاساسيين وبالتالي لا يمكنها الوصول للسلطة . وهو شأن النظام الحزبى فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

والتغيير في افريقيا جعلت الدول التي تتبع الحزب الواحد في تغير مستمر .  
وعليه فيجب اخذ التوقيت - العامل الزماني - في الاعتبار عند حصر تلك  
الدول . فالدول التي تتبع الحزب الواحد في افريقيا حاليا (اغسطس ١٩٧٦) هي (١) :

- |                           |                      |
|---------------------------|----------------------|
| - الجزائر                 | - زائير              |
| - بورندي                  | - السنغال *          |
| - توجو                    | - ساحل العاج         |
| - بوتسوانا (٢)            | - السودان            |
| - تونس                    | - سيراليون *         |
| - تنزانيا (٣)             | - ساوتومي وبرنسيب    |
| - جابون                   | - الصومال            |
| - جمهورية افريقيا الوسطى  | - غينيا              |
| - جامبيا *                | - غينيا بيساو        |
| - جمهورية الكونغو الشعبية | - غينيا - الاستوائية |
| - جمهورية انجولا الشعبية  | - كينيا              |
| - رواندا (٤)              | - الكاميرون          |
| - الرأس الاخضر            | - ليبيا              |
| - زامبيا                  | - ليبيريا            |
|                           | - ليسوتو *           |

\* دول بها حزب واحد مسيطر والى جواره حزب او احزاب اخرى لا تمثل تهديدا  
لمسيطرته .

١ - انظر الملحق (١) .

٢ - مع ان بوتسوانا بها عدد من الاحزاب الا ان اهمها قاطبة « حزب بوتسوانا  
الديمقراطي » الذي حصل في انتخابات ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٤ على ٢٧ مقعدا من ٣٢٠  
تاركا ٥ مقاعد فقط للمعارضة . وهو حزب رئيس الدولة - الذي ظل رئيسا للجمهورية  
منذ نشأتها وهو سير سريتس خاما - ويعتبر اصلاحيا وان جاء اساسا من اصل ملكي .  
انظر .

« Georges Lory, "Botswana : La démocratie dans le désert,"

Le Mois en Afrique, No. 116, (Aout, 1975). pp. 56-64.

٣ - تنزانيا تعتبر مثالا فريدا في انها تعتبر دولة ذات حزب واحد على الرغم من ان  
بها حزبين : حيث ان هناك حزبا واحدا فقط في كل من منطقتيها الرئيسيتين التي تتكون  
منهما : ففي تنجانيقا هناك « تانو » وفي زنبار « الافروشيوازي » .  
وقد نص الدستور في الفصل الاول ، الجزء الاول بند ٢ على ان يظل الوضع  
كذلك لحين ايجاد اتحاد بينهما وتجرى منذ ابريل ١٩٧٦ مجهودات جادة لمحاولة  
تحقيق ذلك .

ومما لا شك فيه ان التانو اكثر اهمية عدديا ومن حيث الانتشار الجغرافي ومن  
حيث ثقل شخصية رئيسه جوليوس نيريري .

٤ - قام بها انقلاب عسكري في يوليو ١٩٧٣ واعلن ايقاف نشاط الحزب .



- موريتانيا

- موريتانيا

- مالاوي

- مالاوي

ومن الواضح ان نظام الحزب الواحد متبع فى غالبية الدول  
الافريقية . هذا بالإضافة الى ان هناك دولاً عرفت نظام الحزب الواحد  
بعد الاستقلال ولكن قضت عليه انقلابات عسكرية وهى : (١) ،  
غانا (٢) ، النيجر (٣) ، أوغندا (٤) ، فولتا العليا (٥) ، تشاد (٦) . واصبحت  
دولاً لا حزبية تخضع لحكومات عسكرية .

اما الدول التى لا تتبع نظام الحزب الواحد ، بالإضافة الى هذه  
الدول التى سبق لها ان تبعتها ، فهى اما دول لم تعرف النظم الحزبية  
اطلاقاً فى تاريخها - والمثل الفريد لها اثيوبيا فى ظل الحكم الارتوقراطى  
للامبراطور هيلاسلاسى والذى اطاح به الانقلاب العسكرى فى اكتوبر  
سنة ١٩٧٤ (٧) - او دول التعدد الحزبى وهى (٨) :

١ - قام بها انقلاب عسكرى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضى على « الاتحاد السودانى »  
الذى كان يعد مثلاً لنظام الحزب الواحد المستقر التقدمى .

٢ - قام بها انقلاب عسكرى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ قاده جوزيف آرثر انكراه  
قضى على « مؤتمر حزب الشعب » الحزب الواحد قانوناً وعلى زعامة نكروما ، الذى  
طور نظاماً ثورياً فريداً فى افريقيا وان كان الحزب قد تبلور فى النهاية حول شخص  
زعيمه مما سهل مهمة القضاء عليه .

٣ - الحكومة العسكرية التى قامت على اثر الانقلاب العسكرى فى ابريل سنة ١٩٧٤  
أمرت بالغاء كافة التنظيمات السياسية . وكان « الحزب التقدمى النيجرى » هو الحزب  
القانونى الواحد .

٤ - كان بها حزب واحد تحت زعامة الرئيس السابق ابوتى ولكن بقيام الحكومة  
العسكرية بقيادة الجنرال عيى أمين فى يناير سنة ١٩٧١ الغى هذا الحزب وتولى  
عيى أمين كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية .

٥ - انتهى نظام التعدد الحزبى بها فى يناير سنة ١٩٦٠ وقام نظام حزب واحد قضى  
عليه فى يناير سنة ١٩٦٦ الانقلاب العسكرى ، قام به كولونيل سانجولى لاميزانا .

٦ - وقع بها انقلاب عسكرى فى ١٦ ابريل ١٩٧٥ قتل على اثره الرئيس توميبالباي  
وقضى على نظام الحزب الواحد بها وهو « الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » .

٧ - الغيت الملكية وكذلك الطبقة الارستقراطية فى اثيوبيا فى ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥  
وقد اعلنت الحكومة العسكرية هناك عن نيتها فى اقامة نظام حزب واحد مع الاخت  
بالاشتراكية .

٨ - انظر الملحق (ب) .

المغرب ، سوازيلاند ، سيشل ، كومور ، موريشيس وجمهورية مالاغاسي (مدغشقر) .

ومن الملاحظ أن دول التعدد الحزبي - باستثناء المغرب - تقع في جنوبى القارة ويتبعها الجوز المحيطة بها ، وقد أسهم في هذا التعدد وجود الاقليات المستوطنة والاختلافات العنصرية الواضحة ومن ثم اختلاف الرأى حول كيفية تسيير الحكم .

وعليه فإن وراء التعدد الحزبي تعددا في الأجناس والعناصر والطوائف ومعظمها كان تحت الحكم البريطانى . وهناك دول كانت تتبع التعدد الحزبي ولكن قضى عليه الانقلاب العسكرى : وهى نيجيريا ، بنين ( داهومى ) ، والقى تخضع حاليا لحكومات عسكرية .

اذن فالدول الافريقية فى معظمها تتبع نظام الحزب الواحد ، حاليا ، والبعض كان يتبعه حتى أطاحت به الانقلابات العسكرية . وببداية انتشار هذه الظاهرة - الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد - اختلفت الآراء فى شأنها .

فحقيقة وجود حزب واحد فى افريقيا جعل الكثير من المعلقين الغربيين يسارعون الى القول بأن النظم الافريقية أصبحت نظما شيوعية أو تسلطية (١) . وهم فى ذلك يقرنون بين طبيعة النظام القائم فى الدولة وعدد الاحزاب الموجودة بها : فطالما هناك تعدد حزبي فإن النظام يمثل ديمقراطية غربية ، وطالما هناك حزب واحد يسارعون الى القول بأنه يعكس نظاما شيوعيا أو على احسن تقدير فالرأى كان هو أن التعدد يعنى ديمقراطية والحزب الواحد يعنى ديكتاتورية (٢) : واضعين أمام أعينهم

Selassie, op. cit., pp. 147-151.

١- Sigmund Neumann (ed.), Modern Political Parties, Chicago : University of Chicago Press, 1956, p. 403. see also Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism & Democracy (3rd. ed.), New York: Harper & Brothers, 1950, p. 269. see also, M. Corpiere, "Le Totalitarisme en Afrique," Preuves, (Jan. Fev., 1963), Sir Walter Coutts, "A new democracy or a new totalitarianism in Africa?", Optima, (March, 1964), F.X. Sutton, Authority & authoritarianism in the new Africa," Journal of International Affaires, 15, I, 1961. Hourat, L'Afrique aux trois visages-Ultra, totalitaire ou modère? Bruxelles, Centre de documentation internationale, 1961, p. 245.



الوضوح في الاتصال الجوفيق والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية أو ألمانيا النازية . وقد كانت هذه هي النظرة السائدة في الدراسة التقليدية لنظم الحكم .

ولكن في الواقع فإن وجود أكثر من حزب لا يعنى وجود ديمقراطية غربية - أو كما يحلو للبعض بتسميتها بالليبرالية - في نطاق الدولة ، كما أن وجود حزب واحد في إفريقيا لا يدل على قيام ديكتاتورية بمفهومها التقليدى (١) .

وقد حدث في إفريقيا منذ الاستقلال أن قلبت النظم الإفريقية المفاهيم المتوارثة عن النظم الغربية ودعمتها ببعض الأفكار السائدة في النظم الشرقية ولكن النظم الإفريقية مازالت تختلف في الواقع عن النظم الشيوعية والديكتاتورية - ويصر الزعماء الإفريقيون على تأكيد ذلك الاختلاف . ولعل مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على الاستقلال السريع لمعظم دول القارة - مع أنها فترة قصيرة في تاريخ الدول - إلا أنه يبدو واضحاً أن هذه النظم لها ما يميزها عن كل من النظم الغربية والشيوعية على حد سواء (٢) .

وعلى هذا تثار الأسئلة التالية عند بحث طبيعة النظم السياسية الإفريقية وعلى رأسها نظام الحزب الواحد الجماهيرى : -

هل هناك نظام حزب واحد أم نظم حزب واحد في إفريقيا ؟ وما هي أهم التصنيفات المختلفة في هذا الشأن ؟

ما هي أسباب انتشار هذا النوع دون ما عداه من النظم ؟

ما هي طبيعة هذا النظام السياسى ؟

ما هي أهم خصائص نظام الحزب الواحد في إفريقيا ؟ أو بمعنى آخر ما هي المميزات الخاصة بتنظيمه الداخلى ، ودور الزعامة في إطاره وطبيعته .

١- Ruth Schachter Morgenthau, "Single Party Systems in West Africa", The American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961), p. 294. see also pp. 294-307.

٢- Bénéot, op. cit., p. 381.

العلاقة بينه وبين كل من المؤسسات الرسمية للدولة والمنظمات الجماهيرية  
والعسكرية ؟

وأخيرا فانه مع التسليم بان نظام الحزب الواحد أصبح القاعدة  
السائدة في الحياة السياسية في افريقيا الا انه في الواقع يواجه بالعديد  
من التحديات ، فما هي ابعاد هذه التحديات ؟

وما هو مستقبل نظام الحزب الواحد في ضوءها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تمثل جوهر الاهتمام في هذه الدراسة  
في محاولة للوصول الى نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد في افريقيا .



## الباب الأول

التعريف بنظام الحزب الواحد

في أفريقيا

ان اقامة هياكل تنظيمية قومية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتخطى الارتباطات العنصرية والقبلية والدينية والاقليمية ، والروابط الاخرى المحلية المحدودة تعتبر الخطوة الرئيسية الايجابية فى بناء الامة . ولتحقيق هذا الهدف فان نظام الحزب الواحد نظر اليه على انه افضل هيكل تنظيمى فى الدول الافريقية منذ استقلالها السريع . فقد اصبحت اداة فى تحقيق الاندماج القومى ، وعليه فان انتشاره يرجع بدرجة كبيرة الى وظيفته فى تحقيق متطلبات ما بعد الاستقلال التى تمثلت بصفة عامة فى التنمية الشاملة ، وبصفة خاصة فى تحقيق الوحدة السياسية وبناء الدولة القومية ، الامر الذى اعتبر فى مقدمة المصالح القومية للدول الافريقية المستقلة .

ولكن تفهم نظام الحزب الواحد فى افريقيا لا يكون الا فى اطار التعرف على طبيعته المميزة : فهو ليس حزبا بالمفهوم التقليدى للحزب ، بل هو اطار تنظيمى يضم الجماهير الغريضة ، ويمثل الحياة السياسية بأكملها وهو فى معظم الحالات قد يحتكر العمل السياسى ويصبح الحزب الاوحد او الوحيد وفى مجالات اخرى قد لا يحتكرها ولكن يسيطر عليها سيطرة شبه تامة ، وان ترك لغيره امكانية التواجد الا انه لا يترك له حرية او امكانية تحديه . وهو بصفة عامة يقوم على استمالة الافراد وولائهم السياسى .

وعليه فان دراسة هذه المادة الاساسية والخاصة بالتعريف بنظام الحزب الواحد قبل التعرف على خصائصه فرضت تقسيما ثلاثيا لهذا الباب على النحو التالى :

- الفصل الاول : محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى افريقيا .
- الفصل الثانى : اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى افريقيا .
- الفصل الثالث : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى .

## الفصل الاول

### محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد في افريقيا

هناك عدة محاولات لتقسيم انماط نظام الحزب الواحد في افريقيا ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بين كل مجموعة في كل قسم .

ولعل أبسط هذه المحاولات هي تلك التي تعتمد على التفرقة التاريخية بين نظم نشأت قبل الاستقلال في شكل حركة وطنية لمواجهة الاستعمار وتطورت بالاستقلال الى حزب واحد ، وبين تلك التي لم تنشأ من حركة وطنية ولم تكن لها جذور تنظيمية فيما قبل الاستقلال ، أي أنها نشأت في دول افريقية مستقلة بالفعل ، ومن امثلة الفئة الاولى من هذه النظم : « الحزب الديمقراطي لغينيا » في غينيا ، « ومؤتمر حزب الشعب » في غامبيا ، « اتحاد تنجانيقا الوطني الافريقي » في تنزانيا ، « حزب « كانو » - « اتحاد كينيا الوطني الافريقي » - في كينيا « وحزب مؤتمر مالابو » « وجبهة التحرير الوطنية » في الجزائر . أما الفئة الثانية - التي لم تنشأ الا بعد الاستقلال - فيدخل في عدادها « الاتحاد الاشتراكي العربي » في مصر ، « والاتحاد الاشتراكي العربي » في ليبيا ، « والاتحاد الاشتراكي السوداني » « والحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » في تشاد ، « والحركة الشعبية للثورة » في زائير ، « والحزب الاشتراكي الثوري » في الصومال الذي اعلن انشاؤه في أول يوليو ١٩٧٦ (١) .

### الحزب الجماهيري والحزب الاوليجاركي :

هذا ومن المحاولات الاخرى لتقسيم نظم الحزب الواحد تلك التي تقوم على التفرقة بين نظام الحزب الواحد الجماهيري والحزب الواحد الاوليجاركي (٢) على اساس ان الاول يرمى الى الوصول للجماهير الشعبية

١ - Africa, No. 60, (August, 1976) p. 57.

٢ - انظر : Gwendolen M. Carter, (ed.), Africa One-Party States, Ithaca, New York : Cornell University Press, 1962, pp. 1-10.

وكان التعبير الأكثر شيوعاً من قبل الانتصار اليه على أنه « حزب بيكتاتوري » لا اوليجاركي .



هي الدولة وتحريكها دون تفرقة واشراكها في الحياة السياسية ، أما الثاني فقاعدته لا تشمل الجماهير العريضة ، بل فئة معينة في الدول على أساس عنصرى بالدرجة الاولى . ونظام الحزب الجماهيرى هو المفترض وجوده في الغالبية العظمى للدول الافريقية . أما الحزب الواحد الاوليجاركى فيضرب له المثل بليبيريا : حيث « حزب الهويج الحقيقى True Whig Party » - وهو اقدم حزب واحد فى العالم والذى انشئ سنة ١٨٦٩ . وتمتع باحتكار الحياة السياسية دون منافس حقيقى منذ انتخابات سنة ١٨٧٧ - قد انشئ اساسا كأداة فى يد الاقلية الارستقراطية من الامريكو - ليبيريين Americo Liberians المعروفين بالكريول ( من الارقاء المحززين بواسطة الولايات المتحدة الامريكية والذين اعيد توطينهم فى الجزء الساحلى من ليبيريا ) لضمان سيطرتهم السياسية ، على الرغم من ان نسبتهم نحو ٥٪ فقط من مجموع السكان ، وان الحزب قد بدأ يوسع قاعدته لتصبح أكثر جماهيرية لتواجه ديناميكية التغيير ، ولكنه لم يصل الى جماهيرية الأحزاب الاخرى فى افريقيا ، وذلك على الرغم مما أصبح بها من نزعات اوليجاركية .

### الحزب الواحد والحزب الموحد :

وبالاضافة الى ما سبق ذكره من محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد فى افريقيا ، نجد هناك من يفرق بين الحزب الواحد Parti Unique والحزب الموحد Parti Unifié (Unified Party) من حيث ان الاول ينتج عن اندماج الأحزاب الاخرى فيه أو انصهار الأحزاب القائمة جميعها ، بما فيها الحزب الاقوى المسيطر ، فى حزب جديد بحيث تفقد كل منها طبيعتها وكيانها وسلطانها وتصبح هذه جميعا الحزب الواحد . أما الحزب الموحد ، فهو يقوم على تجميع الأحزاب دون ان تفقد كيانها وزعامتها ، وكل ما تشترك فيه هو اتفاقها فى الراى والسياسة العامة بحيث يحافظ الحزب الموحد على مظهر الوحدة الوطنية . ويعبر عنه بمثابة ائتلاف بين أحزاب مع احتفاظ كل منها بزعامته ومبادئه واسسه بجانب الاتفاق على برنامج مشترك فى اطار تنظيمى واحد . فالحزب الموحد اذن عبارة عن اتحاد أحزاب سياسية تتجمع فى اطار جديد تقبل برنامجا مشتركا وتهدف لان تقاسم المسئوليات فى الحكومة والحزب . أى انه عبارة عن اتحاد وطنى قائم على برنامج مشترك مع احتفاظ كل حزب داخل فيه بكيانه ورئاسته . ويراه زواده عنى انه الحل العملى التجريبي لمشاكل الدول الافريقية : حيث يعقلب على مشاكل

كل من الحزب الواحد - الذى يعتبرونه تسلطيا - والتعدد الحزبى الذى اثبت فشله فى افريقيا . فهو يتمشى مع طبيعة المجتمعات التعددية المتمثلة فى الدول الافريقية . ففكرة التآلف الممثلة فى الحزب الموحد نظر اليها كأفضل حل للمجتمع التعددى غير المتناسق حيث الاطار السياسى الموحد يضمن تحقيق التعاون والتناسق بين المجموعات المختلفة (١) وان كان معارضوه يرون العكس حيث يؤكدون انه يحوى فى طياته العديد من التناقضات التى تحول دون تحقيق التوازن داخله .

ونظم الحزب الواحد مر الكثير منها بمرحلة الحزب الموحد كمرحلة انتقالية الى الحزب الواحد ، والحزب الموحد اعتبره المدافعون عنه فى وقت تطبيقه انه الضمان الوحيد للديمقراطية ، بينما ادانوا تسلطية الحزب الواحد ولعل أكثر من دافع عن الحزب الموحد هو الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور الذى كان من اهم المؤمنين به (٢)

ولكن السنغال نفسها ما لبثت - بعد تهديد الاتجاهات المعارضة للوحدة القومية والزعامية فى ظل الحزب الموحد - ان تحولت عن الحزب الموحد الى الحزب الواحد بموجب القانون . حيث نص دستورها سنة ١٩٦٢ على منع قيام أى حزب معارض ( لحزب الاتحاد التقدمى السنغالى ) وعلى انها تتبع نظام الحزب الواحد الذى اعتبر منذ ذلك الوقت وحتى مؤخر الضمان الوحيد الاساسى للاستقرار والاستمرار والوحدة القومية المنشودة . حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد لتغيير دستورها فى ١٧ مارس ١٩٧٦ بحيث يبيح تعدد الاحزاب وقد تم بالفعل السماح بقيام حزب يمثل اليمين وآخر يمثل اليسار (٣) بجانب حزب الاتحاد التقدمى السنغالى الذى اعتبر انه يمثل

١ - لزيد من المعلومات عن الحزب الموحد والنظرة المؤيدة له على غيره انظر : W. Lewis. La Chose Publique en Afrique Occidentale. Paris : SEDEIS, 1966. & Mahiou, op. cit. pp. 71-90.

ومن تأييد الحزب الواحد انظر المرجع السابق ص ٩١ - ١٢٠ .  
٢ - انظر : S. Senghor, Nation et Voie Africaine du Socialisme , Paris : Paris: Seuil, 1962, p. 117.

٣ - سمح الدستور الجديد بتعدد الاحزاب ، ولكن صدر قانون فى أول أبريل ١٩٧٦ يحدد عدد الاحزاب المسموح بقيامها فى السنغال بثلاثة احزاب كما حدد ايضا اتجاهاتها الايديولوجية : بأن يمثل احدها الوسط والأخران اليمين واليسار . وقد اعتبر ان الاتجاه الاول يمثل حزب الاتحاد التقدمى السنغالى ، اما اليمين فيمثل الحزب الديمقراطى الذى سبق قيامه ويمثل اليسار الحزب الافريقى للاستقلال والاتجاه الماركسى الذى كان قد انشأه فى ١٩٦٠ بسبب ايديولوجيته .  
ولزيد من المعلومات انظر : بطرس بطرس غالى ، تجربة قيام ثلاثة احزاب فى السنغال ، الاهرام ٢٧ اغسطس ١٩٧٦ ، ص ١٩٦٦ .

الوسط والذى لم يعد جزئيا أوجد وإن كان ما زالت له سيطرته على الحياة السياسية ، إلا أن التجربة ما زالت في المهد فلا يمكن الحكم عليها وعلى مدى نجاحها بموضوئية ولكن يبدو وكأنه السبيل لم تختار العودة إلى الحزب الموحد ولكن للحزب الواحد المستنظر .

هذا ومع أن الاتجاه العام في أفريقيا كان المزور بمرحلة الحزبين أو الحزب الواحد كانتقال إلى الحزب الواحد لا العكس فإن خططات تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر - وإن كان من الصعب الحكم بعد على أبعاد هذا إلا أنها على ما يبدو تأخذ الاتجاه العكسي وهو التطور من الحزب الواحد إلى الحزب الواحد مثلاً في الاتحاد الاشتراكي العربي كإطار تنظيمي يضم المذابر الثلاثة التي ووفق على قيامها كتنظيمات فرعية داخل التنظيم الأصلي وهي : « تنظيم مصر العربي الاشتراكي » ويمثل الوسط و « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » ، ويمثل اليمين ، و « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ويمثل اليسار . وقد تكون هذه خطوة في سبيل تطورها إلى أحزاب .

### النظام التحريكي الثوري ، والنظام التجريبي التعددي

أما التفرقة الرئيسية بين نظم الحزب الواحد في أفريقيا فهي التي تقوم على الأخذ في الاعتبار بطبيعة هذه النظم ، وخاصة اختلافاتها الأيديولوجية والتنظيمية (١) وعلى هذا الأساس يمكن التفرقة بين كل من :

١ - نظام الحزب الواحد الثوري المركزي ( التحريكي ) ( أي المبني

٢ - عن محاولة تقسيمات الأحزاب السياسية في أفريقيا انظر :

James S. Goleman & Carl Rosberg, (eds.) Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press, 1966, p. 4-6 & 671 & David E. Apter, The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press, 1965, pp. 22-4 & pp. 357-421. See also, David Apter & Carl Rosberg, Jr. "Nationalism & Models of political Change in Africa. "The Political Economy of Contemporary Africa", Symposia Studies series I. National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.



على التعبئة (١) mobilization; revolutionary — centralizing  
ونظام الحزب الواحد التجريبي التعددي (الواقعي) :  
recconciliation; pragmatic pluralistic consociationel

ونظام الحزب الواحد الثوري المركزي التجريبي : إلى أجل  
تغييرات جذرية في المجتمع من كافة أوجهه الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية ، أي هو ذلك الذي يتولى إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة .  
كان الحزب يستخدم كسلاح تنظيمي في المجتمع : وهو يهدف إلى الوحدة  
السياسية الكاملة داخل الدولة : فلا يتقبل الانشقاقات الداخلية القانونية ولا  
القبلية أو الإقليمية أو النزعات التقليدية بما فيها الزعامة الدينية : وهذا  
النظام يتميز بدرجة كبيرة من المركزية خاصة في أعلى مستويات الحزب .  
ويتميز أيضا بالرغبة في جعل الحزب بمثابة بوتقة لصهر الاختلافات والتعدد  
داخل الدولة . أي أنه إطار تنظيمي للدولة ككل في محاولة لخلق تطابق بين  
الامة والدولة . فهو ينظر إليه على أنه الوسيلة التنظيمية السريعة لخلق  
الدولة القومية وجذب ولاء الافراد من الجماعات الأولية التي الحزب نفسه  
ويهدف إلى إدخال تغييرات جذرية في كافة أوجه الحياة من سياسية واقتصادية  
 واجتماعية . وفي سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافه يعمل مثل هذا النظام  
على تحريك الجماهير بصفة مستمرة وتعبئتها عن طريق كافة أجهزة الدولة  
وخاصة الاعلام - في إطار السياسة العامة للحزب . هذا النوع يهدف إلى  
مستوى العلاقات الأفريقية في إطار الوحدة الأفريقية إلى الوحدة السياسية  
ويتفهم الوحدة بمضمونها السياسي على وجه الخصوص . كما تقوم أبعاد  
أيديولوجيته الخارجية على العداء للاستعمار وعلى محاولة ضم شمل الدول  
الأفريقية لمحاربته كما يتبنى الحملة ضد ما يعرف بالاستعمار الجديد .

١ - أول من استخدم لفظ نظام تحريكي كان فيليب سليزنك .

Philip Selznick. The Organizational Weapon: A study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York: The Free Press, 1965.

ثم استعاره الكثيرون من بعده وعلى رأسهم دافيد ابتر واستخدموه في تقسيمهم  
النظم في إفريقيا ، بدأ ابتر اتجاهه في تقسيم الأحزاب السابق ذكره في كتابه

The Political Kingdom in Uganda. Princeton: Princeton University Press, 1961, pp. 22-4.

أما تغييرى الثورى المركزى والتجريبى التعددى فقد استخدمه  
Coleman & Rosberg, op. cit. pp. 4-6

أما النوع الثاني من نظم الحزب الواحد وهو النظام التجريبي التعددي التوفيقى فهو يجعل من الحزب « إطارا فوقيا » . over - structure . بمعنى أنه يفرض نفسه على الاختلافات القائمة ويستمد كيانه من وجودها ومن مجرد التوفيق بين الجماعات والفئات المختلفة . فهو لا يهدف بحكم أيديولوجيته إلى أحداث تغييرات جذرية في المجتمع الأفريقى ويتقبل الأوضاع كما هي إلى حد كبير . والحزب يبنى سلطته السياسية على الاختلافات والتعدد القائم في المجتمع ولا يهدف إلى صهرها بل يقوم على التوفيق بين الاختلافات في المجتمع . وعليه فهو لا يشن حربا شعواء . كما هو متبع في النوع الأول . على الانشقاق في المجتمع أو القبلية أو الزعامات التقليدية . فكان هذا النوع الثاني يعتبر نفسه مجرد إطار سياسى قرقى ، بمعنى أنه يفرض نفسه فوق الاختلافات الموجودة في المجتمع والتعديدات القائمة ، ولا يهدف إلى صهرها بل أنه يستمد كيانه من استمرارها . أما على المستوى الأفريقى فأيديولوجية هذا النظام تقوم على رفض الوحدة السياسية وعلى المناداة بالتعاون الوظيفى بين الدول الأفريقية المختلفة في نظمها السياسية . كما أن هذا النوع من النظم الحزبية في أفريقيا يعمل على ربط الدولة الأفريقية المستقلة بالدولة « الأم » القديمة أو السابقة ويتجلى هذا بوضوح في الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى ، ومن الطبيعى أن يرفض هذا النوع مجرد فكرة الاستعمار الجديد ويرفضها كمفهوم ويرفض الاعتراف بها . حقيقة .

وإذا نظرنا من الناحية العددية المحضة نجد أن النوع الثانى وهو الأكثر محافظة بطبيعته هو السائد أكثر في أفريقيا : في السنغال ، ساحل العاج ، ليبيريا ، كينيا منذ سنة ١٩٦٨ ، مالاوى الخ . أما النظم الأكثر ثورية وتحصرا فهي على العكس تمثل قلة محدودة تتمثل مثلا في غينيا والجزائر واكبر الامثلة على ذلك كانت تتمثل في غانا في ظل نكروما ومؤتمر حزب الشعب ، ومالى في ظل «الاتحاد السودانى» قبل أن تطيح بهما الانقلابات العسكرية . وهناك دول تقع بين النقيضين حيث تأخذ ببعض سمات كل من الجانبين وعلى رأس هؤلاء تنزانيا .

والواقع أن النوع الاول وهو الثورى المركزى التحريكى أكثر تعرضا للتحديات وعوضه لمحاولات الانقلاب ، وذلك نتيجة لما يرمى اليه من أحداث

تغييرات جذرية في المجتمع بما يجعله في مواجهة مباشرة مع الجماعات صاحبة المصلحة في بقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، أما الثاني ، فهو يتعايش مع الوضع القائم ، وذلك بحكم طبيعته الأكثر محافظة .

وقد وجهت بعض الانتقادات مؤخرا الى هذه التقسيمات على أساس أنها نظرية أكثر منها واقعية . فهناك من يرفض فكرة التقسيم أساسا ومدى تنوعها على أساس أن هذه التقسيمات كثيرا ما تقوم على التنظيم الرسمي وإطاره العام كما يصوره المنادون به ولكن تغفل الى حد كبير واقع الحياة السياسية وما يجرى في الواقع لا ما يجب أن يكون . (١)

ولكن بصفة عامة هذه الانتقادات يجب أن تؤخذ بالتحفظ . فالتقسيم الأخير القائم على طبيعة النظام وايدولوجيته يفيد في تفهم واقع النظام (٢) وليس مجرد الشكل أو الإطار الملعق . ولكن يجب تفهم الأنواع المختلفة في إفريقيا لا بقياسها بغيرها من النظم (٣) في العالم بل بقياسها وبمقارنتها ببعضها البعض .

فغنى عن البيان أن النظم الثورية في إفريقيا لا تعتبر ثورية بمقياس النظم الثورية في العالم ولكنها ثورية بالنسبة للنظم المحافظة في إفريقيا . فالدول الإفريقية المستقلة أوجدت لنفسها معايير يجب أن تراعى عند تقييم نظمها . والخطأ الذي يقع فيه المحللون الغربيون والشرقيون على حد سواء هو عدم أخذ ذلك في الاعتبار .

١ - انظر في هذا الشأن على وجه الخصوص :

Henry Bienen, "One Party Systems in Africa," in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), *Authoritarian Politics in Modern Society - The Dynamics of Established One - Party Systems*. New York, London: Basic Books, Inc, 1970, pp. 103-5. See also, K.W.J. Post, *Journal of Commonwealth Political Studies*, Vol. IV, no. 2, (July, 1966), pp. 131-2.

٢ - في شأن تأييد قيمة أو فائدة التقسيم المذكور انظر :

Aristide R. Zolberg, *Creating Political Order: The Party - States of West Africa*, Chicago: Rand Mc Nally & Comp., 1966, pp. 1-8.

٣ - من ذلك مثلا المرجع السابق الذي يوجه النقد لهذه التقسيمات قائلا أن مفاهيمها استقارها المنادون بها من الحزب الشيوعي السوفيتي بينما الأوضاع في إفريقيا مختلفة .



فَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ طَبِيعَةَ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ فِي ضِيَاءِ نِظَامِ الْحُزْبِ  
الْوَحِيدِ فِي غَيْبِهَا يَخْتَلِفُ عَنْ مَثِيلِهِ لَدَى جَارِقَتِهَا السَّنْفَالِ • كَمَا أَنَّ دَرَجَةَ  
الْمَحَافِظَةِ أَوْ الثَّوْرِيَّةَ تَخْتَلِفُ فِي أَطَارِيقِهَا النَّوَاعِ قَمَثَلًا السَّنْفَالِ تَخْتَلِفُ طَبِيعَةُ  
نِظَامِهَا الْجَزْبِي عَنْ كَيْنِيَا وَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا يَنْتَبِئُ لِلنَّوْعِ الثَّانِي مِنْ نِظْمِ الْحُزْبِ  
الْوَحِيدِ الْمَذْكُورِ مِنْ قَبْلِ • وَلَكِنْ الْإِخْتِلَافُ فِي الدَّرَجَةِ وَاضِحٌ • إِذْ إِنَّ النَّسْبِيَّةَ  
يَجِبُ أَنْ تَكُونِ فِي الْإِعْتِبَارِ عِنْدَ مِجَاوَلَةِ التَّعْرِيفِ عَلَى طَبِيعَةِ النِّظْمِ الْإِفْرِيقِيَّةِ  
فِي مَحَاوَلَةِ لَتَقْسِيمِهَا •

## الفصل الثاني

### اسباب انتشار نظام الحزب الواحد في افريقيا

يمكن بصفة عامة ارجاع اهم الاسباب التي أدت الى انتشار نظام الحزب الواحد الجماهيري ليصبح ظاهرة عامة الى ما يأتي:

أ - الأوضاع والنظم التقليدية

ب - آثار الحكم الاستعماري

ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال

### ١ - الأوضاع والنظم التقليدية :

يعتبر البعض ان نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي برز في الدول الافريقية بعد الاستقلال امتداد لقيم المجتمع التقليدي . وهو المجتمع الذي لم يعرف فكرة المعارضة (١) لدرجة ان البعض لا يمكنه التمييز بين مفهوم المعارضة والانفصال (٢) وبالتالي فالقرارات كانت تتخذ بعد مداولات ومناقشات مستمرة - يبدو فيها الثقل المؤثر للكبار - ولكن بمجرد اتخاذها فانها تصبح نافذة وملزمة وواجبة الاحترام بالنسبة للجميع حتى الاقلية التي لا تكون قد ارتضتها اساسا واي محاولة للخروج عليها تعتبر تهديدا للنظام بأكمله ، وعليه فاصحاب هذا الرأي يؤكدون ان طبيعة وضع الفرد في ظل نظام الحزب الواحد وانتمائه للجماعة ككل وتقيده بها وعدم خروجه

١ - انظر :

Kenneth Kaunda. A Humanist in Africa. London: Longman, 1966 pp. 106-8

ولا يجب ان يفهم من ذلك ان المجتمع التقليدي عرف نظام الحزب الواحد ولكن فعنى ان المجتمع القبلي كان لا حزبيا وبالتالي لم يعرف المعارضة ولا الانفصال ولا الحزبية التي تمثل اساس نظام التعدد الحزبي ، في شأن هذا انظر :

Ndabaningi Sithole. "The One / Two Party System," in Gideon-Cyrus Mutiso & S.W. Rohio (eds.), Readings in African Political Thought. London: Heinemann, 1975, p. 459

Immanuel Wallerstein. Africa: The Politics of Independence, Vintage Books, New York & Random House, 1961, pp. 87-9.

على قراراتها لا تختلف عما كان سائدا في ظل النظام التقليدي ( القبلي )  
والفارق الاساسي هو ان الاطار الأول قومي على مستوى الدولة ككل في حين  
ان الآخر محلي وقائم على رابطة الدم .

وهناك من الزعماء الافريقيين من يصر على ان طبيعة النظام التقليدي  
ما زالت سائدة في المجتمعات الافريقية المعاصرة مما لا يدع مجالا لوجود  
تعدد حزبي نظرا لغياب الصراع الطبقي والانقسام الواضح . اى ان  
المجتمعات الافريقية غير محددة الطبقات سواء تقليديا ام حاضرا مما لا يدعو  
الى وجود تعدد حزبي لتمثيل الطبقات المختلفة بل يدعم وجود حزب واحد  
لممثل المجتمع بأكمله بشرائحه المختلفة (١) . وهناك من يوافق الزعيم  
« جوليوس نيريري » بان كلا من نظام الحزب الواحد الجماهيري والاشتراكية  
من اهم اسس النظام التقليدي التي وان كان الحكم الاستعماري قد قوضها الا  
ان الدول الافريقية المستقلة عليها ان تقوم باحياء هذا التراث بما يتماشى مع  
اجتياجات العصر .

وهذا الرأي الذي يرجع انتشار الحزب الواحد في افريقيا الى النظم  
التقليدية وآثارها مع وجاهته الا انه لا يكفي لتوضيح هذه الظاهرة . فالنظم  
والقيم التقليدية اضعفها بشدة ان لم يكن قد قضى عليها في كثير من الحالات  
الحكم الاستعماري الذي جاء بمفاهيم جديدة وانظمة مخالفة . فالنظام  
الاستعماري مثل المرحلة الوسيطة الانتقالية بين النظم التقليدية التي سادت  
قبل وجوده وبين النظم المستقلة التي سادت بعد رحيله .

وعليه فمن الضروري ان نبحث عن اسباب انتشار نظام الحزب الواحد  
في آثار النظم الاستعمارية في افريقيا .

### ب - الحكم الاستعماري وآثاره :

يمكن القول بصفة عامة بان النظم الاستعمارية مع اختلافها قد تركت  
آثارا واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال في افريقيا ، وبالتالي أثرت على  
انتشار نظام الحزب الواحد بها بطريقة غير مباشرة .

١ - عن تبييرات نظام الحزب الواحد في افريقيا ، انظر .

Samuel P. Huntington, Social and Institutional.

Dynamics of One Party Systems, "in Huntington & Moore, op.  
cit., pp. 3-17.



فمثلا يرى البعض ان نظام الحزب الواحد في افريقيا يعتبر وريث النظام الاستعماري الوجودي التسلطي (١) والاختلاف الوحيد هو انه نظام قومي وطني وليس نظاما اجنبيا مفروضا من جانب المستعمر . «النظام الاستعماري عود الشعب على طاعة ادارة مفروضة عليهم لا تتبع منهم بل من الحاكم، وهذه العادة استمرت ، وان كان الاداريون البيض قد حل محلهم اداريون سود وذلك بدون صعوبات كثيرة» (٢) ويرى أصحاب هذا الرأي أن اتباع فرنسا للمركزية الشديدة في ظل نظام الحكم المباشر هو وراء انتشار نظام الحزب الواحد بصفة خاصة في بادئ الامر في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي . بالاضافة الى ذلك فان نظام المركزية الادارية والسلطة المسلسلة «الهيراركية» التي كانت فرنسا تتبعها هي بنفسها ما يتبعه نظام الحزب الواحد في افريقيا الى حد كبير . بل ان التنظيم الداخلي للحزب قد بنى في معظم الحالات على التقسيمات الادارية في الدولة ، تلك التقسيمات التي ورثت عن الحكم الاستعماري وظلت باقية دون تغيير بعد الاستقلال في الغالب . كما انه في ظل الاستعمار البريطاني فان وجود حزب قوي تحت رئاسة زعيم مسيطر قوي كان لازما وجواز مرور sine qua non لاعطاء السلطة للوطنيين (٣) . ونفس الامر تطور في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي وان كان لاحقا على سابقه في المستعمرات البريطانية خاصة في غرب افريقيا .

ومن ناحية اخرى فان وجود الاستعمار في حد ذاته عمل على تقوية الحركات القومية التي واجهته ، بمعنى ان الاستعمار كعامل موحد أسهم في تكوين جبهة معارضة له . ولقد عمل الاستعمار على اختلاف انظمته في بادئ الامر

١ - انظر Coleman & Rosberg, op. cit., p. 659.

١ - انظر

Bénot, op-cit., p. 284.

انظر ايضا :

٢ - Hubert Deshamps. Les Institutions Politiques de L'Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970, pp. 114-5.

٣ - لمزيد من المعلومات انظر :

Sir Andrew Cohen, British Policy in Changing Africa, Evanston, Illinois : Northwestern Univ. Press, 1959, p. 41

والعديد من الامثلة انظر :

Carter, op-cit., p. 284.

اللامر عند ظهور الأحزاب للسياسية عامة بعد الحرب العالمية ، على تشجيع قيام أحزاب « صفوة » تعتمد على تأييد الإدارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية مما أفقد هؤلاء التأييد الشعبي ودعم الحركة القومية التي كانت في كثير من الدول الإفريقية أساس الحزب الواحد الجماهيري . فالإدارة الاستعمارية سواء كانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها عملت على تأييد المنظمات السياسية ذات القاعدة الإقليمية أو القبلية في مواجهة الحركات الوطنية وأعتمدت عليها في تنفيذ سياستها واستمرار الولاء لها حتى بعد الاستعمار . (١)

كما شجعت بعض السياسات الاستعمارية على تقوية حزب واحد وذلك بإتباع نظام القائمة الواحدة والدائرة الواحدة في الانتخابات مما كانت نتيجة خروج حزب واحد مسيطر من الانتخابات .

كذلك نجد ان « النخبة أو الصفوة الجديدة » من المثقفين من الافريقيين في ظل النظم الاستعمارية كانوا أكثر الفئات تحريكا - أي تعبئة - من الناحية الاجتماعية وبالتالي كانوا أكثرهم شعورا بمفهوم الاستيعاب والتفرقة والاضطهاد في ظل النظم الاستعمارية . وجدير بالذكر ان كثيرا من هؤلاء المثقفين السابقين الإشارة اليهم ، والذين أصبحوا فيما بعد قادة في دولهم ، قد وجدوا جاذبية خاصة في التعاليم الماركسية مما أدى الى تعلمهم لغة الماركسية وبدأوا يتأثرون بنظام الحزب الواحد الذي صورته لينين .

١ - المثل الكبير على هذا الكوناكات "Conakat" وقد وضع على رأسها تشومبي ومونجو في الكونغو والتي استخدمت كأداة للانفصال في كاتنجا . ومن ذلك أيضا مؤتمر شعب الشمال NPC — Northern Peoples Party" للوقوف في وجه NCNC

على نيجيريا . وكذلك في غانا نفس الشيء ثم في تأييد الأحزاب في الاثانتى والاقليم الشمالى ضد الـ C.P.P. - حزب نكروما - وفي كينيا أيدت الإدارة الاستعمارية الكادو ضد الكانو . وينفس المثل عملت في تنجانيقا على تشجيع الموالين لها بخارجة من الزعماء المحليين فانشأت «حزب تنجانيقا المتحد»

"United Tanganyika Party"

ليكرس لمصالحها والدفاع عن وجهة نظرها وفي مواجهة الحركة الوطنية التي تمثلت في الثانو وهو الذى ظهر أول الامر في شكل جمعية اجتماعية وثقافية بين المثقفين من الموظفين والمدرسين في الأغلب وذلك في سنة ١٩٢٩ وان كانت بدأت تأخذ اتجاها سياسيا ابتداء من سنة ١٩٣٥ ثم تحولت فيها بعد سنة ١٩٥٢ الى حزب سياسي هو الثاني حيث انتخب نيريري لرئاستها .

ولكن من الملاحظ ان هؤلاء الزعماء الأفريقيين الذين قادوا الحركات القومية على الرغم من تأثرهم بالنظام الحزبي اللينيني إلا انهم حرصوا بصفة عامة على تأكيد الصيغة القومية الأفريقية في نظمهم الحزبية . حقيقة ان اهم الاحزاب الأفريقية في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي ، وهو حزب « التجمع الديمقراطي الافريقي » RDA - الذي كانت له فروع في المناطق المختلفة تحت الحكم الاستعماري الفرنسي - ربط نفسه بالحزب الشيوعي الفرنسي بما عرف بالـ "apparentement" وذلك من ١٩٤٦ - ١٩٥٠ (١) الا ان هذه الزابطة كانت ثقوية الى حد كبير حتى يكسب الحزب الافريقي قوة في القارة نتيجة لارتباطه بالحزب القوي آنذاك في فرنسا (٢) ولكن ما لبث ان انفصل عنه عندما وجد ضغطا من الإدارة الفرنسية عليه . كما ان مثل هذه الظاهرة لم يكن لها وجود في الاحزاب السياسية الأفريقية في المناطق الاخرى .

أي بمعنى اخر يمكن القول بان التعرف على الافكار الماركسية - اللينينية ساعد الطليعة الجديدة ممن مثلت الزعامة القومية فيما بعد على استخدام التنظيم الحزبي ودور الحزب في تحريك الجماهير من اجل الوصول الى اهدافهم القومية . ولكن من الجدير بال تأكيد ايضا ان اتباع الزعماء الأفريقيين لنظام الحزب الواحد لم ينبع من اطار نظري والاقتناع بنظرية ما او عقيدة جامدة راسخة ، بل من واقع تجريبي وكحقيقة عملية تعمل وظيفيا مع اهداف الاستقلال وتحريك الجماهير .

ومن ناحية اخرى يرى كثير من المهتمين بالشئون الأفريقية ان مجرد كراهية الاستعمار دفعت بالزعماء الأفريقيين الى نبذ النظم السياسية المرتبطة به والالتجاء الى نظم مختلفة عنه ولكن بصفة عامة فان نبذ النظم السياسية

١ - انظر : Mahiou, op. cit., p. 293.

٢ - وهي الحزب الديمقراطي لساحل العاج ، الحزب الديمقراطي لغينيا ، الاتحاد السوداني ، الحزب التقدمي النيجيري ، الحزب التقدمي التشادي ، الكتلة الديمقراطية الجابونية ، اتحاد شعوب الكاميرون ، الحزب الديمقراطي الفولبي ، الحزب الداهومي الواحد ( الذي كان يعرف حتي ١٩٦٠ بالاتحاد الديمقراطي الداهومي ) والحزب التقدمي الكونغولي .

وهذه الاحزاب بنت تنظيمها على الحزب الشيوعي الفرنسي ويتفهم للمثل تأثر الاتحاد التقدمي السنغالي ، بالاحزاب الاشتراكية الفرنسية التي ارتبط بها .



الغربية لم يتبعه الاخذ بنظم وايدولوجيات مضادة تماما - ماركسية - حتى  
فى اكثر النظم الافريقية ثورية . وهذه الحجة الاخيرة واهية ان تقيم اسباب  
انتشار نظام الحزب الواحد على اسس ذاتية بينما فى الواقع هناك حقائق  
موضوعية ملموسة تدفع لاتباع هذا النظام .

ويمكن القول بصفة عامة بان ارجاع اسباب انتشار نظام الحزب الواحد  
الى الازدواج الاستعمارية وان كان قد يفسر اسباب انتشار الحزب كحركة  
وطنية أولا ، الا انه لا يفسر اسباب انتشار الظاهرة فى الكثير من الدول  
الافريقية بعد الاستقلال وخاصة انه لم يكن له جذور قبل ذلك . وان كانت  
اثر الاستعمار تبدو واضحة فى سياسات ما بعد الاستقلال .

وعليه فمن الواجب هنا ان ننظر الى متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال  
حتى تكتمل الصورة عن اسباب تواجد وانتشار نظام الحزب الواحد  
الجاهز فى افريقيا .

### ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال :

واهم هذه المتطلبات هو الحاجة الملحة لبناء الامة Nation - building  
الى تحقيق الوحدة السياسية فى اطار دولة قومية . بالاضافة الى تحقيق  
التنمية الاقتصادية . فالدول الافريقية ورثت هياكل ادارية ضعيفة وهى  
بحاجة للتنمية الشاملة ، والعبء الذى يقع على الزعامة القومية يتطلب نوعا  
من الوحدة السياسية وتركيز السلطة .

فالنظم الاستعمارية اقامت اساس الدولة فى افريقيا ولكنها لم تقم ببناء  
اساس الدولة القومية وهى الشاغل الرئيسى للزعماء الافريقيين . فالدولة  
الافريقية عامة تحتوى على العديد من الجماعات اللغوية والقبلية والدينية  
والاقليمية وما الى ذلك ، ولم يكن يجمع بينها سوى الخضوع للحكم  
الاستعماري . وهذه الجماعات « الاولى » تجتذب الولاء الاسمى للفرد لها  
بعيدا عن الدولة . ولكن الاستعمار استطاع ان يحافظ على وحدة هشة لهذه  
الجماعات المتباينة ، وقد تآكدت قرب رحيله ورحيله الفعلى حقيقة الاختلافات  
والخلافات الموروثة . بل ان هذه الجماعات بدأت تتنافس مع بعضها البعض  
لدرجة ان بعضها كان يخشى حدوث الاستقلال حتى لا يسيطر البعض الاخر  
عليه او على الدولة . ونلاحظ هنا ان الاستعمار قد استطاع ان يجعل من

نفسه - عن طريق القهر خاصة - « عامل تماسك خارجي » ، يحافظ على هذا الاختلاف والتعدد داخل إطار كل مستعمرة أو منطقة تقع تحت سيطرته .

أما الزعماء الأفريقيون فقد أصبح شغلهم هو المحافظة على إطار الوحدة الوطنية وتدعيمه عن طريق الاستمالة وليس القهر وعدم الاستيعاب الذي يؤدي في إطار التحريك الاجتماعي إلى الشعور بالتفرقة ، الأمر الذي أدى من قبل إلى ظهور الحركة الوطنية لمقاومة القهر وعدم الاستيعاب من جانب المستعمر مما أدى للاستقلال . وبالتالي فوجود نفس العوامل من قهر وعدم استيعاب بعد الاستقلال قد تنمى الشعور بالتفرقة عند البعض مما قد يكون بداية الانشقاق داخل الدولة الأفريقية المستقلة والرغبة في تكوين دولة قومية مستقلة عنها .

لهذا وجدت الدولة الأفريقية المستقلة في نظام الحزب الواحد الوسيلة لتحقيق التماسك السياسي والوحدة السياسية المنشودة في الدولة بعد الاستقلال (١) فدوره هو تحقيق الاندماج السياسي وذلك على مستويين : الاندماج على مستوى أفقى بين الأجزاء المختلفة لإقليم الدولة بما يقلل الصراع والاختلافات الثقافية والإقليمية وغيرها ويسهم في إقامة جماعة إقليمية متجانسة ، والاندماج على مستوى رأسى بحيث يتغلب على المسافة بين الزعامة وال جماهير ويسهم في تحريك الأخيرة ومشاركتها في الحياة السياسية . (٢)

فقد نظر لنظام الحزب الواحد على أنه الوسيلة التنظيمية الأساسية لاستيعاب الشعب كله . ومن هنا عرف باسم نظام الحزب الواحد الجماهيرى مع الأخذ في الاعتبار العمل على الاستمرار في جذب الولاء الاسمى للأفراد إلى الإطار القومى الممثل في الحزب بعيدا عن الجماعات الأولية داخل الدولة . أى أنه اعتبر بمثابة إطار تنظيمى للوحدة السياسية

١ - عن دور الحزب في تحقيق الاندماج السياسى انظر :

Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 8-9; Mahiou, op. cit., pp. 159-208.

انظر أيضا : د . عبد الملك عوده ، سنوات الحسم في افريقيا ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٩ - ١١٥ .

٢ - انظر Clement Henry Moore, "Mass Party Regimes in Africa", in H.J. Spiro, (ed.), Africa : the Primacy of Politics, New York : Random House, 1966, p. 94.

ووسيلة أساسية لاستمرار تعبئة الجماهير وراء الزعامة القومية ، تلك التعبئة التي تمثلت قبل الاستقلال في الحركة الوطنية التي وجهت ضد الاستعمار ويهدف الاستقلال على أساس أن الاستقلال ليس نهاية ولكنه بداية لتحقيق التنمية الشاملة والوحدة السياسية ، الأمر الذي يحتم استمرار تخريك الجماهير حول هذا الهدف في إطار تنظيمي قومي .

وعليه فقد اعتبر أن الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة إلى بناء الأمة والتنمية حيث أنه يضمن أطارا تنظيميا موحدا ، أما التعدد الحزبي فقد اعتبره الزعماء الأفريقيون عامل تقسيم بطبيعته ، فهو يفترض الاختلاف لا التوفيق ، بينما المرحلة الراهنة من حياة الدول الأفريقية تتطلب توحيد الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتنافس يقضي على الطاقات الأفريقية في الدول الأفريقية التي تعاني أصلا من ندرة المثقفين .

من ناحية أخرى فإن ضعف البناء الاجتماعي في أفريقيا لا يمكن من إقامة نظام تعدد حزبي ناجح ، بل يؤدي إلى التعدد القائم على الجزئية متمثلة في القبلية أو الطائفية أو غيرها . فوجود العصبية وجذبها لولاء الأفراد الاسمى يؤدي إلى قيام أحزاب شخصية تهدف لتحقيق مصالح جزئية على حساب اعتبارات الوحدة السياسية المنشودة .

هذا بالإضافة إلى أن وجود التعدد الحزبي في عالم تتصارع فيه الاختلافات الأيديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي وما يعرف بالاستعمار الجديد في محاولة للتأثير أن لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة (١) ليضمن بوصولها للحكم تحقيق أهداف هذه الدول الأجنبية . (٢) والامثلة على ذلك عديدة ، أشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الأجنبي ، ونفس الشيء بعدها في نيجيريا ومحاولات الأقليم الشرقي للاستقلال تحت اسم بيافرا ، الأمر الذي هدد

Ndabaningi Sithole. "The One/Two Party System," in Mutiso & Rohio, op. cit., p. 459.

٢ - راجع دة خورية توفيق مجاهد ، «سياسة توازن القوى» مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٤٣ ، يناير ١٩٧٢ ، ص ٤٢١ - ٤٦٨ . حيث يوضح عمل ما يعرف «بتوازن الاستمالة» في الدول النامية .



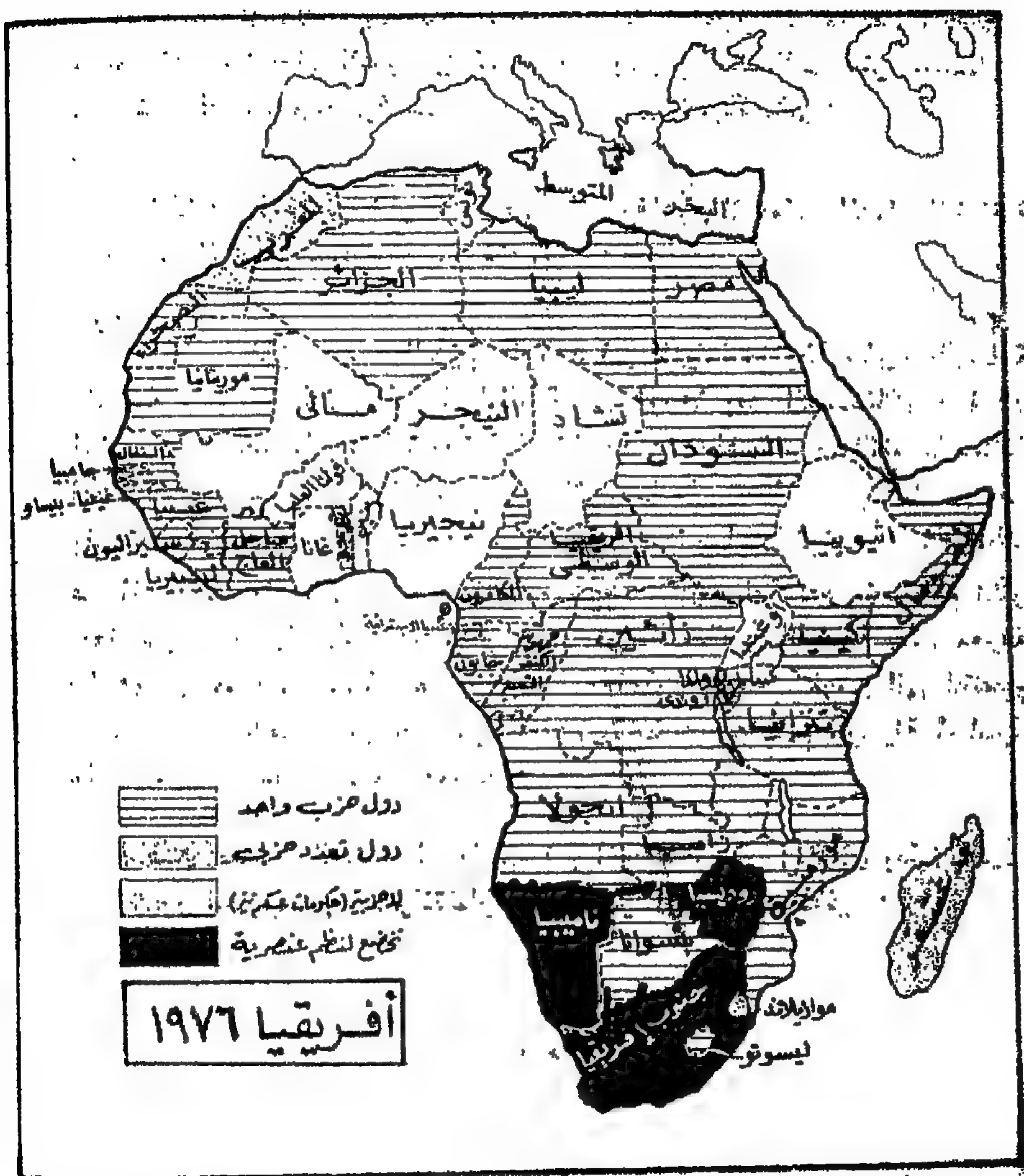
كيان هاتين الدولتين تماما وادى الى حروب اهلية • ونفس الامر ولكن بدرجة لا تصل الى الحالتين السابقتين ، كينيا التى اعتبرت بعد الاستقلال المثل الحى على امكانية تطبيق النظام الحزبى على النمط الغربى التنافسى ، ولكنها فشلت فى ذلك ، وما لبثت ان اتبعت نظام الحزب الواحد هى الاخرى • وعليه فان الزعماء الافريقيين كثيرا ما يرددون الحالات التى سبقت على نهج النظم الغربية وكانت وراء تهديد كيان الدولة ككل •

فالتعدد الحزبى نظر اليه على انه رفاهية لا يمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية ان تتحملها •

واخيرا فان ظاهرة الحزب الواحد فى افريقيا مرتبطة بظهور الزعامة القومية والنظرة التى رأتها الطليعة عن دورها بعد الاستقلال • فقبل اعتبرت ان عليها مهمة تاريخية للاخذ بيد الجماهير نحو التنمية بكافة ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما اخذت بيدها من قبل وقادتها للتخلص من الحكم الاستعماري والتسلط الاجنبى • فالزعماء فى افريقيا يعتبرون ان على كاهلهم « عبء الزعامة » باعتبارهم اكثر العناصر وعيا وتحركا فهم اكثر قدرة من الجماهير الشعبية على معرفة ما هو فى صالحها - اى صالح تلك الجماهير • وهم ينظرون الى التنظيم السياسى - الحزب الواحد الجماهيرى - تحت زعامتهم كوسيلة اساسية واداة لتحقيق تلك المهام القومية •

فمن تحليل الوضع السياسى فى افريقيا بعد الاستقلال يمكن القول بان ظهور الحزب الواحد وانتشاره كان حتميا وان لم يكن تلافيه • (١)

\* \* \*



## الفصل الثالث

### طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيري

إن نظم الحزب الواحد في أفريقيا وإن اختلفت من دولة لأخرى إلا أنها تتفق في أنها أحزاب جماهيرية على الأقل من حيث المبدأ .

وعلى هذا فهي ليست أحزابا بالمعنى التقليدي المعروف ، حيث يفترض في الحزب أنه يمثل الجزء وليس الكل (١) . وإن وجود حزب يعنى وجود تعدد حزبي (٢) كل منها يمثل مصالح جزء ومشاركة جزء من الشعب . وعليه فإن تسمية نظام الحزب الواحد الجماهيري في أفريقيا تنطوي على عدم الدقة خاصة وأن اقتزان كلمة جماهيرية بكلمة الحزب يعند تناقضنا .

فهو ليس حزبا بالمعنى الدقيق للحزب الذي يعنى « جماعة سياسية تهدف إلى الوصول إلى الحكم وتمثل مصالح الجزء لا الكل » (٣) ، حيث

Neumann, op. cit., pp. 395-400.

١ - انظر

ومن المراجع العربية العامة التي تناولت الأحزاب السياسية انظر : د. بطرس بطرس غالي ود. محمود خيرى غيمى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ص ٦٠٨ - ٦٢٤ .

٢ - Clement H. Moore. "The Single Party as Source of Legitimacy" in Huntington & Moore, op. cit., p. 48.

٣ - هناك عدة تعريفات للحزب : فوفقا لتعريف جبريل الموند وجيمس ك. مان فى مؤلفهما فإن الحزب هو : « جماعة من المتنافسين يتصارعون مع الجماعات الأخرى من أجل الحصول على السلطة » ومن أشهر التعريفات تعريف « آدموند بيرك » ، وهو أن الحزب عبارة عن « اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق المصالح القومية وفقا لمبادئ محددة متفقين عليها جميعا » .

ووفقا « لجورج بيرد » فإن الحزب « هو كل تجمع لأشخاص يعتقدون نفس النظرية السياسية ويحاولون وضعها موضع الاعتبار والتقدير عن طريق التحالف مع أكبر عدد ممكن من المواطنين ثم التوصل إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها » . فالتعريفات التقليدية للحزب تدور حول أن « الحزب هو اتحاد مجموعة من الأشخاص ضد مجموعة أخرى متعارضة فى المصلحة وفى الرأى » .

أو أن « الحزب هو التنظيم السياسى الذى يقوم أعضاؤه بعمل مشترك من أجل وصول شخص معين أو جماعة معينة للسلطة ، أو الحفاظ عليها ومن أجل نصرته عقيدة أو أيديولوجية معينة » .



أنه يوسع قاعدته لتمثل الجماهير العريضة وعليه فهو ليس حزبا بمعنى أنه ليس ممثلا للجزء . وحتى الحزب الشيوعي بالمفهوم اللينيني يعد حزبا بالمعنى التقليدي حيث يدعى تمثيل مصالح البروليتاريا (١) .

وقد يرى البعض أن اقران تسمية حزب بصفة الجماهيرية ليس علميا ولا دقيقا . وهو كذلك إذا قيس بالمعايير المعروفة التقليدية ولكن الدول النامية والمهتمين بدراساتها موضوعيا أصبحوا يضعون لها معايير مستقاة من واقعها . ولعل تبرير الدفاع عن علمية هذه التسمية هو أنه يطلق عليه نظام الحزب الجماهيري . "Mass Party System" . وليس الحزب الجماهيري فهو نظام شامل يمس أوجه الحياة المختلفة وله أثر على كافة الجماعات السياسية . فهو يحوى النظام السياسى كله . أما تبرير صفة الحزب فبسببها الاساسى موضوعيا هو أن الهيكل التنظيمى لنظام الحزب الواحد الجماهيري يأخذ نفس تنظيم الحزب الواحد الشيوعى ، حقيقة أن المضمون يختلف ولكن الاطار التنظيمى واحد تقريبا .

من ناحية ثالثة فإن نظام الحزب الجماهيري من الناحية الواقعية كينا سيرد تحليله يقوم على جوهر داخلى بمثابة حزب طليعى من الاجهزة العاملة ولكن اطاره الخارجى جماهيري . إذن هو حزب داخل قاعدة جماهيرية عريضة ، أو حزب داخلى قاعدته جماهيرية عريضة .

ولكن بصفة عامة نقول انه حزب جماهيري لانه يفتح باب العضوية فيه لكافة طوائف الشعب بدون تمييز كما انه يدعى تمثيله مصالح الجماهير الشعبية .

== ويقول جان شارلو ، أن « الحزب السياسى فى مفهومه الحديث هو تنظيم سياسى له خصائص متميزة : اولها ، الاستمرارية سواء فى بنائه الهيكلى أو حركته السياسية وثانيها ، الانتشار الاقليمى لاجهزته فى أنحاء الدولة ، وثالثها ، هو المحاولة الدائفة للتوصل الى السلطة فى الدولة استنادا الى الجماهير الانتخابية أو الى الجموع الشعبية ، »

ومن المراجع الحديثة نسبيا والمفيدة عن الاحزاب السياسية انظر :

Jean Charlot. Les Partis Politiques Paris : Armand Colin, 1971.

وعن تعريف الحزب السياسى انظر ص ٤٦ - ٥٢ حيث استعرض العديد من التعريفات .

١٠ - يخص الدستور فى الاتحاد السوفيتى على أن الحزب هو « طليعة الشعب العامل فى صراعه لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » .

### الحزب الجماهيري والحزب الشيوعي :

والحزب الجماهيري في أفريقيا يتميز ويختلف من حيث طبيعته عن الأحزاب بالمعنى المعروف في الغرب وفي الدول الشيوعية على حد سواء .

فكما سبق أن ذكرنا هو لا يمثل الجزء كما هو الحال في الأحزاب بصفة عامة بما فيها الأحزاب الشيوعية . بل أن قاعدته تتسع لتشمل الكل وتقاس جماهيريته عن طريق تمثيل الشرائح ، فنجد حزب الجميع : من فلاحين وعمال ومتقنين وما إلى ذلك من فئات الشعب المختلفة .

اذن إذا كان الحزب في الغرب عبارة عن أداة في يد الجزء فهو في أفريقيا أساس تنظيمي يضم الكل . والواقع فإن هذا هو الهدف منه :

كذلك يختلف عن الحزب الغربي في أن هذا الأخير ليس إلا أداة للقوى في الانتخابات ، وبالتالي الوصول إلى الحكم ، في حين أن نظام الحزب الواحد في أفريقيا ليس وسيلة أو أداة لذلك لأنه أساسا يقوم بالحكم ولا يوجد منافس له في ذلك ولأن نتيجة الانتخابات تكون في العادة معروفة سلفا في أفريقيا ، ولأن الانتخابات ليست إلا مظهرا لاعطاء المشروعية ولتحريك الجماهير . حتى أن دولة مثل غانا في ظل نكروما الغتها على أساس أنها مكلفة ولا داعي لها .

فيمكن القول إذن أن نظام الحزب الواحد في أفريقيا وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم عن طريق تعبئة الجماهير حول سياسته وايدولوجيته

وهو يمثل السياسة الإفريقية بصفة عامة . تلك السياسة التي توصف بأنها سياسة حزبية أشارة إلى دور الحزب الجوهري المتفوق على ما عداه في الدولة من مؤسسات وأجهزة . ولا يقتصر دوره على مد الحكومة بالزعامة وما إلى ذلك كما هو الحال في الحزب بمفهومه التقليدي في الغرب .

من ناحية أخرى فإن نظام الحزب الواحد في أفريقيا يختلف عن الحزب بالمفهوم الشرقي أي الحزب الشيوعي . فهو يختلف عنه من حيث طبيعته في أنه ليس ارماليا أو بوليسيا كما هو معروف عن الحزب الشيوعي فقد تكون هناك بالفعل بعض وسائل القمع ولكن ليس بالطريقة الارهابية الشيوعية . ومثالها معسكرات العمل الشاقة التي يمكث بها الفرد سنوات

طويلة ) بل ان التصفية البدنية في افريقيا وان كانت تستخدم في بعض الاحيان الا انها نادرة الجدوث بصفة عامة . فنظام الحزب الواحد في افريقيا مبنى على الاستتمالة اساسا وذلك من اجل تقبل سياسات الحزب والسير على خطاه . فالنظام السياسى في افريقيا حتى في أكثر الدول ثورية لا يقترب في مركزية هيكله ولا في نظامه من مثليه في الحزب الشيوعى الستوفيتى الذى يشبه اقرب ما يكون نظام الجيش في تسلسله وقانونية اوامره والطاعة فيه .

والواقع ان هناك بعض الدول تستخدم اصطلاح « تحالف قوى الشعب » للتعبير عن مضمون الجماهيرية والبعض الاخر يستخدم لفظ الجبهة الشعبية وذلك في محاولة لابعاد صفة الحزب الواحد التى تربط في الازهان بالحزب الشيوعى . واكل ان الاوان للدول الافريقية وللمتخصصين في دراساتها ان يعملوا على استخدام المفاهيم دون حرج مع تمييزها بما يتمشى مع واقع الانظمة الافريقية التى تخالف ما عداها من انظمة غربية كانت ام شرقية . فقد ادخلت النظم السياسية الافريقية باهم دعائمها - اعنى نظام الحزب الواحد - ابعادا جديدة مستحدثة في دراسة الحكومات المقارنة قضت على النظرة التقليدية الضيقة السابق الاشارة اليها .

وهناك كثير من الاصطلاحات المستخدمة في نظام الحزب الواحد في افريقيا مستمدة من لغة الحزب الشيوعى مثل - المكتب السياسى ، اللجنة التنفيذية ، المركزية الديمقراطية ، النقد الذاتى ، التناقض الداخلى وغيرها . (١) ولكن حتى هذه الاصطلاحات يجب ان تفهم بمضمونها الافريقى حيث اصبح من المتفق عليه بين دارسى الحكومات المقارنة تعدد ابعاد المفهوم الواحد بحيث يتضمن في الواقع تعددا في المفاهيم ، أى في التعاريف . هذه المفاهيم واللغة السياسية المستخدمة في الدول الافريقية يجب تفهمها في ضوء البيئة الافريقية . حتى الثورية والتقدمية وغيرها من الاتجاهات الايديولوجية يجب ايضا تفهمها في ضوء المفهوم الافريقى لها .

« فالعالمية » بصفة عامة لا تصلح للحكم على واقع الاشياء في افريقيا ولعل المفتك في هذا المجال الرجوع الى اراء « بارون دى مونتسكيو » في نسبية الحكومات والانظمة وفقا لنسبية القوانين والاضياح والظروف ، تلك

1. Zolberg, op. cit., p. 88.



الأراء التي بلورها في مؤلفه « ربح القوانين » في القرن الثامن عشر الذي يعد اسهاما خالدا في مجال الحكومات المقارنة .

ولكن أيا كان الامر فهو نظام حزب واحد . وتلاحظ أن صفة الجماهيرية أكثر تحقيقا من الناحية الواقعية في النظم الثورية المركزية عنها في النظم المحافظة التعددية : ومع كل فن مشاركة الجماهير في الحزب سواء الثوري منها أو الأكثر محافظة تعتبر مرتفعة كثيرا إذا قيسنت بالأحزاب الأخرى بمفهومها التقليدي بما فيها الحزب الشيوعي (١) فالمعدل في أفريقيا هو اشتراك من ٣ إلى ٥٪ من البالغين (٢) .

صحيح أن هناك بعض الحالات الاستثنائية يعتبر فيها جميع المواطنين تلقائيا أعضاء في الحزب من ذلك خاصة زائير ، حيث كل زائيري يصبح عضوا في « الحركة الشعبية للثورة » وذلك بمجرد مولده (٣) ، وغينيا حيث كل غيني من سن ٧ سنوات فما فوق يعتبر تلقائيا عضوا في « الحزب الديمقراطي لغينيا » ولكن بصفة عامة فإن العضوية في ظل نظام الحزب الواحد في أفريقيا مفتوحة للجميع ولا تخضع للاقتناء الدقيق كما هو الحال في الحزب الشيوعي . ومع أن طلبات العضوية تعتبر متطلبا سابقا للانضمام للحزب في أفريقيا إلا أنها نوع من الشكليات أو الرسميات حيث لا يتبع في شأنها التدقيق في الاختيار ولا يتطلب الحال توصية من أعضاء منضمين كما هو الحال في الأحزاب الشيوعية (٤) . كما أن الفرد يصبح عضوا كامل العضوية بمجرد انضمامه

١ - الحزب الشيوعي السوفيتي بلغت العضوية فيه ٨٪ فقط من مجموع المواطنين البالغين في الاتحاد السوفيتي .

انظر : John N. Hazard, The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968, p. 28.

وليزيد من المعلومات عن الحزب الشيوعي السوفيتي انظر من ١١ - ٢٢ .

٢ - في نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد أعضاء الحزب في غانا ٢ ١/٢ مليون ( أي مجموع السكان البالغين ) بالإضافة إلى ١ ١/٢ مليون في منظمات الشباب بينما في تنزانيا لما كان آخر تقدير للأعضاء هو ٢ مليون عضو في الحزب .

٢ - انظر Africa South of the Sahara, 1975, p. 977.

٤ - طلب الانضمام للحزب الشيوعي السوفيتي يشترط أن يصبحه توصية من ٢ أشخاص يكونون أعضاء في الحزب لفترة لا تقل عن خمس سنوات والتوصية أو الضمان تؤخذ بجدية حيث يتعزق هؤلاء الضامنون - الموصون بعضوية مقدم للعضوية - للعقوبة وفقدان العضوية في حالة إذا لم تكن توصيتهم أو ضمانهم في مجلة . وبعد فحص الطلب والتدقيق فيه يتخذ المؤتمر في المستوى الأعلى قرارا بقبول الانضمام ولكن رغم ذلك لا يعتبر المتقدم عضوا بل مؤسسا يقتضي اقتراحه

للحزب في افريقيا ولا يبقى فترة تحت التجربة . وعدد الاعضاء المنضمين مرتفع كثيراً في افريقيا بالنسبة لغيرها من الانظمة . حقيقة ان تلك الاعداد يجب اخذها بتحفظ حيث عادة ما تكون البيانات المعطاة مبالغ فيها تأكيداً لقوة الحزب ولتحريك الجماهير حوله . ومن ناحية أخرى فان شراء بطاقات العضوية كثيراً ما يكون اجبارياً خاصة في الريف وبين الموظفين العموميين حيث تستقطع الاشتراكات اجبارياً عند المنبع (١) . ولكن ومع ذلك فان المشاركة الجماهيرية سواء بالانضمام أو الاشتراك الفعلي في سياسات الحزب تعتبر ظاهرة جديدة بالدراسة في افريقيا . فلا يوجد خارج نظام الحزب الواحد في معظم الدول الافريقية الا بعض الحالات المحدودة : تضم بصفة خاصة من يصرون على مقاطعة الانضمام - وهم قلة اذ انهم الخاسرون حيث عادة ما تشد انماهم ما يتاح لغيرهم من أعضاء الحزب من فرص - هذا بالإضافة الى المتعدين عن الحياة السياسية بقرار من القيادة السياسية

### الحزب الجماهيري وحزب الصفوة :

وإذا تم هذا فبصدد تحديد طبيعة نظام الحزب الواحد في افريقيا وأوجه تمييزه عن غيره فيجب بنا تحليل الفارق الجوهرى بينه وبين ما يعرف بحزب الصفوة أو النخبة أو السادة أو الكادر . "Patron, Cadre, Elite, Party"

أختيار دقيق - يتلج في المتوسط عالياً - عليه ان يثبت فيها صلاحيته وكفاءته من حيث الالتزام والطاعة والنظام بعدها تتخذ كافة الاجراءات والخطوات السابق اتخاذها لأغبار مرشحاً حتى يصبح عضواً . اما اذا ثبتت عدم صلاحيته فيسقط عن قائمة المرشحين للعضوية .

وطالب الانضمام يشترط فيه الحصول على أصوات ثلثى أعضاء اللجنة الاولى . ومع كل ذلك فان العضو الجديد يطرد اذا ثبتت عدم صلاحيته بعد الانضمام انظر : Hazard, op. cit., pp. 20-1

١ - لمزيد من المعلومات عن التفرقة انظر :

Ruth Schacter, "Single Party Systems in West Africa," in American Political Science Review, LV, No. 2 (June, 1961), pp. 294-307, and Thomas Hodgkin, African Political Parties, Harmondsworth : Penguin Books, 1961. esp. pp. 68-75.

ولكن كليهما استفاد واشاد بمجهودات موريس ديفرجيه في هذا التقسيم وان كان هذا الأخير قد طبقه في الاول على الاحزاب الغربية . : انظر : Maurice Duverger, Political Parties, Part I, New York : John Wiley & Sons, 1954. esp. pp. 63-71

انظر أيضاً الطبعة الجديدة من هذا المرجع : الفصل الثاني خاصة ص ٦٢ - ٧١ والذي قام بنشره في لندن : Methuen & Co. Ltd., 1967.

انظر أيضاً : Moore, "Mass Party Regimes ..." op. cit., pp. 85-115

ويرى « موريس ديفرجيه » أن هذه التفرقة جوهرية لأنها تنبع من الاختلافات في هياكل هذه المؤسسات .

ولقد ظهر حزب الصفوة أو حزب السادة في افريقيا ولقي تأييد النظم الاستعمارية . وكان في بادئ الامر أقوى من الحزب الجماهيري بفضل تأييد الإدارة الاستعمارية مع الاختلافات الجوهرية بين الاسس التي تقوم عليها .

ولكن الامر انتهى بانتهياره على يد الحزب الجماهيري في كل دولة . وحزب الصفوة هذا ليس جماهيريا ، ولكن قد يكون قوميا أو على مستوى الدولة بأكملها : أي أن نطاقه الجغرافي ليس محدودا باقليم معين في الدولة . وهذا النوع من الأحزاب انتشر تحت تأييد الحكم الاستعماري ، وهو يمثل أولئك الذين يملكون أو "the haves" ولهم تقليديا مكانة في المجتمع وليس الذين لا يملكون "The have nots" وهو باعتباره حزبا جماهيريا ، فهو يعتمد على المؤيدين لا على الاعضاء أو المشاركة المباشرة فالعضوية ضعيفة . أما الأحزاب الجماهيرية فقد اتت زعامتها مما عرف بالطليعة أو النخبة الجديدة "new elite" من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى والعليا من الدنيا أي بصفة عامة ممن لا يمتلكون تقليديا الجاه أو المال .

ويتشابه حزب الصفوة مع الحزب الغربي في أنه أداة للوصول إلى الحكم . وهو لا يعتمد على الجماهير ولكن على الزعامات التقليدية من ناحية ، والحكم الاستعماري من ناحية أخرى ، حيث تلتقي المصالح المشتركة في المحافظة على الوضع القائم حتى ظل الحكم الاستعماري . إذن فهو ليس بحزب المثقفين من النخبة الجديدة ولكنه حزب الزعامات التقليدية التي وجدت نصيرا لها في الحكم الاستعماري الذي لم يكن لديه استعداد لتقبل واستيعاب الطبقات الدنيا والزعامات الجماهيرية النابعة منها . (١) ومن ثم شعرت

= انظر بصفة خاصة من ص ٨٦ - ٩١ .

ومن التحليل المفيد للتفرقة بين النظامين ، انظر :

W. E. Abraham. The Mind of Africa. London : Weidenfeld & Nicolson, 1967, pp. 173-186.

- ١ - حقيقة أن احزاب الصفوة أو الكادر في افريقيا بصفة عامة ضمت البعض من المثقفين بالمفهوم الغربي والذي تلقى العديد منهم الدرجات الدراسية العليا - من ذلك مثلا دكتور دنكواه في غانا وزعامته لحزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » وهو مثل لحزب الكادر - ولكن هؤلاء بصفة عامة من ناحية جاءوا اساسا ممن يمتلكون ومن ناحية أخرى ارتبطوا في ولائهم بالزعماء التقليديين وبالحكم الاستعماري لا « بالصفوة الجديدة » .

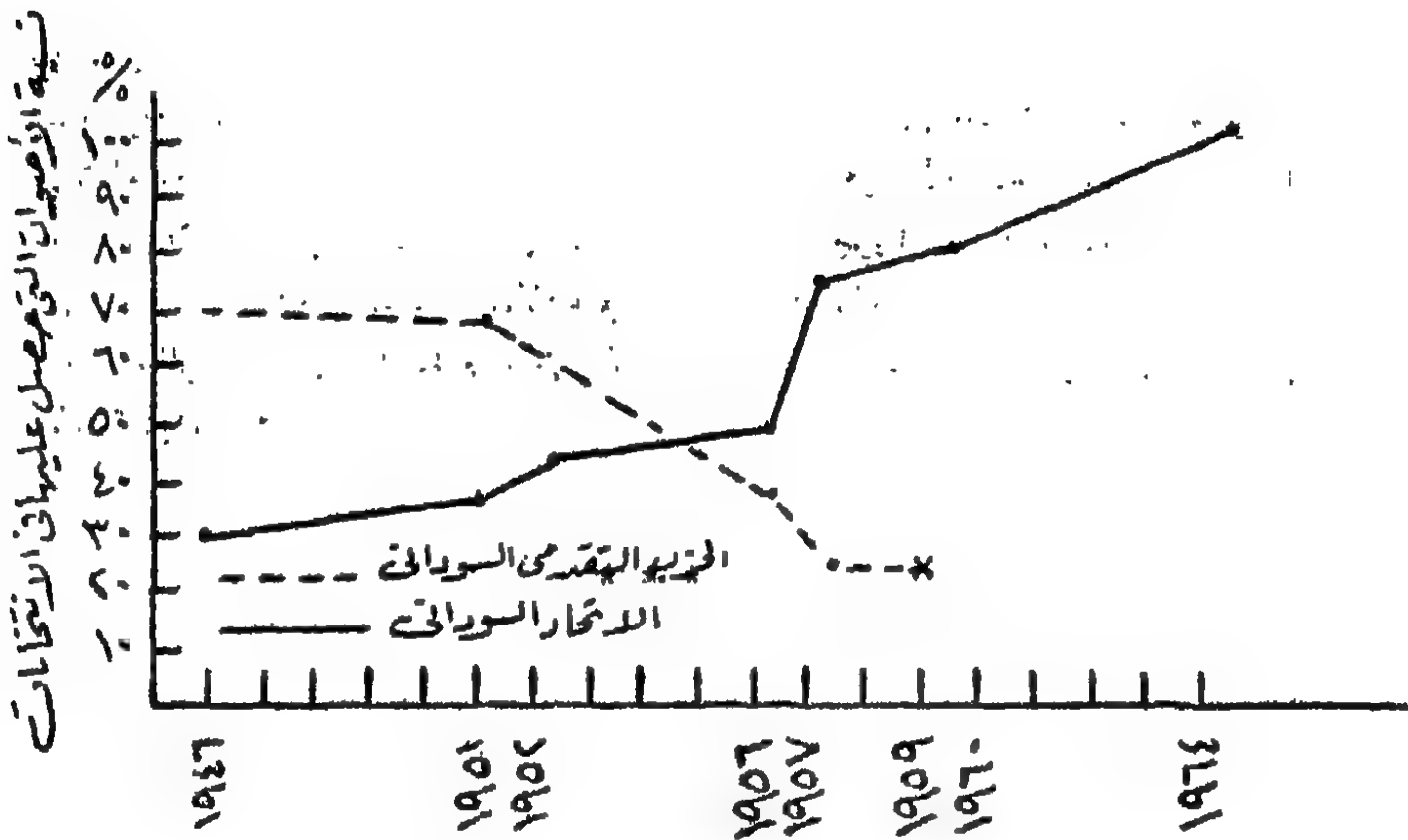


هذه الفئات الأخيرة بالتفرقة مما أدى الى ظهور الحركة الوطنية بقيادتها في محاولة للتخلص من الاستعمار واتباعه من الزعماء التقليديين الذين مثلوا الصفوة القديمة .

اذن بينما يعتمد الحزب الجماهيري بصفة اساسية على الشريحة الكبيرة من جماهير الشعب ويسعى الى تنظيمها والوصول اليها بهدف تحريكها خلف سياسته وتخليصها من سيطرة الزعامات التقليدية التي مثلت حائلا بينها وبين الحزب ، فان حزب الصفوة أو النخبة يعتمد على الصفوة من الزعماء التقليديين : وهو يستمد قوته وكيانه منهم ومن تأييدهم له وهؤلاء بدورهم يمارسون نفوذهم على الافراد الموالين لهم باعتبارهم السادة على المستوى المحلي . اي ان الجماهير في هذه الحالة يظل ينظر اليها على انها تمثل مجرد ناخبين سلبيين يحصل على اصواتها من خلال تأثير الزعامات التقليدية والصفوة أو السادة دعامات الحزب . فحزب السادة أو الصفوة يعتبر بمثابة « اتحاد كونفدرالى » للعشائر السياسية ويعتمد في وجوده على تأييدها المادى والمعنوى (١) .

وعليه فمن الطبيعى ان يختلف الحزب الجماهيري عن حزب الصفوة أو النخبة أو الكادر من حيث الهيكل التنظيمى . فالاول فى سعيه لتحريك الجماهير سعى لبناء هيكله التنظيمى بحيث يصل الى الجماهير على مستوى الدولة كما سعى الى انشاء المنظمات الجماهيرية وتنظيمها وعلى رأسها منظمات الشباب والنساء والتحالف مع النقابات العمالية اى الاخير فهو لم يهتم بالتنظيم الذى يسعى للوصول الى الجماهير : وعليه فهيكلة التنظيمى حل محل حزب الصفوة بالتدريج حتى قضى عليه فى النهاية فى أغلب الحالات حتى ان البعض ينظر لحزب الصفوة على انه مرحلة فى التطور الحزبى فى افريقيا .

والشكل التالي كمثال يُوضّح كيف تطور الوضع من تفوق حزب الصفوة على الحزب الجماهيري في بدء الأمر ثم انعكس الوضع إلى أن قضى الأخير على الأول . والمثال مستقنى من السودان الفرنسى سابقا ومالى حاليا ، والعلاقة بين « الاتحاد السودانى » - الذى يمثل الحزب الجماهيرى هناك الذى قاد الحركة الوطنية و « الحزب التقدمى السودانى » الذى كان مثالا لحزب الصفوة (١)



Horeya Tawfik Megahed, Ma'li in Transition : a Study in Continuity & Innovation in Nation-building. Indiana - University Ph. D. dissertation (unpublished), 1965, p. 94.

من أمثلة حزب الصفوة أيضا :  
Union Nigerienne des Independants et Sympathisants de Niger. & Northern People's Congress of Nigeria,

وكذلك في السنغال وان اختلف قليلا في طبيعته :  
"Parti de Solidarité Sénégalaise"

وفي ختام تحليل طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيري في افريقيا  
تجدر ملاحظة أن هناك إمكانية في أن يكون الحزب شاملاً جامعاً كحزب  
جماهيري وفي نفس الوقت أن يكون أداة فعالة للحكم .

والكثير من الدول تنبعت الى أن حزبها الواحد أصبح غير متناسق  
الى حد كبير وظهرت في إطاره التناقضات الداخلية . وقد حاولت دول مثل  
تنزانيا وغيينيا تلافى هذه التناقضات عن طريق إعادة النظر في شأن  
« جماهيرية » الحزب والتركيز على الناحية العددية وذلك بالاتجاه نحو  
التركيز على نوعية الاعضاء . ولا يعنى هذا قصره على شرائح اجتماعية  
معينة بقدر ما يعنى قصره على من يؤمن بأهدافه . أى التركيز على ضرورة  
الالتزام بمبادئ التنظيم والولاء له ممن يرغبون في الانضمام وقد كان هذا  
وراء حملات تطهير الأحزاب من الانتهازيين ممن برزوا من الجماهير واتخذوا  
من الحزب وسيلة لتحقيق أهدافهم ومكاسبهم الشخصية ومن بعض العناصر  
غير الموالية لمبادئ التنظيم وإن كانت استطاعت بتغلغلها فيه أن تسعى  
بجاهدة لهدمه .



## الباب الثاني

خصائص نظام الحزب الواحد

في أفريقيا

على الرغم من الاختلافات بين الدول الافريقية فى تطبيقها لنظام الحزب الواحد الا ان هناك قاسما مشتركا من خصائص عامة تميز هذا النظام .  
وأهم هذه الخصائص تتعلق بهيكلة التنظيمى أو تنظيمه الداخلى حيث انه بنى تحقيقا لكونه حزبا جماهيريا ، وبالتالي فقد وسع قاعدته لتضم الجماهير العريضة على أساس جغرافى ووظيفى فى الدولة . وهو وان تشابه من حيث الشكل مع الحزب الشيوعى - حيث اخذ عنه الاطار التنظيمى وكثيرا من المفاهيم المستخدمة - الا ان المضمون ظل أفريقيا .

ومن الخصائص الهامة التى طورتها الدول الافريقية ظهور الزعامة الكاريزمية التى اعتبرت المكمل المنطقى لنظام الحزب الجماهيرى والتى تلعب دورا هاما فى جذب الجماهير لها ومن ثم للتنظيم . فالزعيم القومى هو رمز حى للوحدة القومية فى دول افريقية تهتم تقليديا بالرموز . والزعامة الكاريزمية لها أهميتها كما ان لها أوجه قصورها ، ومع هذا فان الدول الافريقية عامة لم تستطع ان تغلب على جاذبيتها .

ونظام الحزب الواحد عمل على أن يكون تطابقا بين الحزب - الامة - والدولة فى سعيه لبناء الدولة القومية . ومن ثم فهناك فى الكثير من الحالات تلازما وتداخلا بين الشخصيات والادوار فى الحزب والحكومة . كما ان المجالس التشريعية أصبحت بمثابة أجهزة تابعة للحزب ، وهى اما تضم فقط اعضاء منتمين للحزب ، أو تضم اغلبية عظمى بيدها الكلمة النهائية وتصل الى ٨٠٪ من مجموع الاعضاء - كما هو الحال فى الحزب الواحد المسيطر وفى سعيه لتدعيم سلطته فى الدولة فان الجهود تبذل للقضاء على المعارضة سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية . حتى يضمن الحزب فى النهاية التحكم فى الحياة السياسية ان لم يكن احتكارها تماما . الامر الذى يثير مسألة الديمقراطية فى اطار ذلك النظام . ولكن الدولة الافريقية تتفهم الديمقراطية بمفهومها الافريقى ولا ترى انها تتطلب بالضرورة تعددا فى الاحزاب بل ترى ان جن الممكن ، بل من المفروض تحقق الديمقراطية فى اطار نظام الحزب الواحد عن طريق المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية .  
وعليه فان هذا الباب المتعلق بخصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا

ينقسم الى فصول خمسة نتناول :

- الفصل الاول : الهيكل التنظيمى للحزب الواحد .
- الفصل الثانى : الزعامة فى نظام الحزب الواحد .
- الفصل الثالث : الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة .
- الفصل الرابع : الحزب والمنظمات الجماهيرية .
- الفصل الخامس : الحزب والمعارضة .

# الفصل الأول

## الهيكل التنظيمي للحزب الواحد

يتميز نظام الحزب الواحد في إفريقيا بالتنظيم الهرمي و « المركزية الديمقراطية (١) التي من أهم دعائمها السلطة المسلسلة « الهيراركية (٢) وهو في هذا المجال قد تأثر إلى حد كبير بتنظيم الأحزاب الشيوعية ومن هنا يخلط البعض بينه وبين الحزب الشيوعي (٣) ولكن في الواقع أن هناك أوجه كثيرة الاختلاف بينهما حتى من الناحية التنظيمية . فالهيكل بالفعل متشابه إلى حد كبير ولكن المضمون يختلف ويحرص الزعماء الأفريقيون على تأكيد هذا الاختلاف . فنظام الحزب الواحد في إفريقيا باعتباره نظام حزب جماهيري فقد نظم على هذا الأساس (٤) . أي بحيث تتسع قاعدته لتمس الجماهير في مجموعها . وهذا هو جوهر الاختلاف التنظيمي .

وأهم ما يميز التنظيم الهرمي هو وجود عدة مستويات تنظيمية للحزب

١ - لمزيد من المعلومات عن التنظيم الحزبي في إفريقيا راجع :

Mahiou, op. cit., ch. VIII esp. pp. 238-245 & Zolberg, Creating Political Order , op. cit., pp. 93-106, See also, Lavroff, op. cit., pp. 61-70 & Hodgkin, op. cit., pp. 82-124.

وعن التنظيم الداخلي للحزب عامة انظر :

Maurice Duverger. Political Parties (Trans by Barbara & Robert North). London : Methuen & Co. Ltd., 1967, op. cit., pp. 4-60.

Pyramidal Structure - Democratic Centralism - Hierarchy of Authority. — ٧

Mahiou, op. cit., p. 291

— ٢

Wallerstein, op. cit., pp. 95-8

— ٤





وليست الخلية كما هو المعروف في نظام الحزب الشيوعي (١) حقيقة أن بعض النظم في أفريقيا عملت على تدعيم وتقوية التنظيم « الجغرافي » للحزب بوحداث وظيفية - أو في محل العمل - تنتشر كلجان أساسية في المؤسسات الاقتصادية والهيئات والتنظيمات الاجتماعية والثقافية وغيرها ، ولكن هذه تعتبر مكملة للجانب الأساسي المبينة على التقسيمات الإدارية بصفة عامة . فالحزب في أفريقيا بصفته حزبا جماهيريا قد عمل على نشر وحداته المختلفة في الدولة حتى تصل الى الجماهير العريضة بصفة عامة في محاولة لتنظيمها فالحزب في أفريقيا يعرف بأنه حزب الفرع "branch party" حيث تنتشر فروعها في كافة أنحاء الدولة على كافة مستوياتها .\*

### المستوى القاعدي :

ونظرة الى المستويات المتعددة تبين لنا ان المستوى القاعدي يتمثل في الوحدات الأساسية المنتشرة في الوحدات الصغيرة في المدن والقرى والبادية على حد سواء وهذه الوحدات تلعب دورا رئيسيا كنقطة الالتقاء بين الجماهير والحزب فمن طريقها تحرك الجماهير حول سياسة الحزب وتجذب - ومن ثم تجلب الزعامات الجديدة والدماء الجديدة للحزب .

ويختلف عدد تلك الوحدات من دولة لاخرى (٢) فهي تبلغ مثيلا

---

١ - التفرقة الأساسية بين الخلية والفرع هي ان الأولى أساسيا وظيفي أي في إطار موقع عمل معين كمؤسسة أو منظمة أو غيرها بينما الثاني أساسه جغرافي ومحلي اقليميا . من ناحية أخرى فإن الفرع من ناحية عدد أعضائه أكثر كثيرا من الخلية :

لزيد من المعلومات عن هذه التفرقة انظر :

Duverger, op.cit., pp. 23-36.

Mahiou, op. cit., pp. 293-4

Africa South of the Sahara, 1975, op. cit.

٢ - عن الأغذال انظر :

راجع أيضا :

١٠٢٥٠ لجنة في الاتحاد الديمقراطي لغينيا (١) وفي الاتحاد السوداني في مالي بلغ عددها ٩٧٠٠ لجنة وفي الحزب الديمقراطي لساحل العاج ٤٠٠٠ لجنة وفي الاتحاد التقدمي السنغالي وصلت الى حوالي ٣٠٠٠ لجنة (٢) . ولكن اختلاف العدد لا يهم ، فالهم هو انها تركز على الوحدات الادارية في اسغر - او أدنى - مستوياتها . بحيث ان كل وحدة ادارية جزئية تتضمن وحدة سياسية .

ويتولى العمل الفعلي في الوحدات الاساسية لجان منتخبة من الشعب من الناخبين مباشرة وتعرف باللجان الاساسية ويختلف عدد اعضاء كل من هذه اللجان من دولة الى اخرى (٣) . فمثلا بينما يبلغ عدد اعضاء اللجنة في غينيا عشرة ، في السنغال يمكن ان يتولاها شخص بمفرده ، بينما في مالي كما هو الحال في بعض الدول الاخرى نجدها قد بنيت على نسق المكتب السياسى القومى او اللجنة التنفيذية العليا للحزب - أى نسق أعلى الاجهزة التنفيذية فيه (٤) .

واللجان الاساسية القاعدية تختلف نوعية شاغليها وفقا للدولة والايديولوجية المطبقة ولكنها بصفة عامة في الدول المحافظة تكون من سلالة واحدة أى ethnic بينما في الدول الثورية فتتكون من العديد من السلالات أى crossethnic . وعليه فان بعض اللجان وخاصة في

١ - اختلفت آراء زعماء الحزب انفسهم في شأن عدد الوحدات الاساسية . ففي كتاب الرئيس احمد سيكوتورى : الثورة والوحدة الشعبية ، المنشور في كوناكري سنة ١٩٦٤م ذكر في ص ٨٠ ان عددها ٧٦٠٠ لجنة بينما ذكر مرة اخرى في جريدة الحرية في ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ان عددها ١٠٢٥٠ لجنة . ويبدو ان عددها في زيادة وكان قد ذكر من قبل في سنة ١٩٦١ ان عدد تلك اللجان الاساسية في غينيا يبلغ ٤٠٠٠ وحدة .

ولزيد من المعلومات عن الحزب في غينيا انظر :

Victor Du Bois. The Independence Movement in Guinea : A study in African Nationalism, unpub. . Ph. D. dissertation, Princeton Univ., 1962, p. 321. See also, Victor du Bois, "Guinea" in J. Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 186-215. L. Gray Cowan, "Guinea" in Carter, op. cit., pp. 149-236. & Charles B. La Republique de Guinée, Paris : 1972.

François Zuccarelli. L'Union Progressiste Sénégalaise (UPS). - ٢  
Le Mois en Afrique, No. 65, Mai, 1971, pp. 30-39.

Mahiou, op. cit., p. 294.

Megahed, op. cit., p. 141.

٣ - راجع :

٢ - انظر :



المناطق الريفية يسيطر عليها أسرة أو أسرتين من الاسر ذات المكانة ، فالعضوية فى مثل هذه اللجان وكذلك رئاستها - شأنهما فى ذلك شبيهان العمدية - من احتكار تلك الاسر وبالتالي لم يتغير الوضع عما كان عليه الحال تقليديا .

### المستويات الوسيطة :

وفيما بين المستوى القاعدى المذكور ومستوى القيادة القومية هناك المستويات الوسيطة التى تعمل كحلقة وصل بين القاعدة والقمة . وعدد تلك المستويات يختلف من تنظيم الى آخرى وفقا لما سبق ذكره كما تختلف أيضا تسمياتها . ولعل القاء نظرة على الاشكال التوضيحية التالية لبعض التنظيمات الداخلية لنظم حزب واحد فى افريقيا يعطى صورة اكثر وضوحا . ولكن الجدير بالذكر هو ان بعض الدول الافريقية لم تنشئ مستوى للحزب على مستوى المحافظة أو الاقليم خوفا من الاقليمية حيث من المعروف انه فى حالة دواة تتنازعها القبلية والانقسامات اللغوية والدينية وغيرها - وهو حال الدول الافريقية بصفة عامة حيث لم تصل الى مصاف الدول التقدمية - فان اعطاء اقليم ما داخلها وحدة تنظيم سياسية خاصة به قد تشجعه على الانشقاق (١) .

### المستوى القومى :

تختلف الدول الافريقية فى عدد اعضاء أعلى اجهزة الحزب التنفيذية بها كما تختلف فى تسمياتها ، الا ان معظمها قد تمسكت بالمكتب السياسى (٢) للحزب كأعلى جهاز تنفيذى له . ويتباين عدد الاعضاء ولكنها

---

١ - عر عن هذا بوضوح الرئيس سيكوتو فى . :

Afrique Nouvelle, (Nov. 20, 1964). See also Zolberg, Creating Political Order op. cit., p. 103.

٢ - Political bureau, Polit-bureau, Polit-buro, Bureau Politique

على الرغم من ان ذكر « المكتب السياسى » يذهب بالتفكير مباشرة للمكتب السياسى Polit-buro السوفيتى ، لكن يلاحظ فى الواقع ان الكلمة اصلها اساسا فرنسي وال Bureau Politique فى التقليد الفرنسى للحزب اليسارية هو الموازى للسلطة التنفيذية القومية فى ال National executive الانجلوسكسونى

جميعها متفقة في محدوديته في خفنة من الأشخاص يتراوحون في العادة بين عشرة اشخاص وخمسة وعشرين شخصا .

ففي جمهورية زائير يكون المكتب السياسي للحركة الشعبية للثورة من ١٥ عضوا وبالمثل فان المكتب السياسي القومي « لحزب الشعب الموريتاني » في موريتانيا يتكون من نفس العدد (١) .

اما الاطار التنفيذي الموسع فيتمثل في المجلس الوطني الذي يعتبر بمثابة مؤتمر قومي مصغر يتشكل من أعضاء المكتب السياسي ، وأعضاء البرلمان والوزراء ومن مندوب عن كل قسم بالإضافة الى ممثلين من حركتي الشباب والنساء .

كما يقترب من هذا العدد حزب « تجمع الشعب التوجولي » - في توجو - حيث يتكون مكتبه السياسي من ١٦ عضوا بالإضافة الى لجنة مركزية

اما في تونس فان حزب الدستور الاشتراكي يتكون مكتبه السياسي من ١٤ عضوا ، هذا بالإضافة الى لجنة مركزية من ٥٦ عضوا .

وفي جابون، فان الحزب الديمقراطي الجابوني بها يتكون مكتبه السياسي من ٢٠ عضوا ولجنة مركزية من ٧٣ عضوا .

اما المكتب السياسي للحزب الديمقراطي لساحل العاج فتكون من ٢٥ عضوا ولكن الاطار التنفيذي الاوسع يتمثل في لجنة موجهة من ٨٥ عضوا . وبالمثل فيما يتعلق بعدد أعضاء المكتب السياسي في السودان حيث الاتحاد الاشتراكي السوداني له مكتب سياسي يتكون من ٢٥ عضوا بالإضافة الى لجنة مركزية من ١٨٠ عضوا ولكن المكتب السياسي للحزب في تشاد يتكون من ٣٦ عضوا .

اما في السنغال فيزيد عدد الأعضاء ليصل الى ٦٠ عضوا من بينهم ٢٥ يكونون سكرتارية تقوم بالعمل الفعلي .

وهناك من الدول من قلل الى درجة كبيرة من عدد أعضاء المكتب السياسي : « فحزب العمل الكونغولي » في جمهورية الكونغو الشعبية ( برازافيل ) يتكون مكتبه السياسي من خمسة أعضاء فقط مع وجود لجنة

١ - لمزيد من المعلومات عن الحزب في موريتانيا انظر :

الشيخ محمد فال بن الينثاني ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، مكا  
المكرمة : شركة المدينة للثورة للطباعة والنشر بجدة ، شعبان ١٣٩١ هـ .

مركزية من ٤٠ عضوا تضم الاعضاء الخمسة المذكورين بالاضافة الى معظم الوزراء وقائد والجيش .

أما في غينيا فان المكتب السياسى للحزب الديمقراطى لغينيا يتكون من ٧ أعضاء هذا بالاضافة الى لجنة مركزية تتكون من ٢٥ عضوا منتخبين من المؤتمر القومى لمدة خمس سنوات (١)

واخيرا فان « الحزب الاشتراكى الثورى » فى الصومال يتكون مكتبه السياسى من ٥ أعضاء بالاضافة الى مجلس أعلى يتكون من ٧٣ عضوا (٢) .

هذا وقد روعى في تشكيل اعلى الاجهزة التنفيذية للحزب على المستوى القومى عدة امور من اهمها : ان يتضمن الشخصيات ذات الثقل السياسى فى الدولة وعلى رأسها بالطبع الزعيم القومى واهم سواعده فى الحزب والحكومة ومن ناحية اخرى ، ان يتحقق التوازن بين الاتجاهات المختلفة بحيث يضمن تمثيل الجماعات والفئات الاساسية فى الدولة . وقد حرصت كثير من الدول على ضمان تمثيل المنظمات الجماهيرية المختلفة خاصة النقابات العمالية ، وذلك وفقا لما سيرد تحليله .

---

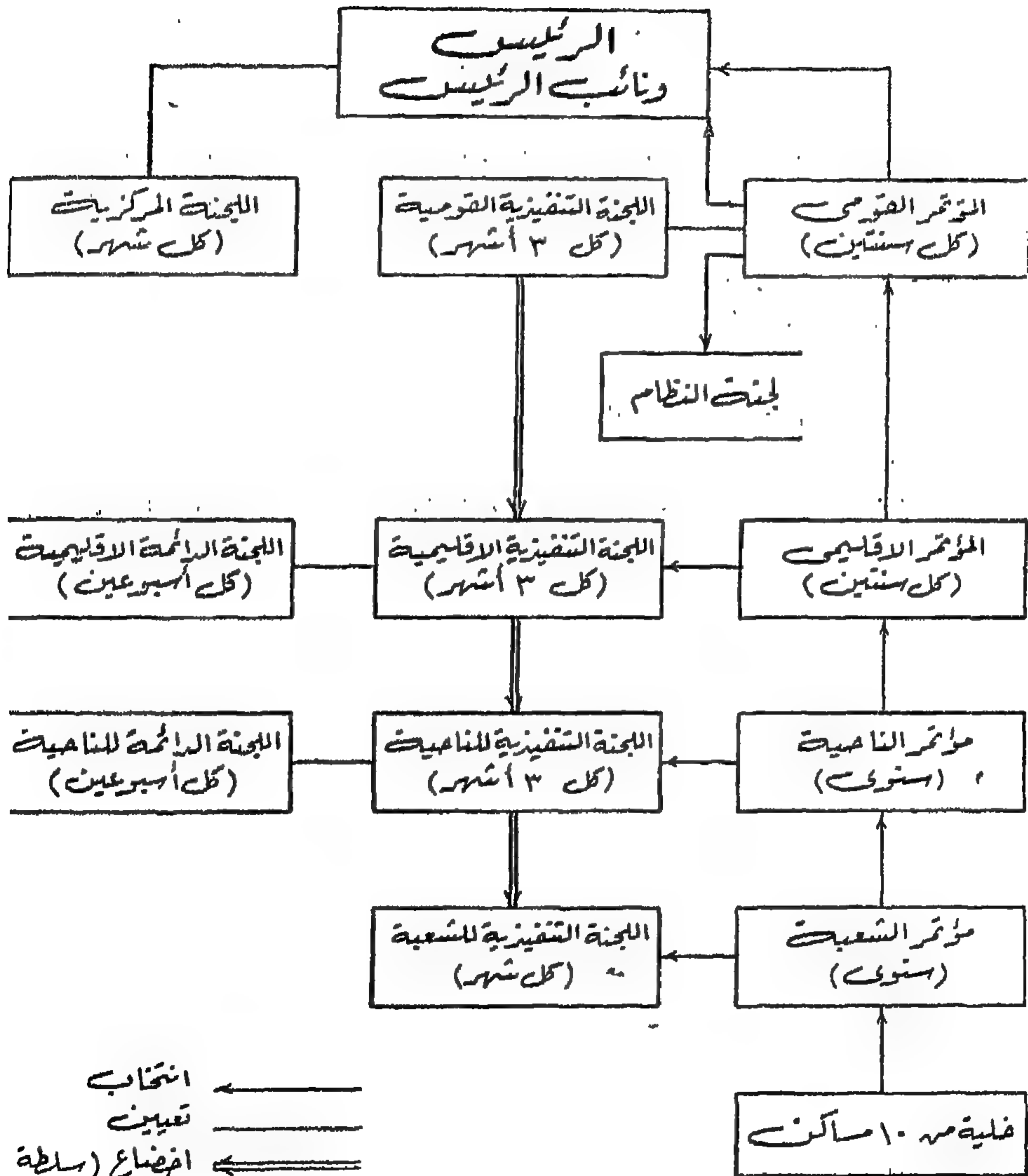
١ - انظر (Guinée : Congrès du Parti Democratique (24-26 avril, 1972) Afrique Contemporaine, No. 61, (mai — juin, 1972) pp. 24-5.

See also, Charles, op. cit., p. 26.

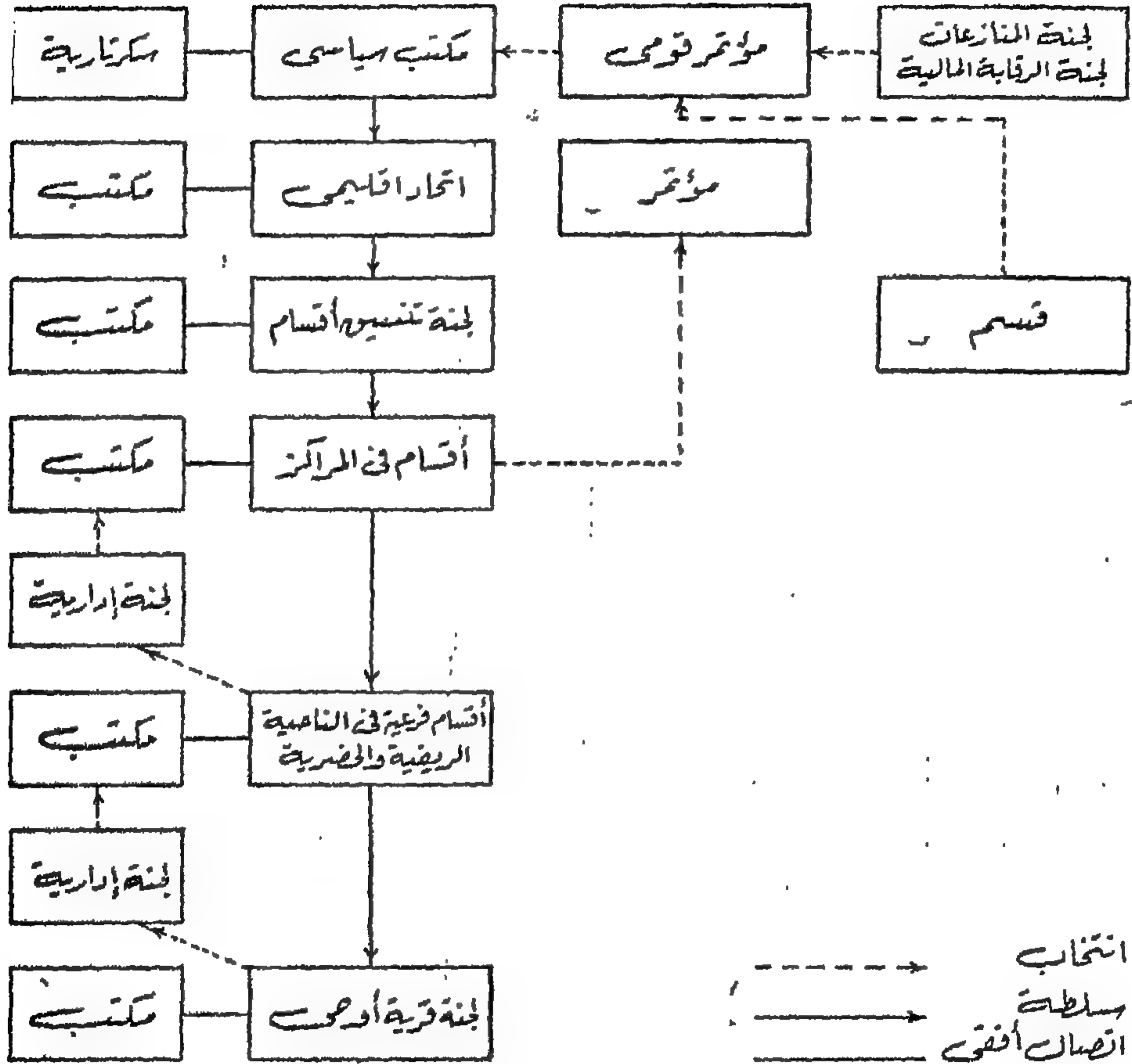
Africa, No. 60, August, 1976), p. 57.



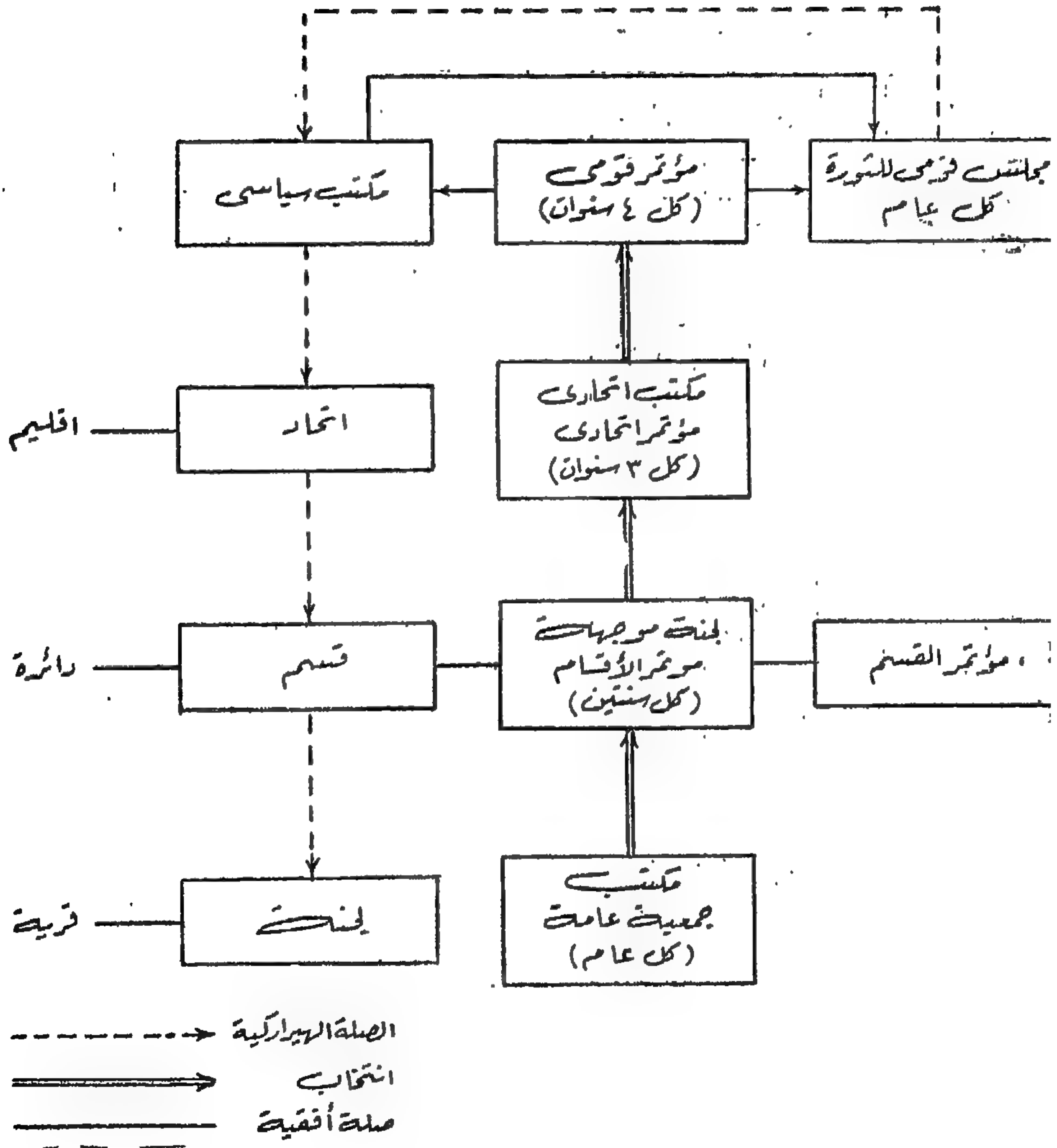
## TANU تنظيم تانزو



## الهيكل التنظيمي الدافعي للاتحاد التقدمي السنغالي (UPS)



## تنظيم الحزب الديمقراطي لغينيا "P.D.G."





وهناك من يطلق على أعلى أجهزة الحزب اسم اللجنة التنفيذية العليا ومن ذلك مصر - حيث اللجنة التنفيذية تتكون من ٩ أعضاء وخارجها اللجنة المركزية التي تتكون من ٢٣٠ عضواً والتي تختار أعضاء اللجنة التنفيذية من بين أعضائها . أما في تنزانيا فاللجنة التنفيذية القومية التي تعتبر أعلى الأجهزة التنفيذية تتكون من ٨٠ عضواً .

وقد يتساءل البعض عن الكيفية التي تتكون بها مستويات الحزب : أى كيف يتم تكوين لجان الحزب فى المستويات المختلفة : هل تأتى عن طريق الانتخابات أم التعيين ؟ وأين تقع السلطة العليا من الناحية النظرية والعملية ؟

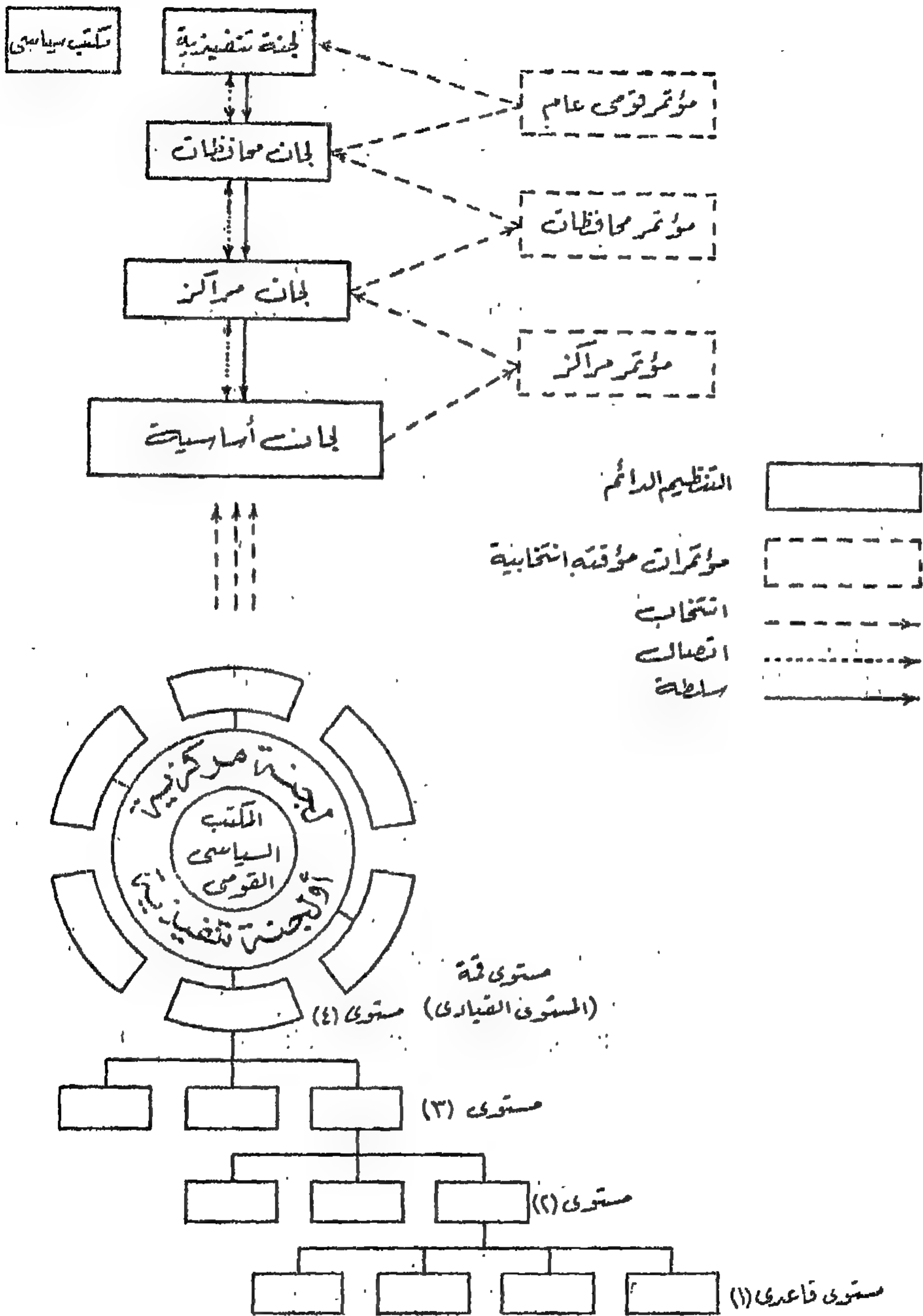
فى الواقع فإن المستويات الدائمة المذكورة للحزب والتي شبهت بالتنظيم الهرمى يوازىها هرم آخر مؤقت يتمثل فى المؤتمرات المختلفة التى على قممتها المؤتمر القومى العام . فلجان المستوى القاعدى الدائمة يتم انتخاب أعضائها مباشرة من الجماهير العريضة أعضاء التنظيم . وهذه اللجان تمثل فى مؤتمرات المراكز لانتخاب لجان المراكز . وهذه الأخيرة بدورها تمثل فى مؤتمرات المحافظات لانتخاب أعضاء لجان المحافظات وهذه تمثل مع شرائح أخرى فى المؤتمر القومى العام للحزب الذى يتولى انتخاب أعلى جهاز تنفيذى ويتمثل فى المكتب السياسى أو اللجنة التنفيذية ( انظر الشكل التالى ) .

ومن الناحية النظرية القانونية فإن المؤتمر القومى يعتبر أعلى أجهزة الحزب ومستقر صنع القرارات ورسم السياسة العامة التى يسير عليها التنظيم السياسى والدولة فيما بين اجتماعات المؤتمر - الذى يجتمع دورياً فى اجتماعات عادية فى فترات تتراوح بين عامين وأربعة أعوام (١) . ولكن من الناحية الواقعية فإن السلطة العليا فى يد المكتب السياسى وهو أعلى جهاز تنفيذى فى الحزب ويساعده فى ذلك انعقاده الدائم ونوعية العضوية فيه وقلة العدد . ومن الناحية الأكثر واقعية فإن السلطة الحقيقية والكلمة

---

١ - فمثلاً المؤتمر فى السنغال وتنزانيا يجتمع كل عامين ، ومالى وتوجو كل ٢ سنوات وغينيا كل ٤ سنوات أما فى ساحل العاج فعلى الرغم من أنه من الناحية القانونية المؤتمر من المفروض أن يجتمع سنوياً إلا أنه واقعياً نادراً ما يجتمع فمثلاً أول مرة يجتمع فيها بعد الاستقلال كانت فى سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

أما فى الكاميرون فإن المؤتمر القومى للاتحاد الوطنى للكاميرون يجتمع مرة كل ٥ سنوات .



النهائية فى يد الزعيم القومى : وهو سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة فى  
ان واحد .

فالمؤتمر القومى من الناحية الواقعية لا يرسم السياسة العامة كما هو  
محدد له قانونا ولكنه عمليا يتخذ سياسات وخطوطا عامة رسمت وحددت من  
قبل الزعامة القومية خاصة والمكتب السياسى عامة .

#### المركزية الديمقراطية :

ودعامة التنظيم الهرمى للحزب ومفتاح العمل فيه هو « المركزية  
الديمقراطية » . "Democratic Centralism" التى تسنى نظريا أن (١) :

— جميع المسئولين فى الحزب على كافة المستويات حتى القمة يختارون  
على أساس الانتخابات من القاعدة الى القمة .

— كل مستوى ادنى ينتخب المستوى الاعلى ومع ذلك فان كل مستوى ادنى  
يسأل أمام المستوى الاعلى منه مباشرة .

— ان هناك مناقشات ومجادلات تطرح وتشجع قبل اتخاذ القرارات من القمة  
أى ان المركز يتخذ قراراته بعد « جس نبض القاعدة » حتى يضمن  
تفاعلها معه وتنفيذها للقرارات وحتى يتخذ القرارات الرشيدة ولكن  
بمجرد اتخاذ القرارات تصبح ملزمة للجميع حتى من لم يوافق عليها  
وأى خروج عليها يعتبر خروجا على التنظيم بأكمله وسير العمل والنظام  
فيه .

— ان القرارات من حيث المبدأ تتخذ على أساس الاغلبية أى ان هناك  
جماعية فى اتخاذ القرارات .

— ان الفروع يجب ان تنفذ قرارات الاجهزة العليا للحزب .

— ان موارد الحزب تأتى من اشتراكات أعضائه .

---

Sy. op. cit., p. 148.

١ — عن « المركزية الديمقراطية » انظر :

وعن تعريف الرئيس سيكوتورى لها راجع : Mutiso & Rohio, op. cit.,

pp. 317-8 & Paul Sigmund, The Ideologies of the Developing Na-  
tions, London, New York : Frederick A. Praeger. 1963 pp. 167-8



فالمبدأ الاساسى الذى تقوم عليه « المركزية الديمقراطية » هو النظام الدقيق بما يضمن التناسق بين مستويات التنظيم وسير العمل فيه (١) . هذا ومن الناحية التطبيقية يلاحظ ان الاخذ بالمركزية الديمقراطية يعطى للرئاسات على كافة المستويات وخاصة على المستوى القومى اليد العليا فى السيطرة على الأعضاء وتحقيق النظام داخل الحزب وشجب أية اتجاهات فى المعارضة داخله . فاهم آثار الاخذ بالمركزية الديمقراطية هو إخضاع الاقلية اخضاعا تاما لرأى الاغلبية .

ولكن نجاح هذا المفهوم وتحقيق الهدف من وراء الاخذ به لا يكون الا عن طريق ربط المركز بالمحيط وذلك بتدعيم قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة بحيث يكون هناك طريقان للاتصال : من اعلى لاسفل ومن اسفل لاعلى مع وجود خط للسلطة يتجه من اعلى الى اسفل فقط . ومعظم الاحزاب الافريقية لم تستطع ان تحافظ على قنوات اتصالها المزدوجة الاتجاه . وبالتالي فقد تلاشى تدريجيا تدفق المعلومات من اسفل الى اعلى واستمر خط السلطة من اعلى الى اسفل فى شكل أوامر واجبة التنفيذ أى انه فى اطار التحلل التنظيمى بدأت الديمقراطية تتلاشى بالمفهوم الذى عنته المركزية الديمقراطية ولكن استمر شق المركزية مع تدعيمه .

## الفصل الثاني

### الزعامة فى نظام الحزب الواحد

لعل من أهم ما يلاحظ بالنسبة للتطور السياسى فى أفريقيا هو ظهور العديد من الزعماء القوميين الأفريقيين الذين ينتمون الى نوع معين من الزعامة يطلق عليه الزعامة الملهمة أو الزعامة الروحية النجاذبة "Charismatic Leadership" (١) ويتمتع الزعيم بالشخصية الزعامية وما يطلق عليه الكاريزما (٢)

#### مفهوم الزعامة الكاريزمية ودورها :

ويقوم هذا النوع من الزعامة على الاعتقاد من جانب الجماهير بتمتع الزعيم بصفات موهوبة خارقة تقرب من النبوة مما يعطى شخصية الزعيم جاذبية خاصة فى مواجهة الجماهير . ويقال ان هذا النوع من الزعامة تحيظ الزعيم بهالة مغناطيسية ويصل حد الايمان به جماهيريا الى ما يقرب من حد عبادة زعامته أو شخصيته (٣) ويلاحظ ان الاساس هو الاعتقاد الجماهيرى فى موهبة الزعيم وصفاته الشخصية سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا . فالبعض يرى ان الشخص الذى يتمتع بالشخصية الزعامية يتميز ببعض الصفات الشخصية الخاصة : مثل بهاء الطلعة والصوت الجذاب واللباقة والذكاء بحيث يشد اليه الافراد . ولكن الاهم من توافر

١- أهم الكتابات فى مجال الزعامة الكاريزمية التى اعتبرت اساسيات للبحث فيها هى مساهمات ماكس فيبر الذى يوضح انها ظاهرة عامة فى الحالات التى تضعف فيها التقاليد والزعامة التقليدية ، انظر :

H. H. Gerth & C. Wright Mills (eds. & trans.). From Max Weber. New York: Oxford Univ. Press., 1961, pp. 245-264 & Max Weber. The Theory of Social & Economic Organization, ed., by Talcott Parsons, New York: Oxford Univ. Press, 1947, esp. p. 328-362.

٢ - وكلمة Charisma أصلها يونانى ومعناها الاصلى اللغوى « هدية » واستخدمت اصلا بمعنى موهبة الهية انظر :

Ann Ruth Willner & Dorothy Willner.

"The Rise & Role of Charismatic Leaders", The Annals, Vol. 358 (March, 1965), p. 78.

Mahiou, op. cit., pp. 245-8.

٣ - انظر :

الصفات فى الحقيقة هو بناء الصورة عن الزعيم القومى مما يزكى الاعتقاد بوجود تلك الصفات . ومما يوضحه ماكس فيبر ان هناك عمليات منظمة لبناء الشخصية الزعامية بما يعرف بتأسيسها عن طريق تحويلها الى نمط وطقوس مرعية "Routinization & Ritualization" وفى هذا المجال من المتعارف عليه بين دارسى هذا النوع من الزعامة والمهتمين بها ان الدعاية واجهزة الاعلام تلعب دورها فى رسم صورة جذابة خاصة فى اذهان الجماهير تؤكد بها تميز الشخص حتى منذ ولادته . مما يجعل الجماهير تؤمن تدريجيا بالصفات والقدرات الخارقة للزعيم القومى .

ومما يساعد على تطوير هذا النوع من الزعامة فى افريقيا هو ان الزعماء القوميين تمكنوا من تحقيق النجاح فى بعض المسائل الوطنية ، ذلك النجاح الذى ضخته الجماهير واعتبرته لصيقا بشخصية الزعيم ونتيجة لصفاته الموهوبة . وغنى عن البيان ان اهم اوجه النجاح هو التخلص من الاستعمار . (١) فهذا النوع من الزعامة كما يوضح المؤرخون ينمو فى اطار الازمات . (٢)

من ناحية اخرى فان ضعف المؤسسات السياسية فى افريقيا خاصة والدول النامية عامة تبعه بالضرورة تشخيص السلطة والاعتماد اكثر على

---

١ - عادة ما تؤمن الجماهير بأن الزعيم الملهم ذا الشخصية الزعامية والصفات الخارقة - وفقا لاعتقادها - لا يخطئ بل يقفز من نصر الى نصر . وحتى اذا وقعت الاخطاء يعمل المؤمنون بالزعيم على لصقها بالمحيطين به ويبعدونها عنه .

٢ - Robert S. Jordan. Government & Power in West Africa. London: Faber & Faber, 1969, p. 244.

وعن دور هذا النوع من الزعامة واسباب تبلورها وامسها انظر: ص ٢٤١ - ٢٥٥ .  
ولزيد من المعلومات عن الزعامة فى افريقيا انظر :

P. C. Lloyd. Africa in Social Change. London: Harmondsworth, 1967, chs. 5 & 12 See also, P. C. Lloyd. The New Elites of Tropical Africa. Oxford, 1966 & Fred G. Burke. Africa's Quest for Order. New Jersey: Englewood Cliffs, 1964, ch. 5., see also Harvey G. Kebschull, (ed.) Politics in Transitional Societies: The Challenge of Change in Asia, Africa & Latin America. New York: Appleton - Century - Crofts, 1968, pp. 161-183.



الزعامة القومية • « فالعملية السياسية في الدول النامية تتميز بأن الزعماء لهم درجة عالية من الحرية في تحديد الأمور الاستراتيجية والتكتيكية • (١) والاحزاب السياسية في أفريقيا كأحزاب جماهيرية تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية والتنمية لم تستطع بصفة عامة التغلب على جاذبية هذا النوع من الزعامة بهدف اولى وهو استخدامهم لجذب الولاء الشخصى للأفراد بعيدا عن الزعامة التقليدية ثم بهدف نهائى يتمثل فى نقل هذا الولاء من الزعيم القومى الى الحزب القومى كإطار موحد • حيث ان هناك تلازما بين الزعيم والدولة والامة والحزب وعليه فان الولاء لاحدهما يعنى الولاء للآخرين أو يجب ان يكون كذلك •

أى ان الزعامة التى تطورت فى أفريقيا وشجع تطورها ، كان الهدف الاسمى منها المساهمة فى الوحدة السياسية (٢) حيث ان المجتمعات الافريقية تقليديا تهتم بالرموز وبالسلطة الشخصية وفى محاولة لخراجها من نظمها التقليدية وتحليصها من الزعامات التقليدية فان وجود أو ايجاد رمز وحدة قومية ممثل فى شخص يعتبر محققا لهدف الوحدة خاصة مع انتشار الامية • (٣) والزعيم القومى يعتبر المثل الحديث والرمز الحى للسلطة الشخصية حتى ان العامة من الافريقين عادة ينظرون لرئيس الدولة على انه زعيم بالمفهوم التقليدى المتمثل فى الزعماء التقليديين •

Lucian Pye, "The Non-Western Political Process", in Harry \_ ١  
Eckstein & David E. Apter, (eds.) Comparative Politics. New  
York: The Free Press of Glencoe, 1963, p. 659.

٢ - عن دور الزعامة فى التنمية السياسية انظر :  
"Willer & Willer, op. cit., pp. 73-88, & in Kobschull, op cit., pp.  
167-170.

٣ - اوضحه الدتيس السابق نكروما فى تقرير ذلك بأن كثيرا من الشعب يجهل  
القراءة والكتابة ، وعليه يجب ان يبين لهم انهم اصبحوا مستقلين ولا يفكر اظهار  
ذلك الا عن طريق العلامات والرموز •

عن تجربة غانا فى هذا المجال انظر :  
G. Tixier. Le Ghana. Paris: L.G.D.J., 1965 & J. Boyon, "Le  
Nkrumaisme, une idéologie africaine", R.F.E.P., 1963, pp. 66-87,  
see also, J. Ziegler. Sociologie de la nouvelle Afrique. Paris Gal-  
lemard, 1964 & David Apter. Ghana in Transition. New York :  
Atheneum, 1963, esp. pp. 360-373.

هذا وتأكيدا لقوة الرئيس - الزعيم - وتدعيمه لتشخيص السلطة فقد استخدمت في الدول الأفريقية الكثير من الرموز - حيث المجتمعات الأفريقية تؤكد أهميتها تقليديا وحيث الجماهير العريضة لا تعرف القراءة والكتابة وعليه فإن صورة الزعيم القومي تظهر على العملات الورقية والمعدنية كما تظهر في كثير من الحالات على طوابع البريد والمصقات والملبوسات وغيرها ولا تبخر أجهزة الاعلام وسعا في استخدام أية مناسبة أو وسيلة في سبيل التركيز على شخصية الزعيم وشخصه . وفي محاولة لرفع الزعيم القومي في اذهان المواطنين ، وتأكيدا لتبشخيص السلطة وتحقيقا للتركيز على الزعامة الكاريزمية فمن الشائع في أفريقيا هو انتقال رئيس الدولة الى قصر الحاكم الاستعماري السابق أو انتقاله الى احدى القلاع القديمة - من ذلك زعماء مالي وغينيا وغيرهم . أما رئيس السنغال فقد أقيم له مقر في نفس مقر الحاكم السابق ولكن على درجة كبيرة من الفخامة . وكل هذا ليكون تأكيدا لاحتلال الزعيم القومي محل الحاكم الاستعماري في اذهان الجماهير . أي انه محاولة لجعل انتقال السلطة من الحكم الاستعماري للسلطة الوطنية واضحا للعيان . (١)

### مشاكل الزعامة الكاريزمية وسلبياتها :

ولكن المشكلة الاساسية ليست في تأسيس الزعامة الملهمة ولكن في نقل الولاء منها الى الحزب ، ففي معظم الحالات بتأسيسها تقويعت الزعامة التي جاءت اساسا من الجماهير الى قمة التنظيم السياسي وانفصلت عن الشعب ليس فقط وفقا لمتطلبات عملية التأسيس (٢) بل ايضا معنويا . ومن هنا فقدت الكثير من الولاء الجماهيري الذي كانت تتمتع به من قبل . فمثلا

Zolberg, Creating Political ... op. cit., p. 111.

ولزيد من المعلومات عن النظام الرئاسي في افريقيا واتجاه نظمها نحو تأكيد دور الزعيم القومي انظر :

D. Ewandé. Vive le Président: Paris: A Michel, 1968, see also, Sellassie; op. cit.,

٢ - يتطلب تأسيس الكاريزما وتصويره بصفات مميزة موهوبة نادرة في اذهان الجماهير ايجاده ماديا في حياته العادية اليومية عنها حتى ترتسم صورته في اذهان الجماهير وفقا لما تصوره وتخطه وسائل الاعلام . ومن الاقوال المأثورة في هذا المجال انه اذا كان هناك شخص ما يرجى تحويله الى زعامة كاريزمية وشخصية زعامية تصبح بالالهام ، فيجب احاطته بسور أي ايجاده ماديا عن الجماهير حتى لا تعرف حقيقة حياته كبشر وحتى تتصوره على ما يرسم له من صورة .

الرئيس نكروما صور نفسه انه « المسيح الأسود » الذى حقق لبلده ولافريقيا ما لم يحققه سواه . (١) وقد آمنت الجماهير تدريجيا بذلك باعتباره جاء بالاستقلال لغانا كاول دولة افريقية زنجية تحضل على استقلالها ولكن تدريجيا بدأت الصورة تتعري وتتضح ففقد الاتصال بالجماهير بالتالى فقد ولاءها أى فقد بمعنى اخر اساس شرعية زعامته .

والواقع ان خطورة القيادة الكاريزمية هو انها هشة (٢) . فدرجة الاستمرار تتوقف على درجة امكانية تحويل الولاء من شخص الزعيم الى الحزب ومن ثم الاستمرار من خلال استمرارية الحزب . وهذا لم يتم فى الغالب فمعظم الزعماء اضعفوا الحزب - التنظيم السياسى - على الرغم من خطورة هذا الامر عليهم شخصيا وبالتالي بدلا من ان يكون دور الزعيم وظيفيا فى ربط الحزب بالجماهير اصبح غير وظيفى "dysfunctional" فى هذا المجال حيث قام بربط الجماهير به شخصيا كزعيم لا كزعيم حزب .

قالزعيم « الملهم » يكون على قمة التنظيم الحزبى وقرارات الحزب (٣) تعكس الثقل الهام للزعيم الملهم ، وان كان من الملاحظ ان فاعلية الحزب يعتمد على المركزية الديمقراطية التى تقوم نظريا من حيث المبدأ على الجماعية فى صنع القرارات (٤) ولكن هذا النوع من الزعامة فى معظم الاحيان يحجب السلطة السياسية عن الحزب (٥) وتعكس القرارات فى اعلى مستوياتها فى كثير من الاحيان افراد الزعيم « الملهم » بأشخاص

---

١ - من الصور واسعة الانتشار فى غانا فى سنة ١٩٦٤ عند زيارتى لها فى دراسة ميدانية لنظامها السياسى فى ظل نكروما صورة تضم فى نصفها صورة الرئيس نكروما وفى النصف الاخر صورة المسيح عيسى .

٢ - يرى ماكس فيبر ان الزعامة الكاريزمية تتميز عن غيرها من الزعامات : وهى الزعامة التقليدية والزعامة القانونية او الرشيدة بانها غير مستقرة وتميل الى التحول الى غيرها من انواع الزعامة انظر : Max Weber, op. cit., p. 75.

وللد على هذا الرأى انظر : Carl J. Friedrich, "Political Leadership & the Problem of Charismatic Power", The Journal of Politics, 23 (February 1961) p. 13. Mahiou, op. cit., p. 248.

٣ - انظر :

٤ - وهو المبدأ المطبق فى الاحزاب الشيوعية بصفة عامة .

٥ - طابا الزعامة الشخصية القومية مستمرة فان الولاء الجماهيرى يتجه نحو الزعيم الفردى بدلا من هيكل الحزب . انظر : Carter, op. cit., pp. 1-10



القرارات السياسية . أى أن وراء الزعيم القومى بسلطاته الواسعة هناك  
فى الواقع فراغ تنظيمى على المستوى الحزبى . وبالتالي فإن القضاء على  
الزعيم القومى بطريقة أو أخرى خاصة نتيجة الانقلاب أو غيره يتبعه وبدون  
جلبة أو ضوضاء أو مقاومة انهيار وتلاشى المؤسسات السياسية المختلفة  
وعلى رأسها الحزب . فالزعامة (١) الكاريزمية غالبا ما تنتهى بالحكم  
الشخصى الذى يثير سؤالا هاما حول « مستقبل الاستمرار القومى من بعد  
الحكم الشخصى » (٢) فى حالة نهايته اما نهاية طبيعية أو القضاء عليه .  
ونلاحظ ان الشخصيات بصفة عامة فى المجتمعات النامية عامة وفى افريقيا  
خاصة تلعب دورا اكثر اهمية من المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية  
كما ان المؤسسات غير الرسمية تلعب دورا اكثر اهمية من المؤسسات  
الرسمية . وخاصة فى النظم الاكثر ثورية ومركزية .

والمشكلة بالنسبة للزعامة الموهوبة أو الملهمة ليست فى اجتذاب الولاء  
الجيماهيرى بعيدا عن الزعامة التقليدية وتحديدها لها ، ولكن فى كونها هشة  
وبالتالى فان الاعتماد على التنظيم الحزبى يعتبر اكثر ثباتا فى الامد الطويل  
من الاعتماد على شخصية الزعيم على الرغم من وظيفية الزعامة القومية  
فى تحقيق وحدة قومية حول شخص الزعيم فى بادئ الامر . ومن هنا  
يذكر ان الزعامة لها وجهان - احدهما ايجابى وهو دورها النشط فى تحقيق  
الوحدة من خلفها والآخر سلبى وهو فى حالة اختفائها وتأثير ذلك على

٧ - كثيرا ما ينتهز قادة الانقلابات العسكرية فرصة سفر الزعماء القوميين  
لتوقيث قسامهم بالانقلابات حيث ان بعد هؤلاء عن دولهم أو حتى عاصمة الدولة  
كثيرا ما يسهم فى انجاح الانقلابات : من ذلك مثلا ان الانقلاب الذى قاده عيديد أمين ١٩٧٢  
انتهز فرصة ذهاب الرئيس ميلتون أوبوتى فى مؤتمر للكومنولث ، كما أن الانقلاب الذى  
أطاح بنكروما ١٩٦٦ اسهم فى نجاحه وجود الرئيس نكروما فى زيارة ليكين . وفى  
مالى فان الرئيس موديبو كيتا وكبار المسئولين فى الدولة كانوا فى رحلة نهريّة  
بعيدا عن العاصمة عند وقوع الانقلاب الذى أطاح بهم ١٩٦٨ . وكذلك فان الانقلاب  
الذى وقع فى ٣٠ يوليو ١٩٧٥ وأطاح بالرئيس يعقوب جسون تم أثناء غيابه  
الاخير فى مؤتمر للوحدة الافريقية .

٢ - Ndabaningi Sithole, "The One/Two Party System" in African Nationalism, London: Oxford Univ. Press, 1968, pp. 169-74.

انظر ايضا :

Mutiso & Rohio, Readings in African Pol. thought, op. cit., p. 461.

صعوبة تحقيق نجاح قيام الحزب الواحد . (١) أى ان وجودها يسهل قيام الحزب الواحد واختفاءها يجعل استمراره صعبا .

والزعيم القومى على رأس كل من الحزب والدولة . حتى أن البعض يعتبر الدولة فى افريقيا ليست الا الزعيم القومى ، ونفس الامر بالنسبة للحزب ، ومن الامثلة الواضحة على أهمية ربط الزعيم بالحزب هو ان نكزار « باندرا » عين رئيسا مدى الحياة للحزب فى مالاوى . ولم يسبقه فى هذا المجال الا الرئيس كوامى نكروما والذي مثل تطرفا كبيرا فى الزعامة الكاريزمية بكل مزاياها ومساوئها أى عيوبها تلك العيوب التى اسهمت كثيرا مع غيرها فى القضاء على حكمه وعلى حزيه بالانقلاب العسكرى فى سنة ١٩٦٦ . وقد لحق بدكتور باندرا فى هذا الصدد الرئيس التوفسى الحبيب بورقيبة الذى قرر مؤتمر حزب الدستور الجديد فى مؤتمره المنعقد فى « مونسيتير » فى سنة ١٩٧٤ تعيينه رئيسا مدى الحياة ، وهو ينظر إليه على انه « المناضل الاكبر للحزب والدولة » (٢)

ولكن هناك استثناءات قليلة لدولة استطاعت على الاقل لفترة أن تتغلب على جاذبية الزعيم القومى « الملهم » ، واعتمد منذ البداية على تطوير الحزب نفسه بدلا من تأسيس زعامته . وأهم مثل على هذا السودان الفرنسى الذى اصبح جمهورية مالى حيث ان مؤسس الحزب مامادو كوناتيه Mamadou Kounaté وخليفته موديبوكيتا اعتمد على الحزب نفسه ، وعلى الجماهير فى صنع القرارات الى حد كبير (٣) . حتى ان موت الاول سنة ١٩٥٦ اثناء شدة الحركة الوطنية لم يؤثر عليها ، واستمرت تحت زعامة الثاقب الذى اتبع نفس الاسلوب ، وان كان من الملاحظ ان الاتحاد السودانى الذى اعتبر حتى سنة ١٩٦٨ مثلا للحزب الجماهيرى القوي فى

١ - لمزيد من المعلومات والعديد من الامثلة عن هذا الرأى انظر : Mahiou, op. cit., pp. 227-237.

٢ - Tunisie: M. Bourgiba Président à la Vie", Le Moi en Afrique, Revue Française d'études politiques Africaines, No. 107. (Nov 1974), pp. 13-5.

٣ - عن تجربة مالى فى هذا المجال انظر : Megahed, op. cit., pp. 155-167

انظر ايضا : Sy, op. cit., p. 186 & A.R. Zolberg, "The Political revival of Mali," The World Today, (April 1965), p. 151.

أفريقيًا ومثلاً للاستقرار الذى أرجع السبب الرئيسى فيه الى عدم الاعتماد على الزعامة الشخصية ما لبث ان انهار فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ . ومن الاسباب الاساسية لذلك ان موديبوكيتا قام بحل التنظيم السياسى للحزب - وخل المكتب السياسى فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٦٧ وأنشئت « اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة » التى مثلت « صورة » جماعية اتخذت القرارات « لكنه فى الواقع حاول ان يصور من نفسه زعيما روحيا بالمفهوم السابق توضيحه فى دولة لم تتعود على هذا النوع من الزعامة . وبالتالى فان اطاحته بالتنظيم الحزبى انتهت بالاطاحة به شخصيا عن طريق « الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٨ (١) » .

كما انه مما يدخل ايضا فى باب الاستثناء من النمط العام للزعامة الكاريزمية وتأسيسها ما اتبع فى غينيا مثلا التى حاولت ان تطور كلا من التنظيم الحزبى والزعامة فى نفس الوقت حتى ان الرئيس سيكوتورى يعتبر انه يتمتع « بزعامة روحية معدلة » . ويتبع نفس الاسلوب تقريبا فى تنزانيا بمحاولة ايجاد موازنة بين التآمر والرئيس نيريرى . اما ساحل العاج فعلى الرغم من انه من الناحية الرسمية المعلنة السلطة العليا للحزب الا انها فى الواقع فى يد رئيسه الفخرى هو فويه بونيه .

وبخلاصة الامر فان وجود حزب واحد فى افريقيا لا يعنى من الناحية الواقعية تركيز السلطة فى يد الحزب كما هو الحال نظريا بل فى يد شخص رئيسه وهو فى نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية أى فى شخص رئيس الدولة الزعيم القومى .

وتأكيدا لدور الزعيم القومى ، يعبر البعض عن ان الحزب الواحد فى افريقيا يتمثل حقيقة فى هيكله التنظيمى فى شكل هرم ولكنه قائم على قمته .

١ . عن انهيار نظام الحزب الواحد فى مالى انظر :

Pierre Biarnes, "Mali: Fin d'un Régime." Le Mois en Afrique. Revue Francaise d'Etudes Politiques Africaines. No 36, (Déc. 1968), pp. 2-9. See also, Gérard Basseur, Le Mali. Notes et Etudes Documentaires .La Documentation Française. No. 4081-4082-4083. (22 Avril, 1974). esp. pp. 23-30 & Claude Alexandre. "L'Expérience du Mali," in Problèmes Economiques No 1212. La Documentation Francaise (25 Mars, 1971), pp. 12-17.



أى يستند على الزعيم القومى : رئيس الحزب ورئيس الدولة هو - أى الحزب - مرتبط بطريقة مباشرة بالسلطة الشخصية لشخص الزعيم حيث يتبع نفس مصيره . (١)

كما يرى الكثيرون ان المشكلة الرئيسية فى عدم استقرار الاوضاع السياسية فى افريقيا أو ما عبر عنه « بالدراما السياسية » ترجع بطريقة مباشرة الى ان الحزب اصبح اداة فى يد شخص بدلا من ان يصبح وسيلة فى ايجاد مؤسسات سياسية قوية . (٢)

\* \* \*



## الفصل الثالث

### الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة

كثيرا ما يتردد في الكتابات عن نظام الحزب الواحد في افريقيا انه قد ساد على ما عداه من مؤسسات رسمية وغير رسمية - ويلاحظ هذا الامر بوضوح فيما يتعلق بالنظم الثورية في افريقيا ، اما النظم الاكثر محافظة فان العلاقة ليست علاقة سيطرة بل علاقة تعاون بين الحزب والاجهزة السياسية للدولة - وقد اعطى للحزب بالدرجة الاولى الدور في الاشراف والرقابة والتنسيق بين كافة الاجهزة الاخرى للحكم (١) . كما اعطى له دوره الرئيسى في جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية وتمارين الاجيال الجديدة في الدولة الجديدة وقد نظر اليه على انه التعبير الملموس للامة . فهو يعمل كطريق للاتصال الرئيسى بين المركز وانحاء الدولة في الاتجاه الاسفل عن طريق تعريف الشعب بالقرارات والبرامج والمهام ، وفي الاتجاه الاعلى عن طريق الحصول للزعامة على المعلومات والتأييد المطلوبين (٢) .

وفي الحقيقة فان العبء الملقى على التنظيم كبير وذلك لكثرة ما تواجهه الدول المستقلة حديثا من مشاكل متعلقة بالتنمية الشاملة . ومن المعروف ان المهام المتعددة التي يتولاها الحزب في افريقيا تدخل في الدول المتقدمة في اختصاص مؤسسات رسمية وغير رسمية اخرى .

وهناك عدة ملاحظات يجب اخذها في الاعتبار للتعرف على حقيقة العلاقة بين الحزب ومؤسسات الدولة الرسمية : فمن ناحية ، في الدول الافريقية عامة نجد ان الحزب يسيطر على الحكومة بينما الدستور لا يدل على حقيقة موقع السلطة السياسية فكافة اجهزة الحكم في الدولة تخضع للحزب وبالتالي فان تلك الدول وان اعترفت نظريا وقانونيا بمبدأ الفصل بين السلطات - كما هو وارد في الدساتير الغربية - الا انها عمليا وواقعا

١ - عن تطبيق ذلك في غينيا انظر : Charles, op. cit., p. 25 & after.

٢ - Zolberg, Creating Political Order, op. cit., pp. 93-4



لا تطبقه ولا تعرقه ، ومن ناحية أخرى ، فإن الشخصيات تلعب دورا ا ه م واعمق فى السياسة الافريقية من المؤسسات سواء اكانت رسمية أو غير رسمية ويبدو فى هذا المجال بوضوح الدور الرئيسى الذى يلعبه الزعيم القومى رئيس الدولة .

#### ١ - علاقة الحزب بالسلطة التنفيذية :

لعل من ا ه م خصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا هو الدور الذى يمارسه فى العمل الادارى (١) .

#### ١ - الحزب ورئيس الدولة :

على رأس السلطة التنفيذية فى الدول الافريقية يوجد رئيس الدولة - الرئيس القومى - وهو يحكم بسلطة شبه مطلقة بصرف النظر عن مبدأ فصل السلطات أو غيره الذى يبقى عليه نظريا فى دساتير الدول الافريقية فالدول الافريقية ولدت فى أزمة : اطارها الرغبة فى التنمية الشاملة مما حتم ضرورة ايجاد سلطة مركزية قوية (٢) . وعليه فالدول الافريقية تتبع بصفة عامة النظام الرئاسى (٣) حيث الثقل الاساسى فى السلطة التنفيذية لرئيس الدولة فهو بمعنى اصح السلطة التنفيذية حيث هو المسئول عنها وهو فى العادة رئيس الدولة ورئيس الحكومة وهو الذى يعين الوزراء - أو السكرتيريين - وهم بالتالى مسئولون امامه مباشرة وهو يفوض لهم السلطة بحيث يمكنهم القيام بمهامهم . أى هو الذى يحدد اختصاصاتهم وسلطاتهم ،

Mahiou, op. cit., pp. 248-251.

٢ - لبحث هذا ، النقطة بالاضافة الى المقارنة بين الوضع فى افريقيا وأوروبا فى القرن ١٩ انظر :

G. D'Arboussier, "Idées et forces politiques en Afrique", Genève-Afrique, Vol. III, No. 2, 1964, p. 168 & A. Hauriou: Les Institutions et la vie politique des pays sous développés qui ont accédé à l'indépendance, Paris, Cours de Droit (doctorat) 1958 p. 498 .See also, J. Buchmann. L'Afrique noire indépendante. Paris: L.G.D.J., 1962, pp. 216-251.

٣ - كانت ساحل العاج هى أول دولة من الدول الناطقة بالفرنسية تنبذ النظام البرلمانى وتتبع النظام الرئاسى : انظر :

Zolberg, Creating political order, ... op. cit., p. 108.

كما يتولى اذا لزم الامر اعادة توزيعهم على الوزارات واعفاءهم من مناصبهم .  
ونلاحظ أن بعض الدول الأفريقية بها رئيس وزراء معين من قبل رئيس الدولة  
ولكن وجوده فى الواقع لا ينقص من سلطات رئيس الدولة الذى يرأس عادة  
مجلس الوزراء فى وجود رئيس الوزراء الذى يعتبر بمثابة مساعده الاول  
ولكن بدون سلطات فعلية نهائية فالسلطة الفعلية فى يد رئيس الدولة (١) .  
وكثيرا ما تلجأ الدول الأفريقية التى يوجد بها رئيس وزراء الى جانب رئيس  
الدولة الى تولى الاخير منصب رئيس الوزراء بالاضافة الى صلاحياته  
وذلك على وجه الخصوص فى وقت الازمات .

ورئيس الدولة ينتخب عادة من قبل الشعب مباشرة (٢) وهو غير  
مستقيل ايام السيلطة التشريعية (٣) . وتلك تمشيا مع النظام الرئاسى -  
المتبع فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الامريكية بصفة عامة - وذلك  
بعد ان نبذت الدول الأفريقية النظام البرلمانى (٤) - المعروف عامة بنظام  
مستقر ونمطه الامثل المملكة المتحدة - والذى يعطى ثقل السلطة  
التنفيذية للوزارة وتعتبر المسئولية تضامنية كما يعتبر رئيس الوزراء المسئول

١ - اذا كان هناك ازدواج فى منصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء فيطلق  
على النظام bicephalous - هم الحال فى مصر حاليا مثلا - اما اذا كان هناك  
وحدوية حيث يتولى رئيس الدولة رئاسة الوزراء فيطلق عليه monocephalous  
٢ - فى كثير من الحالات . لا يوجد انتخابات بل مجرد استفتاء على شخص  
رئيس الدولة .

٣ - تنص معظم دساتير الدول الأفريقية على انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع  
العام المباشر . ينص على ذلك مثلا : دستور الكاميرون ( مادة ١٠ ) ، جابون  
( مادة ١٣ ) ، غينيا ( مادة ٢٢ ) ، ساحل العاج ( مادة ٩ ) ، ليبيريا ( مادة ٣ ) ،  
مالاجاش ( مادة ١٨ ) ، موريتانيا ( مادة ١٣ ) ، النيجر ( مادة ٩ ) ، رواندا  
( مادة ٥٢ ) ، السنغال ( مادة ٢١ ) ، تنزانيا ( مادة ٧ ) ، تونس ( مادة ٤٠ ) .

٤ - بعد الاستقلال مباشرة استبدلت معظم الدول الأفريقية دساتيرها او ادخلت  
عليها التعديلات بما يتماشى مع الاتجاه نحو النظام الرئاسى بنموذج المعدل فى  
افريقيا . فقد ابتعدت عن النظام البرلمانى الموروث - من الحكم الاستعمارى -  
ودعمت سلطات الرئيس الذى اصبح مستقر السلطة التنفيذية فى الدولة - بل  
ان من الناحية الواقعية تمثل فى تركيز السلطة فى يده الثلاثى الواقعى لمبدأ  
فصل السلطات ويبدو هذا بوضوح من سلطاته المتعددة .

لزيد من المعلومات عن سلطات الرئيس فى الدول الأفريقية واتجاه تدعيم  
النظام الرئاسى انظر :

Selassie, op. cit., pp. 39-57 & Harris, op. cit., pp. 36-47.

الأول ولكنه ليس المسئول الاوجد عن السلطة التنفيذية كما هو الحال فى النظام الرئاسى (١) . ويضاف الى ذلك ان النظام البرلمانى يقوم على علاقة اتصال وتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث البرلمان أصلا ما هو الا فتاج عملهما متعاونين ، كما يجعل رئيس الوزراء والوزراء مسئولين أمام المجلس التشريعى بينما النظام الرئاسى يقوم أساسا على الفصل العزوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فلا تداخل فى الأشخاص والادوار والعلاقة أساسا علاقة انفصال مع رقابة وتوازن .

ومع ان النظام الرئاسى فى صورته الاصلية فى الولايات المتحدة الامريكية لا يجعل الوزراء مسئولين أمام السلطة التشريعية الا انهم فى الدول الافريقية فى العادة يسألون رسميا ، وتستطيع السلطة التشريعية التقدم بالاستئلة او الاستجوابات - كما هو الحال فى النظام البرلمانى - الا انها بصفة عامة لا تملك عملا لطرح الثقة بوزير او بالوزارة ، الا اذا كان ذلك بإيحاء من رئيس الدولة . فمن الناحية الواقعية فان رئيس الدولة فى النظام الرئاسى المعدل المطبق فى الدول الافريقية يتمتع بسلطات أوسع كثيرا منه فى النظام الأمريكى باعتباره المثل التقليدى على النظام الرئاسى : فكلمته هى القانون ، وحتى مع وجود مجلس تشريعى ومع وجود وزراء - أو رئيس وزراء ووزراء - الا انه فى معظم الحالات تكون المراسيم الجمهورية من رئيس الدولة هى صاحبة الكلمة العليا . وسلطته لا تطفى على السلطتين التنفيذية والتشريعية فحسب ، بل تمتد ايضا الى السلطة القضائية حيث يملك حلها وعزل القضاة وأقامة محاكم سياسية وعسكرية خارج اطار النظام القضائى الوارد فى الدستور بل انه كثيرا ما يوقف عمل الدستور ، ورئيس الدولة فى افريقيا كثيرا ما يلجأ الى زيادة سلطته عن طريق الحكم بواسطة المراسيم لفترة كلما اقتضت ذلك الضرورة .

ورئيس الدولة فى افريقيا هو رئيس السلطة التنفيذية وهو فى نفس الوقت الزعيم القومى كرئيس الحزب . فهو فى العادة سكرتير عام الحزب - وهو أعلى منصب فى الحزب ، وبالتالي فى تلك الحالة لا يوجد رئيس للحزب بل السكرتير العام هو الرئيس الفعلى - وفى بعض الحالات هناك رئيس

---

١ - للفرقة بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى راجع : د. غالى ود. عيسى ، مرجع سابق .

للحزب ( كما هو الحال في ساحل العاج وتشاد ) ويكون هو الزعيم القومي ورئيس السلطة التنفيذية ويليه منصب السكرتير العام الذي يشغله في معظم الحالات الشخصية رقم ٢ في الدولة . وفي تونس فان رئيس الحزب هو مرشح الحزب لرئاسة الوزراء أي مساعد الرئيس الاول في الدولة . (١) اما في ساحل العاج فان السكرتير العام هو في نفس الوقت رئيس الجمعية الوطنية مما يضمن لرئيس الحزب ورئيس الدولة - هوفوي بونيه - السيطرة على السلطة التشريعية من خلال ساعده اليمين . باختصار فان رئيس الدولة هو أهم أعضاء المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية ذلك الجهاز الذي يعتبر أعلى جهاز تنفيذي للحزب الذي عليه التأكد من حمل الخطوط العريضة التي وضعها المؤتمر القومي الى واقع عملي .

ويلاحظ ان العديد من الدول الافريقية اخذت بمبدأ استمرارية الزعيم القومي في السلطة وذلك بتعيينه رئيسا للدولة مدى الحياة . وبعد ان كان هذا المثال نادرا تمثل في الرئيس كوامي نكروما في غانا ثم في دكتور باندا رئيس مالاوي تعددت الامثلة حيث اتبعت دول افريقية اخرى نفس الخطوات من ذلك الرئيس بورقيبة سنة ١٩٧٤ . كما ان اوغندا - على الرغم من عدم وجود احزاب بها - اتبعت نفس المثل بان اختير الرئيس عيدي امين رئيسا للدولة مدى الحياة سنة ١٩٧٦ .

#### ب - الحزب والادارة المحلية :

من الملاحظ ان الدول الافريقية احتفظت بصفة عامة بنفس التقسيمات الادارية التي انشأتها الادارة الاستعمارية ولكن مع تحويل الادارة الى ايدي الموظفين العموميين الافريقيين والتخلص من الزعماء التقليديين في الادارة على الاقل رسميا ، وزيادة عدد الاقسام والوحدات الادارية التي تضاعفت منذ الاستقلال وذلك نتيجة للاتجاه نحو اللامركزية الادارية وتدعيم الحكم المحلي تأكيدا لتدعيم الاتصال مع الجماهير .



ومن الطبيعي ان يشغل الوحدات الادارية بمستوياتها المختلفة رجال الحزب أو المواليون الموثوق بهم ، حيث المبدأ السائد في الدول النامية في شغل الوظائف المختلفة هو ان الغلبة « لاهل الثقة على اهل المعرفة أو الخبرة » (١) أي ان المهم هو الولاء السياسي لا الكفاءة الادارية في حالة التعارض بينهما . ويبدو هذا اكثر وضوحا في الوظائف العليا خاصة في مركز حاكم المحافظة - المحافظ أو المدير أو غيره - أي في المستوى الاداري التالي للمستوى القومي . وفي هذا المستوى الاداري بالذات يركز الاهتمام على الولاء السياسي لشاغله حيث لا يوجد به في كثير من الدول الافريقية مستوى تنظيمي للحزب ، كما سبق توضيحه في تحليل التنظيم الداخلي للحزب .

ولكن بصفة عامة هناك هرمين تنظيميين متوازيين احدهما للتنظيم الاداري للدولة والآخر - وهو مبني عليه - للتنظيم السياسي ، وبالتالي فهناك توازي لبيروقراطية الدولة وبيروقراطية الحزب - متمثلة في سكرتيري وحدات المستويات المختلفة : أي ان هناك باستمرار مسئولوا اداريا يقابله مسئول للحزب على نفس المستوى وفي نفس الوحدة . ويتوقف الحال على ايهما له السلطة على الآخر . فبصفة عامة فان المبدأ الساري في افريقيا هو ان الكلمة العليا للسياسة ولتمثيلها على ما عداها بما فيها الاعتبارات الادارية والمسؤولين الاداريين وذلك على كل المستويات .

ولكن تلاحظ عدة اعتبارات على رأسها : ان هناك تداخلا في شغل المناصب وان الجهاز الاداري ليس مستقلا عن الجهاز السياسي فهناك غالبا عضوية مشتركة وهناك اعضاء بحكم مناصبهم قانونا . فالمسؤولون الاداريون في المستوى المحلي يمثلون في المكتب السياسي للحزب أو في بعض الاحوال يجعل السكرتير العام للجنة الحزب في ذلك المستوى المحلي مساعدا للمسئول الاداري في نفس المستوى (٢) ، كما ان الكثير من الدول تعمل على التغلب على هذا الازدواج وما قد ينتج عنه من صراع وتنافس عن طريق المجالس الشعبية أو المجالس الاقليمية أو ما يعرف أحيانا بالمجالس الاستشارية أو عن طريق مؤتمر الكوادر الذي يتضمن مسئولين للحزب ومسؤولين للحكومة على المستويات المختلفة بالإضافة الى ممثلي المؤسسات الجماهيرية وغيرها .

١- عن أدنى مستوى - وهو مستوى الوحدة الأساسية في القرية - ففي

العادة احتفظ بزعماء القرية - رؤساء القرى - سواء أكانوا الرؤساء المعيّنين لمجالس القرى كما هو الحال في معظم أجزاء مالي وغينيا أو القائمين بعمل رؤساء قرى كما هو الحال في ساحل العاج . (١)

ولكن بصفة عامة إذا كانت النواحي الإدارية على مستوى القرية يسيطر عليها الزعماء التقليديون ، فإنه يوازن ذلك وقد يلغى أهميته أن وحدات الحزب في هذا المستوى الأول الأساسي تقع في أيدي رجال الحزب من الشباب ومن النخبة أو الصفوة الجديدة . وقد جرت محاولات في دول مثل غانا وساحل العاج لتحديد الزعماء التقليديين واستيعابهم .

ومن الطبيعي أن الزعماء التقليديين في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني قد تعودوا على العمل الإداري في ظل الإدارة غير المباشرة التي اتبعت في تلك المناطق مما يسر نسبيا عملية استيعابهم في الحكم بعد الاستقلال - حيث يحتلون الآن مراكز مشابهة لما كانت عليه حال الزعماء التقليديين في المناطق التابعة للإدارة الفرنسية (٢) في ظل الحكم الاستعماري قبل الاستقلال أو بعبارة أخرى يعملون كعملاء وممثلين للحكومة وليست لهم سلطة مستقلة .

وعليه فإن وضع هؤلاء الزعماء في المناطق التابعة للإدارة البريطانية مع أنه تدهور إلا أنه أفضل كثيرا منه في المناطق الناطقة بالفرنسية حيث الإدارة المباشرة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية قد قضت على الزعماء التقليديين .

أما في المدن فمن الملاحظ أن قوة وسيطرة الحكومة والحزب أكثر وأوضح خاصة في العاصمة وذلك خوفا من المعارضة حيث المدن تعتبر على المستوى العالمي مستقرا للحركات التحررية والثورية والانتفاضية .

### ج - الحزب والخدمة المدنية :

أما عن الخدمة المدنية ، فأيما كانت قوة الحزب في إفريقيا فإن

---

١ - المرجع السابق ص ١١٦ - ٧ .

٢ - المرجع السابق ص ١٠٨ .

١- "بيروقراطية الحكومية (١) - بمعنى الجهاز الحكومي الضخم وشاغليه من موظفين. عموميين - ما زالت أداة رئيسية للسلطة والسيطرة على الرغم من أن هناك الكثير من المشكلات المتعلقة بالخدمة المدنية على رأسها نقص الأشخاص المؤهلين لها وعدم توافر الكفاءة والولاء السياسى (٢) .

ومن الواجب توضيح الوضع قبل الاستقلال حيث نجحت الأحزاب فى كثير من المناطق الأفريقية فى تطوير نوع من الإدارة جعلته موازيا للإدارة العادية - الاستعمارية - ليحل محلها ، وقد نظر إلى الحزب على أنه وسيلة لمواجهة التخلف الإدارى وعنصر هام من عناصر التوظيف الإدارى .

وفى ظل الحكم الاستعماري من الطبيعي أن تصطدم الإدارة والأحزاب ونعنى بها هنا الأحزاب الجماهيرية لا أحزاب الصفوة التى تعاونت مع الإدارة الاستعمارية وأصبحت أداة فى يدها لحكم المواطنين . فقد سعت الأحزاب للوصول إلى مد نفوذها إلى الشعب والسيطرة عليه بينما عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة للحفاظ على سلاطتها . فالإدارة اعتبرت فى نظر الأفريقيين إدارة للقهر والسلطة وانها ليست سوى وسيلة لتحقيق أهداف ومصالح المستعمرين (٣) ولكن على عكس ذلك فى مواجهة الإدارة فإن الأحزاب كانت أفريقية بمعنى الكلمة تعمل فى إطار التقاليد المحلية ، وكانت متفتحة للأنشطة الاجتماعية والبيشى الذى يهتم الأفريقيين وبهذا جذبت إليها الكثير من الجماهير الأفريقية خاضعة الشرائع التى لم تكن تمتلك تقليديا . وباختصار فإن الشعوب الأفريقية قبل الاستقلال كانت على وعى بالأحزاب وعلى اتصال دائم بها وكثيرا ما التجأت إلى زعماء تلك الأحزاب وممثليها لحل مشاكلها المحلية المتعددة - التى تتضمن إقامة العدالة والبت فى الخصومة وفق العرف المحلى . كما قامت فى بعض الأحيان بأنشطة بوليسية وعسكرية ونظمت الاضرابات ومقاطعة دفع الضرائب فى القرى مع تحويل حصيلتها فى أغلب الأحيان للجذب بدلا من الإدارة الاستعمارية . فقد أحلت الأحزاب الجماهيرية

١ - كلمة بيروقراطية من أصل يونانى وتتكون من شقين هما Bureau بمعنى مكتب ، Cracy بمعنى سلطة أو حكم . ومعناها اللفظى قوة أو سلطة الكتب أى شاغلي المكاتب . وهى تستخدم فى معنيين أساسيين أولهما بمعنى الجهاز الضخم خاصة الحكومى وثانيهما بمعنى مجموعة التعقيدات الإدارية وبطء سير الإجراءات فى العمل .

٢ - لمزيد من المعلومات عن الخدمة المدنية ودورها فى الحزب الواحد فى أفريقيا وموقفه منها انظر : Selassie, op. cit., pp. 188-218.

٣ - Sekou Touré, Expérience Guinéenne et Unité Africaine, Paris : Présence Africaine, 1963, p. 461.



هيكلها محل اجهزة الادارة الاستعمارية وبالتالي اصبحت النظرة السائدة بالنسبة للحزب هي انه يمثل السلطة الشرعية . (١)

ومن الملاحظ ان الدول الافريقية حديثة العهد بالاستقلال ، وبالتالي فان الموظفين العموميين فيها قد خيروا العمل في ظل الادارة الاستعمارية حيث ارتبطت المصالح الاقتصادية والاجتماعية للكثيرين منهم باستمرار الوجود الاستعماري مما جعل « احزاب الصفوة » اكثر جاذبية خاصة للمشرائح العليا منهم . وبالتالي فمن الطبيعي انه بعد الاستقلال كان هناك عدم ثقة موروث بين زعماء الحزب الجماهيري وكوادر الخدمة المدنية . (٢)

ومما يزيد الامر تعقيدا في العلاقة بين التنظيم السياسي والخدمة المدنية ان هناك حملة على الفساد الاداري كما يراه الحزب وذلك في الدول الافريقية المختلفة . وعادة ما ينسب الفضل في التطبيق الى فساد الادارة لا الى فساد القرارات السياسية . ومما أسهم ايضا في خلق مسافة بين الحزب والموظفين العموميين هو محاولة القضاء على الكثير من المكاسب التي حققها هؤلاء في اثناء الحكم الاستعماري . فهناك شكوى متكررة من الاذخار الاجباري وارتفاع الاسعار ينسبها الموظفون العموميون الى الزعامة السياسية وتلقى الاخيرة اللوم على ضعف الانتاجية وعدم الجدية في العمل .

وهناك محاولات لاستيعاب افراد الخدمة المدنية في التنظيم السياسي - الحزب - وبث الولاء السياسي فيهم وتحريكهم وراء السياسة العامة . وتتضمن هذه المحاولات والجهود التنظيمية انشاء وحدات للحزب في

---

١ - ولزيد من المعلومات انظر :  
Mahiou, op. cit., pp. 248-251 & Morgenthau, Political Parties  
op. cit., p. 341 & Hodgkin, op. cit., p. 167.

٢ - عبر عن هذا بقوة الرئيس كوامي نكروما في قوله :

« ان الموظفين العموميين ، خاصة اولئك الذين في الدرجات العليا ، يجب ان يحافظوا على الحياد السياسي ويقدموا خدمة تامة موالية للحكومات الشرعية بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية ... ان نيتنا هي تشديد الاوامر ومحو العناصر غير الموالية في الخدمة المدنية ، حتى وان ادى ذلك الى عدم انتظام مؤقت في الخدمة ... لان الموظفين المدنيين غير الموالين ليسوا افضل من المتأزمين » انظر :  
Kwame Nkrumah. I speak of Freedom : A Statement of African Ideology. New York : Frederick A. Praeger, 1961, p. 173.



المؤسسات والمنشآت المختلفة في الدولة وفقا لما سبق توضيحه بالاضافة الى مؤتمرات الكوادر وغيرها مع تداخل الشخصيات والادوار خاصة الكوادر العليا ضمينا للتنسيق بين العمل السياسى والادارى . ولا يجب ان يفهم من ان الزعامة في الهرم التنظيمى للحزب والدولة تتمثل في نفس الاشخاص في العادة - أى وجود تداخل للرئاسة والشخصيات - ان هناك ايضا تداخلا تاما بين العاملين في الحزب والدولة بمعنى ان احد الهرمين التنظيميين قد حل كلية تنظيميا وافرادا محل الآخر ، أى ذابت بيروقراطية الدولة في بيروقراطية الحزب أو العكس . (١) فهذه النظرة غير صحيحة في الواقع حيث احتفظت الدول الافريقية بهرمين تنظيميين متوازيين احدهما ادارى والآخر « ادارى - سياسى » للحزب كل يؤدي مهمة تنفيذية خاصة وان كانت قد عملت على تداخل الرئاسة وشاغليها على كافة مستويات التنظيم الادارى والسياسى بما يتضمن تنسيق العمل بينهما والتكامل بين الانشطة السياسية والادارية . (٢)

## ٢ - علاقة الحزب بالسلطة التشريعية :

أما عن علاقة الحزب ورئيسه وهو رئيس السلطة التنفيذية - بالسلطة التشريعية ، فان من الملاحظ في الدول الافريقية تدهور دور المجالس التشريعية بحيث أصبحت بمثابة أجهزة تابعة للحزب ، فازدياد سلطة كل من الزعيم والحزب كان باستمرار على حساب السلطة التشريعية التى انتهى دورها الى ان أصبحت بمثابة أداة لاعطاء الشرعية لقرارات اتخذت مسبقا سواء في إطار الحزب أو خارجه من جانب الزعيم القومى / الرئيس التنفيذى ، الذى يعتبر صاحب الكلمة الاخيرة وبيده الكلمة الفاصلة في قمة صناعة القرار وهو اقتضاه باختيار البديل الامثل . فالدور الرئيسى

---

١ - يوضح الرئيس سيكوتورى انه لا يوجد هناك في غينيا فى ظل الحرب الديمقراطى لغينيا - الذى يعتبر حزبا ثوريا بالمفهوم الافريقى - أى اختلاف بين الانشطة السياسية والادارية . وان كلا منهما يقوم بآداء دوره وان تداخل الشخصيات يحقق التنسيق المنشود .

٢ - لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الاجهزة السياسية والادارية في غينيا انظر :

Sekou Touré, "Relationship between Political & Administrative Bodies", in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 499-500.

المجالس التشريعية فى افريقيا هو اظهار الاجماع من وراء الزعامة القومية فى اطار نظام الحزب الواحد : فهى لا تقوم بدور تمثيل الآراء المختلفة بل بالدور العكسى وهو تحريك جميع الاعضاء حول سياسات الحزب والزعامة القومية ، اى انها تنقل آراء واهداف الحزب للشعب بدلا من ان تنقل رغبات وآراء الشعب .

وبصفة عامة نجد ان السلطة التشريعية تلعب دورين رئيسيين فى ظل نظام الحزب الواحد :

أولهما : اضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسى ، وذلك للاحتفاظ بالاطار الرسمى للسلطة التشريعية . اى انها تمارس دورا نفسيا اكثر منه تشريعيا .

وثانيهما : تحقيق هدف جوهرى من الناحية الواقعية يتمثل فى تحريك الجماهير نحو السياسة العامة ، حيث ان اجتماع الممثلين من كافة انحاء الدولة فى لقاء عام حول سياسات الحزب يجعلهم شركاء فى هذه السياسات وبالتالي يعملون كممثلين للحزب فى مناطقهم بدلا من الدور العكسى اى بدلا من ان يعملوا كممثلين عن مناطقهم . اى ان الجهاز التشريعى والانتخابات فى الدول الافريقية تعتبر واقعا بمثابة حملات أو وسائل اضافية لتحريك الجماهير حول سياسة وقرارات الحزب المتخذة مسبقا من زعامته .

وحيث ان كافة الاعضاء فى المجالس التشريعية (١) فى ظل نظام الحزب الواحد ينتمون لهذا الحزب بمفهوم طبيعته الجماهيرية ، فلا مجال إذن لظهور آراء من قبل أى أطراف يمثلون المعارضة المنظمة غير المسموح بها أصلا .

١ - من الملاحظ فى الدول الافريقية المستقلة ان السلطة التشريعية تتكون من مجلس واحد وانها بصفة عامة وان كانت قد عرفت الكثير، منها نظام المجلسين الا انها نبذته واصبحت القاعدة العامة هى اتباع نظام الـ unicameral بدلا من الـ bicameral . فقد اصبح السائد هو ان وجود مجلس واحد، مظهر للوحدة ويوفر الجهد والوقت الضائع فى المناقشات وان وجود مجلس آخر سيفتح المجال للعناصر أو المصالح التى ترغب الحكومات - فى سبيل تحقيق الوحدة - القضاء عليها : مثل الزعامة التقليدية والجماعات الدينية والثقافية . كما ان انتقاء أو تحديد من يمثلون فى المجلس الاعلى سيكون مصدرا للخلاف ، وان وجود مجلس واحد يضمن تفوق الحزب عليه .

وقد اختلفت المشاورات الرئسمية في المجالس التشريعية في الدول الافريقية ومع التسليم بان جميع الممثلين ينتمون لنفس الحزب الواحد بمفهومه المذكور سابقا؛ ولكن هل الجميع يمثلون نفس الآراء بمعنى هل المناقشات تقسم بالجدية وهل تمتلك المجالس التشريعية اقتراح تشريعات أو تعديل مشروعات ؟ • في الواقع يمكن القول بصفة عامة ان المناقشات حتى مع جديتها في بعض الاحيان لا تتناول الا المسائل الثانوية التكتيكية ولا تتناول المسائل الهامة الاستراتيجية • فالمفروض انه من الاسس الرئيسية المعمول بها في نظم الحزب الواحد ان الاهداف والخطوط العريضة ترسم في المؤتمر القومي العام وای جدال لها يعتبر خروجاً على الخط العام يجب شجبه • ففي معظم الاحيان تناقش مشروعات مقدمة من الحكومة ولكن وعلى الرغم من المناقشات الا انها تنتهي باقرار ما يمكن ان يعتبر قرارات مسبقة من جانب القيادة السياسية ، اى ان الموافقة شبه تلقائية والمناقشات وان كانت غير ضرورية الا انها غير مؤثرة في النهاية • وفي بعض الحالات القليلة فان المشروعات المقدمة من السلطة التنفيذية تجرى فيها بعض التعديلات أو تظل مؤجلة حتى تمر (١) • كما انه في بعض الاحوال تقدم اسئلة أو استجوابات للوزراء وهو من مخلفات النظام البرلماني الغربي ولكن بصفة عامة فان المجالس التشريعية عاجزة عن طرح الثقة بوزير أو بوزارة ، حيث ان هؤلاء بصفة عامة معينون من قبل رئيس الدولة ومستولون امامه وهو الذي يقوم بعزلهم ان لزم الامر أو عزل رئيس الوزراء وتنصيب نفسه رئيسا للوزراء وهو الامر الشائع خاصة في ظل الازمات • ومن هنا يلاحظ اقتراب هذا النظام من النظام الرئاسي الأمريكي - حيث لا يوجد رئيس وزراء - بل رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية • وحيث لا يملك المجلس التشريعي في الاحوال العادية عزله ولاعزل او حتى مجرد استجواب السبكرتيريين ( الوزراء ) • بل العكس هو الصحيح في الدول الافريقية حيث يمكن للحزب

لزيد من المعلومات انظر

Sy, op. cit., p. 86-78 & Mahiou, op. cit., pp. 212-4.

ولكن خروجاً على قاعدة المجلس الواحد فان بوتسوانا بها مجلس تشريعي يتكون من مجلسين ( مجلس أدنى ومجلس شيوخ - زعماء ) مستوحى الى حد كبير من النظام البريطاني مع اختلاف رئيسي وهو ان رئيس الحكومة هو بالضرورة رئيس الدولة • ولا يوجد اختلاف على اساس الاجناس « او الالوان » انظر :

Lory, op. cit., pp. 56-64

Zolberg, Creating Pol. order., op. cit., p. 112.



- أى رئيسه - عزل رئيس المجلس التشريعى أو أعضائه البارزين إذا ما جادوا عن خط الولاء السياسى والشخصى للحزب وللمزعيم وذلك بإسقاط عضوية الحزب عنهم وبالتالي أفقادهم « الثقة والاعتبار » اللازمين للعضوية والرئاسة فى المجلس التشريعى .

كما يلاحظ من ناحية أخرى ان المجالس التشريعية فى افريقيا فقدت هيبتها أيضا لسبب آخر وهو انشاء العديد من المجالس القومية المستغنى الى جانبها والتي غالبا ما تجبها ، من ذلك مثلا الاجهزة القومية للحزب وغيرها ( فمثلا المؤتمر القومى للحزب الذى يرسم الخطوط العريضة للسياسية العامة يعتبر بمثابة برلمان ) . (١) وهذه المجالس المرسعة عادة ما تضم فى اطارها أيضا ممثلى المجلس التشريعى .

وفى ظل نظام الحزب الواحد الجماهيرى فان المجلس التشريعى الذى يضم ممثلى الشعب المنتمين فقط الى هذا الحزب يجب ان يكون ايضاً جماهيريا بمعنى ان اعضاءه ينتمون للجماهير ، وبالتالي فان هناك من الدول من يقصر العضوية على الفلاحين والعمال ، من ذلك تنزانيا إما مصر نأته تخصص نصف المقاعد للعمال والفلاحين والنصف الآخر للفئات الأخرى . وفى هذا المجال يلاحظ ان الكثير من الممثلين وخاصة من الفلاحين - نظرا لعدم توافر الثقافة اللازمة للإلمام بطبيعة الامر والمشاكل السياسية والاقتصادية - يتخذون موقفا سلبيا بالاضطرار ، وتمضى فترة العضوية دون ان يعبر احدهم برأى أو حتى ينطق بكلمة . . مما يمثل اضعافا إضافيا للمجلس التشريعى فالعضوية عند الكثيرين من الاعضاء والطامحين فيها لها اهميتها لا لاسباب سياسية أو لتحقيق أهداف عامة ولكن لأهداف خاصة تتعلق بحصولهم شخصيا على عائد مادي يتمثل فى مكافأة العضوية ، هذا بالإضافة الى الهيبة والمكانة فى مناطقهم المحلية .

ومن الملاحظ ان المجالس التشريعية تتميز بالتجديد حيث أعضاؤها فى تغير مستمر . حقيقة ان الانتخابات التى تأتى بهؤلاء الاعضاء يسيطر عليها الحزب تماما بحيث يضمن عدم جلب الا الموالين له أو على الأقل التأكد من عدم جلب غير الموالين وغير المرغوب فيهم - نتيجة عدم ولائهم السياسى أو عدم انتمائهم للجماهير أو انتمائهم للاستقراطية القديمة أو



المعارضة السابقة أو غيرها ومع ذلك فإن الانتخابات تأتي باستمرار بالدماء الجديدة المرافية للنظام ظاهريا والمالية لنفسها أصلا .

وهذه المجالس في العادة « ليست ديمقراطية أصلا بالمعنى الغربي ولكنها أجهزة استشارية مهمة تمثل ، بعد الجهاز التنفيذي والحزب ، وسيلة الثالثة . لتصل بين الحكام والشعب » . (١) فدورها الرئيسي في رأينا ليس كجهاز تمثيلي ينقل مشاكل وآراء الجماهير ولكنها تلعب أساسا الدور العكسي وهو أنها وسائل إضافية لتحريك الجماهير حول السياسات العامة والزعامة القومية ويتم ذلك عن طريق تجمع « الممثلين » في مكان واحد وأتون اليه من مناطقهم المترامية في الدولة ويشتركون في مناقشة السياسة العامة والاهداف والمشروعات المحددة من قبل الزعامة القومية وقرار ما تراه ثم الانتقال كل الى منطقته ليمارسوا دورهم « كممثلين للسلطة » ينقلون أهدافها الى الجماهير في مناطقهم ويعملون على توضيحها لهم وتحريكهم وتعبئتهم حولها .

وقد نظرت بعض الدول الافريقية نظرة واقعية للأجهزة التشريعية في ضوء تدهور دورها في ظل نظام الحزب الواحد عن دورها التقليدي المفروض ان تقوم به ، وبالتالي فإن دولة كالجزائر مثلا لم تجتمع الجمعية الوطنية بها منذ ١٩٦٦ وكانت آخر انتخابات لها في سبتمبر سنة ١٩٦٤ عندما تقدمت « جبهة التحرير الجزائرية » وحدها بقائمة للمرشحين (٢) اما في ليبيا فلا يوجد جمعية وطنية ، فبعد انقلاب سنة ١٩٦٩ حل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولم يشر الدستور المؤقت الى الانتخابات أو الى العودة لاجراءات برلمانية . ولكن في يناير سنة ١٩٧١ أعلن الرئيس معمر القذافي ان برلمانا جديدا سيعين ولن ينتخب ولكن لم ترد اشارة لتاريخ محدد لذلك (٣)

وفي جمهورية افريقيا الوسطى الغيت الجمعية التشريعية في ٤ يناير سنة ١٩٦٤ وأعلن الرئيس بركاسا انه لا توجد هناك نية لاعادتها على الرغم من وجود نظام الحزب الواحد . وب نفس المثل الغيت الجمعية التشريعية في تنزانيا في يناير سنة ١٩٦٧ وقد وعد في ذلك الوقت بان تقام انتخابات في ٣ شهور ولكن لم يتم ذلك ولم يتخذ دستور جديد حتى ١٩٧٥ .

Zolberg, Creating Pol. order, op. cit., p. 114.

- ١

The Europa Yearbook, 1975, Vol. II, op. cit., p. 23.

- ٢

٣ - المرجع السابق ، ص ٩٥٠ .

Africa South of the Sahara, 1975, op. cit., p. 912.

٤ - انظر :

ولعل القاء نظرة على احد تلك الاحزاب التي تتميز باستقرار نسبي وهو «تانو» في تنزانيا تساعد على تفهم طبيعة العلاقة والروابط بين الحزب والحكومة : (١)

من الملاحظ ان السلطة تركز في نفس المسؤولين على كل مستوى ادارى :

١ - فزعيم الحزب « رئيس تانو » هو في نفس الوقت رئيس تنزانيا .

ب - كافة اعضاء البرلمان « الجمعية الوطنية » يشتركون بهذه الصفة في المؤتمر القومى . وهم في دوائهم الانتخابية اعضاء بحكم القانون . في اللجان التنفيذية للاقليم والناحية .

ج - رئيس واءضاء الجمعية الوطنية يكونون لجنة دائمة للمؤتمر القومى للتانو .

د - على مستوى الاقاليم فان المفوض الاقليمى - الذى يعينه الرئيس - هو بحكم وظيفته رئيس اللجنة الاقليمية وفي نفس الوقت سكرتير اقليمى للتانو . (٢)

هـ - على مستوى الناحية فان مفوض الناحية هو نفسه رئيس لجنة التنمية للناحية وسكرتير لجنة الناحية الخاصة بالتانو .

و - رئيس التانو للناحية هو في نفس الوقت رئيس مجلس الناحية .

ز - رئيس « فرع » التانو هو في نفس الوقت رئيس لجنة تنمية القرية .

هذا عن الروابط الرسمية بالاضافة الى وجود روابط غير رسمية تعمل على ربط الحزب بالحكومة : فغالبية الوزراء مثلا اعضاء فى كل من اللجنة التنفيذية القومية واللجنة المركزية كما ان السكرتير العام للاتحاد الوحيد للنقابات العمالية عضو فى اللجنة التنفيذية القومية .

وتاكيدا لربط الحزب ومؤسسات الدولة فان الاجهزة الحكومية والحزبية فى المستوى المحلى تجتمع فى نفس المكاتب .

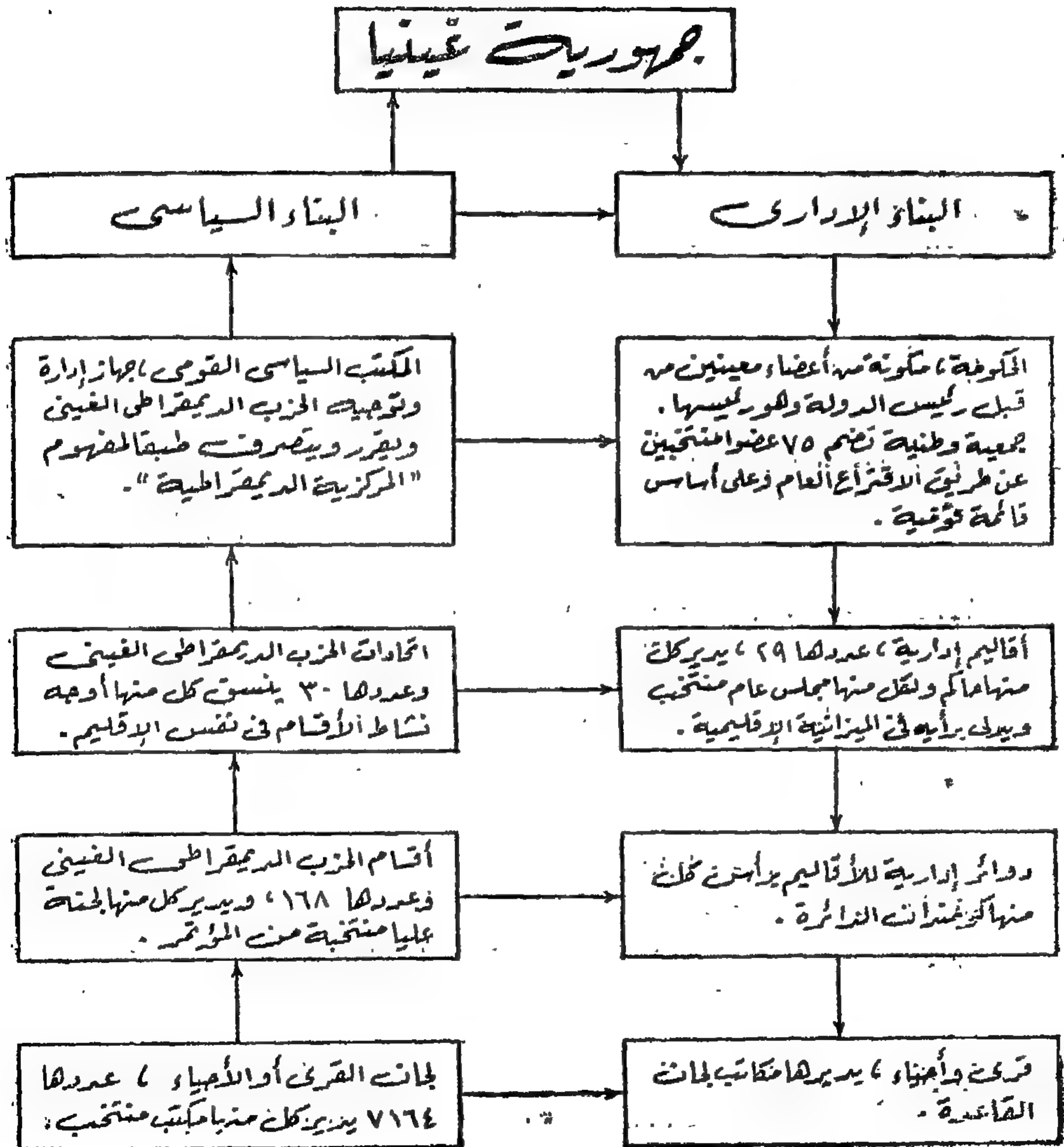
---

Urfer, op. cit., p. 83.

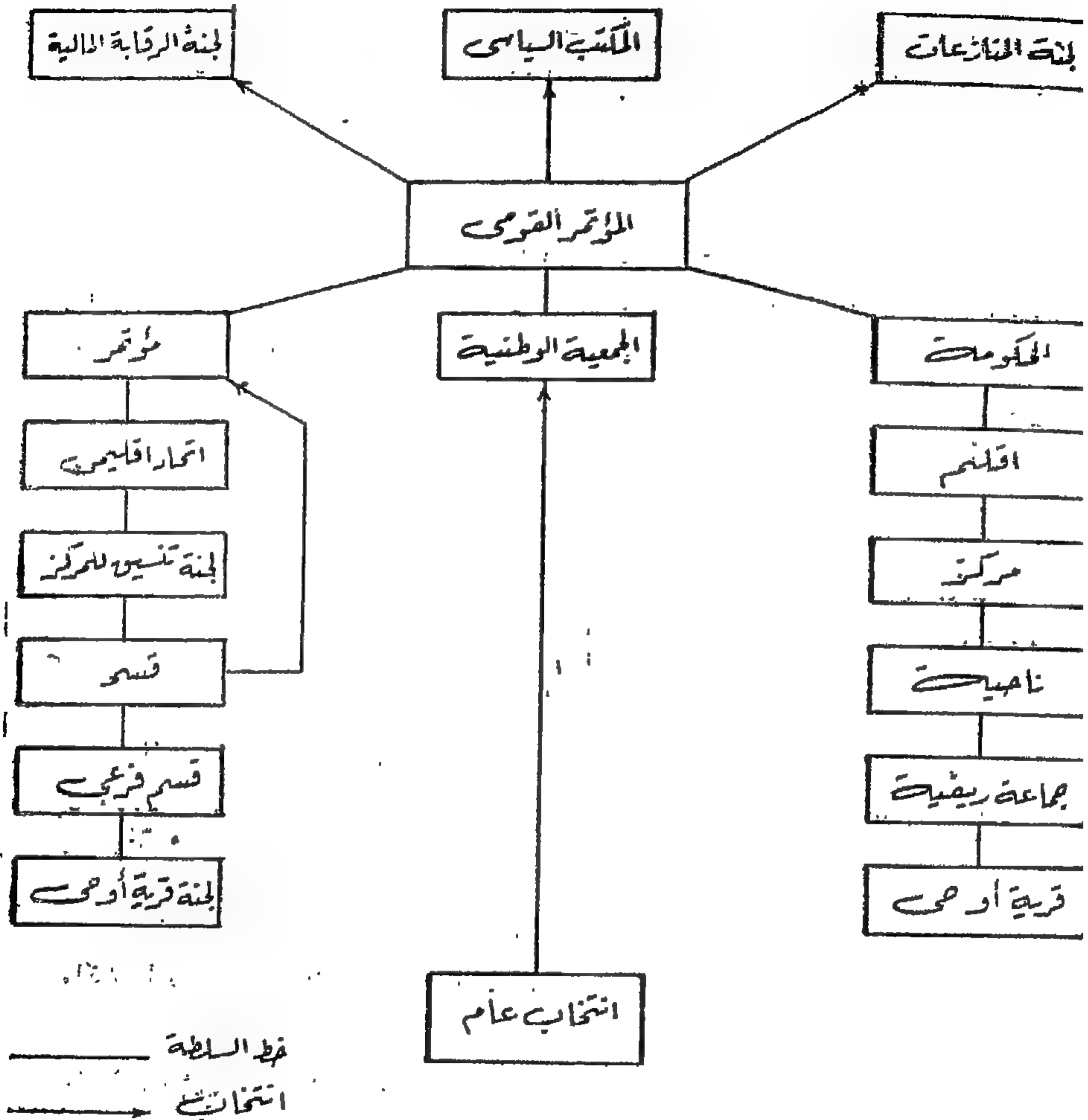
١ - انظر :

٣ - يعتبر السكرتيريون الاقليميون للتانو فى نفس الوقت اعضاء فى اللجنة التنفيذية القومية .

## الهيكل السياسي - الإداري لـ غينيا



## التَّظْهِيمُ السِّيَاسِيُّ :- اِثْرُ اِثْرِي فِي السُّقَالِ





وخلالصة الامر فيما يتعلق بعلاقة الحزب بالمؤسسات الرسمية للدولة في افريقيا يلاحظ انه كلما ازدادت مركزية السلطة كلما ازدادت قوة الحزب .  
وعليه ففي النظم المركزية الثورية نجد الحزب اقوى كثيرا من الجهاز البيروقراطى للادارة الحكومية او الدولة ، كما انه اقوى من السلطة التشريعية . اى ان الحزب يتمتع بالصدارة والمكانة الاولى فى كافة نواحي الحياة ، ويعمل بمثابة اشعاع لكافة اجهزة الدولة الرسمية ولكافة الهيئات غير الرسمية فى الدولة .

كما يلاحظ فى هذا المجال ان التناصف بين الحزب والاجهزة الرسمية فى الدولة يتحقق من الناحية الواقعية من خلال الزعامة المشتركة للحزب وتلك الاجهزة ، بمعنى ان زعيم الحزب هو فى نفس الوقت رئيس الدولة . كما ان معظم الوزراء - وخاصة البارزين منهم - يحتلون مكانهم فى اعلى اطارات الحزب ، سواء فى المكتب السياسى او اللجنة التنفيذية ، كما انهم ممثلون فى المجلس التشريعى ، مما يحقق تجانسا بين اتجاهات هذه الاطارات نتيجة لترديد الزعامة وخاصة فى اعلاها ممثلة فى الزعيم القومى .

وبصفة عامة فهناك فى كثير من الاحيان تطابق وتلازم بين بيروقراطية الحزب وبيروقراطية الدولة . ويتوقف مدى سيطرة اى منهما على الاخرى على مدى قوة الحزب .

المهم فى هذا الشأن ان الربط الشخصى بين الحزب كجهاز سياسى والاجهزة الرسمية للدولة يحقق تلقائيا التنسيق بين الحزب كجهاز سياسى والدولة .

هذا عن وضع السلطتين التنفيذية والتشريعية فى نظام الحزب الواحد ولكن ما هى طبيعة العلاقة بين الحزب والسلطة القضائية ؟

### علاقة الحزب بالسلطة القضائية :

سبق ان اوضحنا ان الدولة الافريقية قد اخذت من جهة ببعض مظاهر النظام الرئاسى خاصة تركيز السلطة فى يد رئيس الدولة ولكنها فى الواقع ذهبت فى هذا الاتجاه اشواطا بعيدة تفوق النظام الرئاسى كما هو مطبق فى الولايات المتحدة الامريكية - المثل التقليدى على ذلك النظام . ومن ناحية اخرى فان مبدأ فصل السلطات وان كان نظريا منصوص عليه فى الكثير من

دساتير الدولة الافريقية الا انه من الناحية الواقعية غير مطبق ، وقد رأينا ذلك بوضوح من طبيعة العلاقة بين الحزب وكل من السلطة التنفيذية والتشريعية . ولكن حتى السلطة القضائية في افريقيا بصفة عامة لا تخرج عن هذا التعميم ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة .

وبصفة عامة فقد نصت الدساتير الافريقية على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء . (١) ولكن في الواقع فان التطبيق يؤكد الاختلاف الواضح مع النظريات والاطار القانوني الجامد .

في بوروندي مثلاً فان حزب «أوبرونا» Uprona وفقاً لدستور الدولة له السيطرة على كل من السلطة التشريعية والقضائية ، فهو المسئول عن تصرفات السلطة التشريعية والقضائية . فالقضاة يخضعون لقرارات الحزب (٢) .

والقضاء بصفة عامة يخضع واقعياً لسيطرة الزعامة القومية حيث يملك الزعيم القومي سلطة التعيين والعزل بالنسبة لرجال القضاء بل انه من الجارى العمل عليه في الدول الافريقية انشاء المحاكم الخاصة : الشعبية والسياسية والعسكرية وغيرها لتولى المسائل التي تتعلق بأمن الدولة والنظام العام وهو مفهوم مطاط يؤدي التوسع في تفسيره الى ايجاد انواع مختلفة من المحاكمات (٣) خارج اطار النظام القضائي مما يضعف الأخير ويشل دوره .

ويمكن القول في النهاية بان الهيكل الحقيقي للسلطة يوضح ان الحزب أداة في يد رئيس الدولة الذي يحدد سياسة الدولة . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان هناك هرمين تنظيميين متوازيين احدهما للحزب والاخر للدولة وكل منهما يرتكز على قمته - اي على الزعيم القومي رئيس

---

١ - اتخذت غالبية الدول الافريقية في دساتيرها نصوصاً تتضمن ذلك . وقد وضع ذلك في دساتير الدول الناطقة بالفرنسية حيث اتخذت السنغال ، موريتانيا ، بوركينا فاسو ، داومى ، ساحل العاج ، الكونغو ، النيجر ، جابون ، وتشاد . ونفس الشيء اكنته غينيا ، توغو ، الكاميرون ، والمغرب . فقد نص في تلك الدساتير على ان السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية . ونفس الشيء اتخذته دساتير نيجيريا وسيراليون ، وكينيا واوغندا .

Busia op. cit., p. 456-7.

Africa South of the Sahara, 1975, p. 188.

انظر :

٢ - راجع :

٣ - لمزيد من المعلومات انظر الفصل الثامن عن الحزب والمعارضة .

الحزب ورئيس الدولة . هذه هي الواقع هي نقطة البداية التي من خلالها يجب تفهم العلاقة بين الحزب والدولة . فهناك علاقة تكافل حقيقي نتيجة تدخل الاموار من خلال الشخصيات ، هذا التكافل يبدو واضحا في الواقع بصرف النظر عن النصوص الدستورية والاطار النظري لمبدأ فصل السلطات الذي وان احتفظ به شكلا الا انه لا يتحقق في الواقع .

## الفصل الرابع

### الحزب والمنظمات الجماهيرية

تحرص الاحزاب الجماهيرية في افريقيا على الوصول الى الجماهير وتحريكها حول سياسات الحزب . ويبدو هذا اكثر وضوحا في النظم الاكثر ثورية التي تعرف « بالنظم التحريكية » اى القائمة على تعبئة الشرائع المختلفة من الجماهير . وقد عملت الاحزاب الافريقية منذ البداية على تحقيق ذلك عن طريق انشاء التنظيمات الجماهيرية (١) مثل منظمات الشباب والنساء والطلبة والعمل على التعاون والتحالف مع النقابات العمالية التي ظل لها وصيتها المتميز من الناحية التنظيمية والقانونية عن غيرها من المنظمات الجماهيرية .

واذا نظرنا الى هذه الفئات التي تحرص الاحزاب على تحريكها وتنظيمها والسيطرة عليها في ظل منظمات جماهيرية نجد انها تلك الفئات التي لم تتمتع بوضع متميز في ظل النظم الاستعمارية او النظم التقليدية من قبلها (٢) وبالتالي فقد كانت اسرع تقبلا لنداء الحركات الوطنية قبل ان تتطور الى احزاب سياسية . وبالتالي استجابت لنداءات القادة وزعماء الحركات القومية - الذين مثلوا فيما بعد الزعامة في الدولة الافريقية - للكفاح ضد الاستعمار ومقاومته عن طريق الاضرابات والمقاطعة وعدم اطاعة المدنية بصفة عامة .

والواقع ان العمال هم من اكثر الفئات تعبئة من الناحية الاجتماعية لابتعادهم عن السلطة التقليدية مما ادى الى ايجاد نوع من التحديات بالنسبة لهم التي ادت بدورها الى تسهيل ضمهم للتنظيمات السياسية ، فكانوا اكثر مؤيدين للحركات القومية وان لم يكونوا قاداتها (٣) . اذن كان العمال اهم

Hodgkin, op. cit., pp. 117-124.

١ - انظر :

٢ - عن وضع المرأة في المجتمعات التقليدية واثار التطور عليه خاصة في جنوب افريقيا ، انظر :

H.J Symon's. The Status of African Women "in McEwan & Sut-ciff, op. cit., pp. 326-331.

٣ - عن النقابات العمالية ودورها في افريقيا راجع :  
Jean Meynaud & Annisé Salah-Bey. Le Syndicalisme Africain.  
Paris: Payot, 1963.



أسس قاعدة الحركات الوطنية • ويلاحظ ان النقابات العمالية قد امدت الاحزاب ببعض الزعامات مثل الرئيس سيكوتورى الذى كان زعيما نقابيا قبل ان ينتقل للعمل السياسى •

أما بالنسبة للشباب والنساء فقد كانت الزعامة التقليدية الى حد بعيد يحكرا على الكبار فى السن "The Elders" من الرجال فقط ، ولذلك فلم يتمتع الشباب والنساء بمركز وهيبة فى النظام التقليدى • ولهذا كانوا اسرع الفئات تعبئة فى الحزب الجماهيرى وتحركا وراء الزعامة القومية • لهذا لجأت الاحزاب السياسية الى انشاء منظمات الشباب والنساء •

والواقع انه مع تعدد الاحزاب السياسية عند بدء نشأتها فى ظل الحكم الاستعمارى تعددت منظمات الشباب والنساء والنقابات العمالية ، الا انه مع اتجاه الحزب الواحد الى « الوحدة » توحدت ايضا كاتجاه عام كل من المنظمات الجماهيرية • واصبح هناك منظمة واحدة للشباب واخرى للنساء واتحاد للعمال على مستوى الدولة ، أى حرصت معظم الاحزاب الافريقية على ان توجد تنظيما لكل مؤسسة جماهيرية على نمط التنظيم الحزبى فى شكل وحدوى •

والجدير بالدراسة فى هذا المجال هو كيفية التنسيق بين الحزب والمنظمات الجماهيرية ، وكيفية تحقيق التحريك اللازم لها •

فمن اهم ما يلاحظ عن هذه المنظمات الجماهيرية فى افريقيا انها لم تعد تلعب دور جماعات الضغط أو جماعات المصلحة ، وهو الدور الذى تقوم به مثيلتها فى ظل الاحزاب السياسية فى الغرب • فهى تعتبر فى افريقيا اما جزءا من الحزب كتنظيمات افقية ملحقه به ( أى اجنحة افقية له ) - مثل الحال فى منظمات الشباب والنساء - أو تعتبر حليفة للحزب - مثل الحال بالنسبة للنقابات العمالية ( وكذلك المؤسسة العسكرية فى كثير من الحالات ) وبالتالي فهى ملتزمة بقرارات الحزب وسياساته العامة ، واصبح من الممكن ان تسمى « بطلائع الحزب » •

### الحزب والنقابات العمالية :

بالنسبة للنقابات العمالية فانها بصفة عامة لم تستوعب تماما فى التنظيم الحزبى وذلك على خلاف الحال بالنسبة لمنظمات الشباب والنساء -

اي انها ما زالت تتمتع بالمظهر الرسمي للاستقلال التنظيمي . وبالتالي فان ، النقابات العمالية في شكل اتحادها الواحد تمثل جهازا تنظيميا يراعى أجهزة التنظيم الحزبي . ومع ذلك فانها واقعا غير مستقلة ، حيث يقوم الحزب بتحديد اهدافها وانشطتها ، كما يتولى تعيين المسؤولين فيها ، هذا بالإضافة الى ان هناك عضوية مشتركة في الحزب والنقابات العمالية (والاصل في هذا ان تكون العضوية في التنظيم متطلبا سابقا للعضوية في النقابات العمالية أو المهنية ) .

ومن ناحية اخرى ، فقد حرصت الكثير من الاحزاب السياسية على تمثيل النقابات العمالية في كافة أجهزة الحزب على كافة مستوياته حتى اعلاها ممثلا في المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية (١) . ويتوقف هذا التمثيل على الدولة ذاتها . أي قد يكون الممثل فردا واحدا أو اثنين أو اكثر حسب التنظيم الداخلي للحزب ، ولكن المهم هو وجود التمثيل الذي يمثل مشاركة النقابات العمالية في السياسات المتخذة من الحزب . وقد سبق ان اوضحنا ان دولة كتنزانيا قصرت الزعامة في التنظيم السياسي على كافة مستوياته على العمال والفلاحين . (٢) ولكن مفهوم العامل والفلاح ، في افريقيا عامة تستخدم بمعنى مطاط بحيث تضم واقعا معظم العناصر في الشعب .

هذا وقد اخضعت المصالح النقابات العمالية لتلك التي للحزب الذي يسمى لتحويل تلك النقابات من النشاط الاستهلاكي الى النشاط الانتاجي (٣) اي تحويلها من الدور التقليدي للنقابات العمالية القائم على السعي المستمر

---

١ - عن دور النقابات العمالية في افريقيا وعلاقتها بالحكومة انظر : John Riddell, "Trade Unionism in Africa as a Factor of Nation Building", in Kebschull, op. cit., pp. 190-4: from Civilisations, Vol. XII, No. (1962) pp. 28-36.

٢ - انظر البند الاول من قرارات اعلان اروشوا في ٢٩/١/٦٧ والخاصة بالزعامة في « تانو » في : J.K. Nyerere, Freedom & Socialism, East Africa: Oxford Univ. Press, 1968, pp. 231-50.

٣ - عن هذا التحول والدور الحديث انظر : W.H. Friedland, "Basic Social Trends", in Friedland & Carl Rosenberg (eds.) African Socialism, Stanford, California: Stanford Univ. Press, 1964, p. 19. See also, Kebschull, op. cit., p. 153.

للضغط على الحكومة واصحاب العمل للزيادة المطردة فى اجور اعضائها وتحسين مستوى معيشتهم بصرف النظر عن اى اعتبار ، الى التركيز على المهمة الانتاجية على اساس انه لولا ذلك لما امكن تحسين الاجور ومستوى المعيشة .

### الحزب ومنظمات الشباب :

اما بالنسبة لمنظمات الشباب فنلاحظ ان الاحزاب السياسية توجه لها عناية خاصة بصرف النظر عن مدى تقدمية الحزب أو ثوريته بالمفهوم الافريقى . حيث الشباب فى المدن على وجه الخصوص من اكثر الفئات تحركا من الناحية الاجتماعية فخللا عن ان « البحث العقائدى » لهم وتوجيههم يخلق فيهم روح الولاء للتنظيم وخاصة باعتبارهم دعامة الحزب وطليعته الكامنة والذين يمثلون المستقبل بالنسبة له . وتتضح اهمية الشباب وتنظيمهم اذا اخذنا فى الاعتبار ان الدول الافريقية تتميز من الناحية الديمقراطية بان قرابة نصف السكان فى سن الطفولة والشباب . مما يكون من الطبيعى معه ان توجه لهم اهمية خاصة من جانب الاحزاب الجماهيرية . حيث يمثلون الشريحة الشبابية الممثلة لنصف الجماهير . كما تتضح اهمية منظمات الشباب فى انها تعتبر الى حد كبير البديل الحديث للانشطة الجماعية التى كانت تمارس تقليدا مثل « جماعات العمر » مثلا .

هذا ومن الناحية التنظيمية فن منظمات الشباب التى انشأتها الاحزاب الجماهيرية اول ما نشأت لم تكن جزءا من الحزب وكان لها تصرفها المستقل ومواقفها المستقلة عنه احيانا وضد سياسته العامة (١) . بمعنى اخر فقد كان هناك ترازى هيكلى ووظيفى بين هيراركية الحزب وهيراركية تنظيم

---

١ - فى مالى مثلاً قام حزب « الاتحاد السودانى » سنة ١٩٤٦ بمجرد انشائه كفرع لحزب « التجمع الديمقراطى الافريقى » بانشاء منظمة شباب هى « اتحاد شباب التجمع الديمقراطى الافريقى » وكمظهر لاستقلالها الحقيقى فانه عندما قرر الحزب الام الغاء ارتباطه بالحزب الشيعوى الفرنسى اعترض فريق من شباب المنظمة وانشقوا عن حركة منظمة الشباب مكونين « الاتحاد الديمقراطى للشباب السودانى » ومع ان المنظمين الشبابيين قد اندمجوا ثانياه سنة ١٩٥٧ فى « اتحاد الشباب السودانى » RDA ، كفرع للشباب لحزب الاتحاد السودانى الا انه حدث خلاف من جديد بين الحزب ومنظمة الشباب الجديدة هذه حيث طالبت الحزب بالتصويت بالنفى فى استفتاء نوفمبر ١٩٥٨ وذلك كما فعلت تنظيمات الشباب

الشباب بحيث يمكن تمثيلها بهرمين مستقلين . كما كان هناك قبل الاستقلال  
تعدد فى حركات وتنظيمات الشباب نتيجة لتعدد الأحزاب والجماعات  
السياسية . وقد عمل الحزب الواحد بعد قيامه على السيطرة على التنظيمات  
الشبابية وذلك أولا عن طريق ادماجها فى تنظيم واحد كما سبق ذكره ثم  
العمل على السيطرة على ذلك التنظيم ان لم يكن استيعابه .

وقد عملت الكثير من الدول على تحقيق تلك السيطرة عن طريق  
الاجتفاظ بهيكل تنظيم الشباب ولكن مع استيعابه وادماجه فى الحزب وقامت  
الأحزاب بصرف النظر عن اتجاهاتها بإنشاء إمانة للشباب - أو كوميسارية  
كما تطلق عليها بعض الدول - فى داخل الحزب للإشراف على كافة أنشطة  
الشباب وتنظيمهم والهدف الاساسى العام هو البث الايديولوجى للشباب  
وتوجيههم وتعليمهم من الناحيتين السياسية والمدنية وكذلك تعميم النشاط  
الرياضى وتشجيع الشباب على المشاركة . ولكن اهم الاهداف المنشودة هو  
خلق الولاء للزعامة وللحزب وتوعيتهم سياسيا والعمل على التغلب على  
النزعات القبلية والاختلافات الاجتماعية وغيرها ببث روح الوطنية فيهم .

ففى افريقيا هناك اهتمام بتسييس الشباب خاصة والجماهير عامة  
حيث اصبحت السياسة من اهتمام الجميع .

هذا وتحقيقا للهدف المنشود فى تعبئة الشباب خلف السياسة العامة  
للحزب فقد قام الكثير من منظمات الشباب بإنشاء مؤسسات متخصصة  
داخلها وذلك بهدف توجيه الشباب الى بعض الأنشطة الموجهة وأكثر تلك  
الحركات الشبابية انتشارا فى افريقيا هى فرق الطلائع أو البايونيرز Pioniers  
الذين اعتبروا فى بعض الحالات سواعد اساسية للزعيم القومى والحزب .

واختلفت ابعاد تلك المؤسسات المتخصصة والمتعلقة بالأنشطة الجماعية  
الموجهة للشباب ، ولكنها تتفق فى اجلها ابعادا شبه عسكرية حيث يعرض  
تنمية الاعداد العسكرى فيهم - سواء اكانوا من الذكور ام من الاناث - وذلك

الاخرى فى الدولة أى وقفت ضد موقف الحزب الداعى للتصويت بالايجاب . ولكن  
بعد ان سيطر الحزب على الحكومة قبيلا الاستقلال ، قام بتوجيه جميع منظمات  
الشباب فى الدولة فى منظمة واحدة ضمت الشباب من الثامنة الى الخامسة  
والثلاثين ( ثم خفضت السن بعدها الى الخامسة والعشرين )  
انظر : Megahed, op. cit., pp. 183-4.



حتى يخلق فيهم ما في العسكريين من روح النظام والطاعة ككل محاولة صهر الاختلافات الاولى المحلية سواء اكانت لغوية ام دينية ام قبلية ام اقليمية ام غيرها . واخيرا فانها تتفق في اهتمامها بالنشاط خارج اوقات الدراسة .  
 أي في وقت الفراغ كما تهتم بحل مشاكل الشباب من غير الطلبة والعمل على استيعابهم . وقد استقطعت بعض الاحزاب بالفعل تعبئة الالاف من الشباب خلف سياستها وحول الزعيم القومي وذلك عن طريق تلك المؤسسات الشبابية المتخصصة التي اعتبرت بمثابة سواعد متخصصة لمنظمات الشباب .

واكثر تلك الحركات الشبابية انتشارا في افريقيا هي فرق طلائع الشباب أو البايونيرز *Pioneers* الذين اعتبروا في بعض الحالات سواعد أساسية للزعيم القومي والحزب .

ففي مالاوي يقوم دكتور باندا بالاعتماد على تنظيم الشباب في تدعيم سلطته كأداة للسلطة الشخصية فقد قام ببناء جيش خاص من طلائع الشباب ويطلق عليهم « ذوى النقصان الخضراء » وقد نظموا على غرار حركة الشباب في غانا . وهم يتلقون تدريبهم في اسرائيل (١) (ولا ننسى ان مالاوي خارجة عن الخط الافريقي لغالبية الدول الافريقية بعلاقاتها القوية مع جنوب افريقيا ذات النظام العنصرى ومن الطبيعى ان تكون علاقاتها قوية أيضا مع اسرائيل التي يربطها مع جنوب افريقيا تحالف عنصرى غير مقدس ) .

أما في مالي فان حركة الطلائع أو البايونيرز ضمت الشباب من الجنسين من سن الثامنة الى الخامسة والعشرين وهم يقسمون وفقا لاعمارهم الى اربعة أقسام (٢) : وهذه التنظيمات تعتبر مؤسستا كشفية تسعى لتجميع

:Selassie, op. cit., p. 165.

١ - لمزيد من المعلومات انظر :

٢ - هي Minimes من ٨ : ١٢ عاما  
 Cadets من ١٣ : ١٥ عاما  
 Pionniers من ١٦ : ١٨ عاما  
 Cadres من ١٨ : ٢٥ عاما

ولمزيد من المعلومات راجع :

P. Urfer, "Le Mali", Centre Militaire d'information de specialisation Pour l'Outre-Mer, Section de Documentation (Oct. 16, 1962).  
 Document de CHEAM, No. 3759, p. 8,  
 La Decouverte du Mouvement National des Pionniers du Mali.  
 Bamaco, n.d.

الشباب في أنشطة جماعية كما تسعى لتوجيههم سياسيا وتنميتهم مدنيا وخلقيا . وفي كل مستوى من المستويات السياسية - الادارية هناك فرع لحركة الطلاب بأقسامها مرتبط بتنظيم الشباب الذي يقع تحت سيطرة الحزب كلية .

بالاضافة الى تلك المؤسسات فهناك الميليشيا "Militias" وفرق الحراسة "Vigilance Brigades" وتتضمن البوليس الشعبى والسرى وفرق الحراسة أو اليقظة وتمثل مشاركة الشباب في حماية أمن الدولة . والانضمام لها على أساس اختياري ومفتوحة بصفة خاصة للكادر من مؤسسات الشباب .

وهم يقسمون الى مجموعات على رأس كل منها قائد يوجههم ويخضعون لسيطرة وتوجيه سكرتارية الشباب في المنطقة التي يمارسون فيها نشاطهم سواء في المدن أو القرى أو مناطق القبائل الرحل .

ويلعبون دورا مزدوجا ، سواء المنتمين منهم للميليشيا الشعبية أو فرق الحراسة ، يقوم على المحافظة على النظام من ناحية - حيث يعملون كغيور للحزب في مناطقهم - ومن ناحية اخرى ، يتولون تعليم الجماهير عن الحزب وسياساته (١) .

ومن الأنشطة الاخرى لمؤسسات الشباب الخدمة المدنية "Civic Service" ، وهي مؤسسة شبه عسكرية وتفنى عن الخدمة العسكرية . فهناك معسكرات للخدمة المدنية وتضم الشباب من غير المتعلمين والذين ليس لهم عمل كما يحرص على تمثيل الاجزاء المختلفة للدولة والعناصر المختلفة بها في نفس المعسكر .

ويركز على وجه الخصوص على تعليمهم خاصة النشاط الزراعي وتوعيتهم سياسيا بايديولوجية الحزب على أساس أن الهدف هو حل مشاكل الشباب من المناطق الريفية الذين يفدون للمدن وليس لديهم المؤهلات التي

١ - وذلك عن طريق التأكد من شخصية المارين في الشوارع والطرق بعد منتصف الليل ، وذلك الى حد ايقاف كافة السيارات بما فيها السيارات الدبلوماسية . كما يشرفون على سلوك وتصرفات الافراد في الاماكن العامة فينظمون الخروج من دور العرض والمسارح واماكن التجمع وغيرها .

يستطيعون بموجبها الحصول على عمل على أمل إعادتهم ثانياً لمناطقهم الريفية ليعملوا كأقلية نشيطة في مناطقهم • والتركيز أساساً على شرف العمل في الأرض •

كما توجه أيضاً أهمية كبيرة للطالبة على أمل استيعابهم وجذب ولأئهم فتتشأ لجان لمنظمة الشباب في المؤسسات التعليمية المختلفة • كما يمتد النشاط للطالبة الدارسين في الخارج حيث تنشأ لهم لجان ما يعرف بالجماعات السياسية •

والمؤسسات الشبابية المختلفة تشترك في أنشطة الاستثمار البشري خاصة ( الخدمة المدنية ) حيث يمدونها بالفنيين - العمال المهرة •

ويلاحظ انجذاب الشباب من الشرائح الدنيا خاصة لأنشطة المؤسسات الشبابية المختلفة في إطار التنظيم الحزبي مما يسهم في إعطائهم الشعور بالتميز والارتباط والانتماء للفئة الحاكمة (١) • فملا بسهم وشاراتهم المميزة تعطيهم هيبة على المستوى المحلي وكذلك فإن تنظيمهم للامن ومحافظتهم على النظام في الأماكن العامة يرضى غرورهم • وتجاوب هؤلاء أكبر كثيراً من تجاوب الطلبة - الذين يحتجون بأن النشاط الشبابي يكون على حساب الدراسة •

### الحزب وتنظيمات النساء :

أما عن النساء فقد وجهت لتنظيمهن أهمية كبيرة وقد لعبت التنظيمات النسائية دوراً هاماً في بعض الأحزاب ونذكر على وجه الخصوص فروع حزب « التجمع الديمقراطي الإفريقي » في غرب إفريقيا و « مؤتمر حزب الشعب » في غانا في ظل نكروما ، وكذلك الحال في كينيا في إطار « كانو » وزامبيا في إطار « يونيب » • ولكن يلاحظ أن التنظيمات النسائية ودور المرأة يبدو أن أكثر وضوحاً وقوة في المناطق الساحلية عنهما في المناطق الداخلية (٢)

---

١ - فالخدم لدى الأجانب مثلاً والمنضمون لمنظمات الشباب يعملون كميليشيا سرية في الكثير من الدول الإفريقية •

٢ - لمزيد من المعلومات عن دور المرأة في المجال السياسي انظر : Kenneth Little. African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution. London : Cambridge Univ. Press, 1973. pp. 61- 75.

حيث الاحتكاك مع العالم الخارجى قد أسهم فى تحرير المرأة اقتصاديا ومن ثم سياسيا وحيث النساء يلعبن دورا أساسيا فى الاسواق الافريقية التى تعتبر فى كثير من تلك المناطق الساحلية تحت سيطرة المرأة فمثلا : فى أكرا عاصمة غانا يلاحظ ان اهم اسواقها وهى سوق مأكولا ١ ومأكولا ٢ تقع تحت سيطرة نسوة السوق فبينما يصل عدد الرجال الذين يعملون بالتجارة فى هذين السوقين ثمانية رجال ، يبلغ عدد النساء فى السوق الثانى وحده اثنى عشر ألف امرأة (١) فنسوة السوق "market women" - أو «مامى» كما يطلق عليهن فى كثير من تلك المناطق - لهن دور قوى فى الاقتصاد ومنه كان دورهن الملموس فى النشاط السياسى (٢) ٠ أما فى المناطق الداخلية ، خاصة الاسلامية ، فقد بقيت المرأة دائما فى الظل الى حد كبير ٠ وان كانت هناك استثناءات قليلة : من ذلك نذكر ان المرأة فى قبائل الطوارق البربر المسلمة - فى شمال مالى - كانت أكثر نشاطا من الناحية السياسية من الرجل ( فهذه القبائل بالذات تعرف فيها المرأة تقليديا بالتححر والنشاط فى الحياة العامة كما انهم يتبعون نسب الام ولا يسمح بتعدد الزوجات (٣) وكل هذه تعتبر فى حكم النادرة فى افريقيا ) ، بل ان أول لجنة سياسية لحزب « الاتحاد السودانى » فى منطقة شمال مالى قامت بتأسيسها النساء فى تمبكتو وقمن هن بجذب الرجال للانضمام اليها (٤) ٠

وهناك عدة مشكلات متعلقة بالتنظيمات النسائية أسهمت فى سلبيتها على رأسها نقص الكوادر النسائية الكافية وذلك لنقص التعليمات والثقافات

#### ١ - انظر

Aba Sagoe "Ghana's Market women", in Africa Woman, London, No ٥ (July/August, 1976) pp. 18-22.

وعن محادثة مع رئيسة جمعيات نسوة السوق فى غانا ، راجع ٠ المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٣

#### ٢ - لمزيد من المعلومات راجع :

Ekwensi, Cyprian. Jagua Nana. London: Hutchinson, 1961, pp. 109-11.

#### ٣ - عن دور ووضع المرأة عند الطوارق انظر :

George Peter Murdock. Africa: its people & their Culture History. New York, London: McGraw Hill Comp., Inc, 1959, pp. 405-9

M. Murphy, in the American Anthropologist, (Dec. 1964), pp. ٤ - 1260 & Megahed, op. cit., p. 198.



عامة • وقد أدى هذا الى صعوبة تنظيم النشاط النسائي السياسى وتطوير المنظمات النسائية حيث لا يوجد من يكفى لادارتها وتوجيهها كما جعل من الصعب تحريك وتعبئة النساء عن طريق عضوات فى التنظيم ينتمين لجنسهن وبالتالي يكن أقدر على التخاطب معهن • وإن كان من الملاحظ ان هذه المشاكل التنظيمية لم تحل دون مقدرة الحزب على تعبئة الجماهير النسائية خلف انشطته تلك التعبئة التى تبدو واضحة فى استجابة النساء - خاصة فى اطار الاحزاب الاكثر تنظيما - وثورية - لما يدعو اليه التنظيم السياسى من الاشتراك فى الاحتفالات المنظمة كما يبدو من اشتراكهن فى أنشطة « الاستثمار البشرى "human investment" ومن المعروف ان الاخير يقوم على اساس النشاط الجماعى المحلى فى سد احتياجات تنمية البيئة من شق الطرق وبناء الجسور البسيطة وبناء بعض الفصول الدراسية ومقر الحزب والتنظيم النسائى وغيرها • حقيقة ان العمل الفعلى فى تلك المشروعات يتولاه الرجال ، ولكن النساء أيضا يساهمن بالجهد فى نقل المياه والمواد اللازمة وغيرها كما يشتركن فى تشجيع العمل عن طريق دق الطبول الافريقية « والتمام تام » الشهير •

هذا وقد اختلفت وجهة النظر والاساليب المتبع نحو التنظيمات النسائية: فالاتجاه العام هو انشاء تنظيم نسائى وحدوى مواز للتنظيم الحزبى فى كافة مستوياته وكذلك الحال مع الشباب والعمال • من ذلك مثلا المادة ٢٣ من ميثاق الحركة الوطنية للثورة فى الكونغو حيث تنص على « انه قد انشئت على التوازي مع الحزب ثلاث منظمات خاصة احداها للعمال ، وواحدة للشباب ، وواحدة للنساء » (١) •

وهناك من الدول من رأى ان النساء مثلن مثل الرجال شركاء فى الحزب والعمل السياسى - بحكم العضوية المشتركة للجميع - وبالتالي لا يجب ان تفرد لهن منظمة نسائية • بمعنى اخر يعتبر التنظيم النسائى مستوعبا تماما من الناحية التنظيمية فى الحزب • من ذلك مثلا فى ظل « الاتحاد السودانى » حيث ورد فى الجريدة الناطقة بلسان الحزب انه : « لا يوجد تنظيم نسائى على مستوى قومى فى اطار الاتحاد السودانى بحيث ان مناضلات الاتحاد السودانى لهن نفس الحقوق ونفس الواجبات • وعليه فبالنسبة للدور الاجتماعى للنساء فهن ينظمن على مستوى القرى والمدن (٢) » • وقد اتخذت غينيا نفس الاسلوب تقريبا فى بدء الامر ولكن بعد

الاستقلال وتدعيم سلطة الحزب الديمقراطي الغيني ، عمل الرئيس سيكوتوري على إلغاء تلك اللجان المتخصصة الخاصة بالمرأة والتي أنشئت على مستوى اللجان الأساسية للحزب . وكان التبرير الأساسي لذلك هو أن وجود مثل هذه اللجان يركّز الاختلافات بين الجنسين بينما يجب أن يشترك الجميع بصرف النظر عن الجنس في نشاط الحزب على كافة مستوياته . ولكن تحت ضغط النساء أنفسهن أعيدت تلك اللجان وأعطى لها دور أساسي في معالجة مشاكل المرأة وتعبئة الجماهير النسائية وراء سياسة الحزب وأهدافه وقد ذكر الرئيس سيكوتوري أن عدد تلك اللجان يصل ٨٠٠٠ لجنة مكونة من عضوات من النساء فقط . وتقوم كل من تلك اللجان سنويا بانتخاب ثلاث عشرة سيدة لتولي مناصب تنفيذية (١) .

وهناك من اتخذ موقفا وسطا حيث أن الرجال والنساء يشتركون على قدم المساواة في المستوى القاعدي للتنظيم الحزبي في اللجان ( الفروع ) المختلفة القائمة على الأساس الإداري أو الوظيفي ، وعليه فلا يوحد تنظيم نسائي على أدنى مستوى تنظيمي للحزب . أما بعد ذلك فيوجد تنظيم نسائي موازي لأجهزة التنظيم الحزبي على كافة مستوياته . وعلى هذا نصت المادة ١٩ من ميثاق « الاتحاد التقدمي السنغالي » على أنه : « حيث أن النساء عضوات الحزب يناضلن في نفس تنظيمات القاعدة على قدم المساواة مع الرجال وعليه فإنهن يستطعن - على مستوى الفرع ولجنة تنسيق القسم والاتحاد الإقليمي - إنشاء مجالس عليا وفرعية وإقليمية للنساء ، وفي القمة يمكنهن إنشاء مجلس قومي للنساء » .

وتشجيعا للمرأة على الاشتراك في العمل السياسي فقد خصصت مقاعد محددة للنساء في اللجان السياسية للحزب نفسه على كافة مستوياته التنظيمية وذلك أيا كانت النظرة التي يتخذها تجاه التنظيم النسائي . ففي غينيا مثلا فإن مجلس اللجنة في القاعدة المكون من عشرة مقاعد تخصص منها ثلاثة مقاعد للنساء ، أما اللجنة الموجهة للفرع فيخصص من مقاعدها الاثنى عشر مقعدان للنساء وعلى مستوى المكتب السياسي خصص لهن مقعدان من الخمسة عشر مقعدا (٢) في ذلك الوقت . وقد ذكر الرئيس

Little, op. cit., p. 69.

١ - انظر :

Mahrou, op. cit., p. 302.

٢ -

وان كان قد ذكر في جريدة الحرية - وهي لسان حال الحزب والحكومة - في نوفمبر ١٩٦٤ بأنه تقرر ألا تخصص مقاعد للشباب ولا للنساء الا على مستوى

سيكوتورى فى مؤتمر نساء غينيا سنة ١٩٦٨ أن النساء يمثلن بواسطة عضوات منتخبات فى كافة المستويات التنظيمية للحزب . وان عدد تلك النساء المنتخبات يصل الى ٣٠٤٠ سيدة يلعبن دورا فى أنشطة الحزب الديمقراطى الغينى (١) . أما فى الكونغو ( برازفيل ) فيخصص ثلاثة مقاعد للنساء فى اللجنة فى المستوى القاعدى ، واثنان فى الفرع ، وواحد فى الاتحاد . وفى السنغال فان التمثيل اجبارى على مستوى المكتب السياسى القومى حيث تمثل سبع نساء من اتحاد المرأة . ولكن من الناحية الواقعية فان ضعف التنظيم النسائى لا يجعل ذلك ميسورا .

ويلاحظ ان البعض قد اعتبر ان تخصيص مقاعد أمر ضرورى ولازم فى أول الامر تشجيعا للمشاركة فى العمل السياسى ولكن بعد ان تعودت المرأة هناك على مثل هذه الأنشطة بعد ان بدأت تظهر كرادر نسائية أقوى نسبيا من الأولى وعليه فقد اصبح من الواجب ان يتم تمثيل المرأة فى الاجهزة العاملة - اللجان السياسية - للحزب بطريقة غير رسمية حيث ان وجود تمثيل مستقل للمرأة يثير الحساسيات بين الجنسين وقد حاولت غينيا مثلا الاخذ بهذا الاتجاه ولكنها رجعت عنه كما سبق توضيحه .

كما تجدر الاشارة أيضا الى أن هناك حقيقة فى افريقيا تتمثل فى ظهور جيل جديد من الشباب المتعلمات الا انهن بصفة عامة يكن فى سن منظمات الشباب التى تستوعبهن بدلا من المنظمات النسائية :

### الحزب والمؤسسة العسكرية :

تلجا نظم الحزب الواحد فى افريقيا لكى تدعم سليلتها الى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية التى تمثل فى الواقع أهم جماعة منظمة خارج التنظيم الحزبى والتى تعمل باستمرار على التدخل فى حالة استفحال أى نزاع أو

الاتحاد وهو المستوى التنظيمى السابق للمستوى القومى . ويبدو أن هذا قد طبق بالفعل على الأقل على المستوى القومى حيث خفضت مقاعد المكتب السياسى القومى ولم يشر فى انتخاباته وتكوينه - السابق توضيحه فى التنظيم الداخلى - أى اشارة لتمثيل المرأة أو الشباب .

١ - لقول الرئيس سيكوتورى هذا ولزيد من الاحصاءات التى ذكرها راجع : Little, op. cit., p. 69.

فشل الزعامة - مدنية كانت أم عسكرية - فهي تمثل قوة سياسية كامنة تظهر في حالة وجود أى فراغ سياسى . (١)

ومن الملاحظ ان هناك فى الدول النامية عامة قلبا للقاعدة السائدة فى مفهوم التنمية السياسية فى الغرب والتي تقوم على ابعاد الجيش عن السياسة وسيطرة الحكومات المدنية على القوى العسكرية . (٢) ففي افريقيا خاصة والدول النامية عامة هناك اهتمام خاص بما قد يسمى « تسبيس ومدينة لعسكريين » "Civilianization & Politcization" أو بمعنى آخر التركيز على أن رجال الجيش هم بالدرجة الاولى مواطنون قبل ان يكونوا جنودا . أو انهم على الاقل يجب ان يلعبوا دورا مزدوجا : كمواطنين وكجنود . أى ان العسكريين يجب الا يقتصر دورهم على نواحى الدفاع عن الدولة وأمنها ولكن يجب ان يمتد نشاطهم أيضا الى نواحى الخدمة المدنية باعتبارهم أداة للتنمية والمدنية والتحديث .

وتعتبر المؤسسة العسكرية بصفة عامة من اهم عوامل التحديث والتحضير فى الدول النامية عامة وافريقيا خاصة . والانضمام لها يسهم

---

١ - لمزيد من المعلومات عن دور المؤسسة العسكرية فى السياسة انظر :  
د. عبد الملك عودة ، سنوات الحسم ٠٠ ، مرجع سابق ص ١١٧ - ١٥٨ حيث  
يستعرض اهم الكتابات فى مجال المؤسسة العسكرية ودورها فى التنمية ويوضح  
سياسات الدول الاستعمارية السابقة والتغيرات بعد الاستقلال . والمؤسسة  
العسكرية تستخدم بمعنى واسع لتضم على وجه الخصوص الجيش ، البوليس ،  
والقوات شبه العسكرية كالميليشيا وغيرها . وان كنا نركز على اهم ابعادها وهو  
القوات المسلحة .

انظر ايضا :

S. E. Finer, The Man on Horse back: The Role of the Military in Politics, New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1962, & William Cutteridge, Military Institutions & Power in the New States. New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1965. See also Minogue & Molloy op. cit., pp. 345-376, & John J. Johnson (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton, N. J.: Princeton Univ. Press, 1962 & Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations, Chicago: The Univ. of Chicago, 1964.

Mehden, op. cit., p. 6.

٢ - انظر :



في تجليل الانتماءات الاولى الى حد ملموس ، ويعتبر من اهم عوامل التحريك الاجتماعى وكذلك التحرك الاجتماعى لاعلى ايضا حيث تتسع آفاق المواطن العادى خاصة بخدمته خارج اطار دولته واحتكاكه مع الاخرين من زملائه الذين ينتمون لاجزاء مختلفة من الدولة واحيانا من غيرها .

وقد اختلفت وجهات النظر بين الدول الافريقية فى مدى درجة الاخذ بالاتجاه الحديث فى الدول النامية الرامى الى التسييس والتحديث : حيث يتوقف مدى تطبيق هذا الاتجاه الى حد كبير على مدى ما تتعرض له الدولة من مشاكل خارجية وداخلية تهدد وحدتها الاقليمية وتماسكها حيث فى حالة وجود مثل هذه المشاكل والتهديد تكون الوظيفة الاساسية هى الوظيفة التقليدية الدفاعية وتكون عملية « المدينة » والتسييس ثانوية والعكس صحيح . فقد قامت دولة غينيا بالتركيز التام على رجال الجيش على اساس انهم مواطنون لا جنود وعملت على استيعابهم فى التنظيم وربط القاعدة الجماهيرية - بما فيها العسكريين - بالقمة . أما فى مالى فان وجود المشاكل التى تهدد كيان الدولة الى حد ما فى الشمال نتيجة لانتقامات البربر الرخل جعل التركيز أساسا على الدور الدفاعى للعسكريين مع تشجيعهم على ان يكونوا رمزا للدور التنموى ( من ذلك مثلا ان لكل وحدة من وحدات الجيش مزرعتها النموذجية لتكون مثلا الشعب دافعا لحب العمل فى الارض ) مع ضمهم للحزب كأعضاء كاملى العضوية . وقد اتخذت مصر موقفا وسطا فالعسكريون طالما يرتدون الزي العسكرى فهم يقومون أساسا بمهامهم الاصلية الدفاعية وليس لهم الحق المطلق فى الاشتراك فى الحياة السياسية أما من يعمل بالحياة السياسية فعليه ان يترك الزي العسكرى والمهام العسكرية ويرتدى الملابس المدنية ويتفرغ للحياة السياسية أو المدنية ، ويستثنى من ذلك القيادات الاساسية حيث يشتركون بحكم وظائفهم فى المؤتمر القومى للتنظيم السياسى وغيره .

وهناك عدة محاولات فى افريقيا لبث روح « المدينة » والتحديث بين رجال الجيش وربطهم بمهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى دولهم ، من ذلك مثلا قيامهم فى بعض الدول بمهام تتعلق بشق الطرق وتطهير القنوات وأقامة السدود أو بناء المساكن أو المساهمة فى المزارع الجماعية وغيرها وبذلك كمهام دائمة لا كعمل طارئ لمواجهة بعض المشاكل والازمات كالفيضانات أو القحط أو المساهمة فى اعادة تعمير منطقة أو غير ذلك من الامور التى قد تكون مدعاة لاستدعاء الجيش فى أى دولة أيا كان نظامها .

ومن الواضح ان محاولات ومجهودات ارضاء فئات العسكريين - خاصة رجال الجيش - تأخذ اشكالا متعددة قد تتمثل فى اعطاء هبة ومكانة لرجال القوات المسلحة وقادتها ، وقد تكون العمل على المحافظة على ولائهم عن طريق استشارة قادتهم فى القرارات السياسية المتخذة وبالتالي جعلهم حلفاء للنظام السياسى القائم ، وكذلك توعية العسكريين بصفة عامة بواقع السياسة والقرارات عن طريق المؤتمرات والبرث « العقائدى » اذا جاز استخدام هذا التعبير فى هذا المجال . ولكن الاهم هو ان تأخذ مجهودات استيعاب العسكريين صورة المزايا المادية والعينية التى يغدقها النظام السياسى على العسكريين عامة ورجال الجيش خاصة بحيث يجعل منهم اصحاب مصلحة حقيقية فى استمرار النظام السياسى القائم .

وبصفة عامة فان الحكم العسكرى اصبح وريث النظام السياسى المدنى سواء اكان نظام حزب واحد او تعدد حزبى او لا حزبية (١) ، ويبدو هذا من تعدد وقوع الانقلابات العسكرية فى افريقيا منذ الاستقلال السريع لدولها . ولكن من الجدير بالملاحظة ان الكثير من قادة الانقلابات العسكرية وجدوا هم ايضا فى نظام الحزب الواحد الجواب على كثير من المشاكل التى تواجههم فى الدولة بعد توليهم مقاليد الحكم بها خاصة مشاكل ضمان استمرارهم فى الحكم من خلال اقامة تنظيم سياسى لتحريك الجماهير وتعبئتها خلف الزعامة القومية التى جاءت نتيجة للانقلاب وكذلك مشاكل تحقيق المشروعية بصفة عامة . والكثير من الدول التى شهدت تدخلا للمؤسسة العسكرية لوجود مشاكل سياسية عجزت حكوماتها الشرعية عن مواجهتها ، انتهى الحال بها بأن امدت المؤسسة العسكرية الدولة بالزعامة التى نبتت أساسا منها . ولكن هذه الزعامة - حتى تضمن استمراريتها - أنشأت كيانها تنظيميا وحدويا يتمثل فى التنظيم السياسى للحزب الواحد . ويبقى الجيش قابعا فى الظل مراقبا للاوضاع ولا يتدخل الا لتدعيم الزعامة ، او اذا حدث فراغ سياسى جديد نتيجة فشل الزعامة فى مجابهة المشاكل الملحة - فيقوم الجيش بالانتفاض من جديد باعتباره اهم قوة منظمة خارج التنظيم الحزبى (٢)

١ - فمثلا وقعت انقلابات فى دول بها : تعدد حزبى وقتها مثل زائير ( الكونغو كينشاسا سابقا ) والصومال ، ودول حزب واحد مثل غانا ومالى واوغندا ، ودول لا حزبية : مثل اثيوبيا وليبيا .

٢ - هناك بعض الحالات التى قام فيها قادة الانقلاب العسكرى بعد حصولهم على السلطة بتسليم مقاليد الحكم فى الدولة لحكومة مدنية مع تدخل العسكريين

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ما الذى يمتلكه الجيش خاصة ويساعده فى الانقلابات العسكرية والحصول على السلطة ؟ أى هل هناك بعض المميزات الخاصة التى ينفرد بها دون غيره من التنظيمات والجهزة الاخرى فى الدولة ؟

- من البديهي ان حيازة الاسلحة هى التى تتيح للعسكريين امكانية التدخل فى الحياة السياسية واحداث التغيير فى نظام الحكم . ولكن نلاحظ انه فى معظم الحالات لا تستخدم الاسلحة أو العنف المفتوح ولكن مجرد التحرك ببعض الاسلحة والتهديد باستخدامها كقيل بانجاح الانقلاب .

- ومن ناحية اخرى نجد ان قوة الجيش لا ترجع فقط الى انه يمتلك السلاح أى القوة الحقيقية - بل ترجع ايضا الى تملكه لجهاز اتصال ومواصلات منفصل ومستقل عن الجهاز العام فى الدولة والمقاع للجماهير . وجهاز الجيش هذا لا يتوافق لأى جماعة اخرى غيره فى الدولة . فالجيش يستطيع بما لديه من خبراء وفنيين السيطرة على محطات الراديو والتليفزيون واللاسلكى والتليفون ، وادارتها بكفاءة .

- كما ان وضع المعسكرات وموقعها الجغرافى البعيد نسبيا عن الحياة المدنية فى المدينة ، يعطى الفرصة للاعداد والتدريب فى الخفاء من أجل القيام بالانقلابات وقد استغل هذا العامل افضل استغلال فى غانا .

- كذلك فان السلطة المسلسلة داخل المؤسسة العسكرية والتركيز على النظام والطاعة المطلقة تمكن من تحقيق تنفيذ القرارات المتخذة من اعلى بمعنى انها تمكن قادة الانقلاب من اصدار الاوامر لمن هم دونهم . ويرجع البعض حدوث الانقلابات ونجاحها الى طاعة الاوامر العسكرية . فالعسكريون عامة ورجال الجيش منهم خاصة يعرفون ويمارسون نماذج

من جديد فى حالة فشل الزعامة المدنية الجديدة من ذلك غانا بعد الاطاحة بحكم الرئيس نكروما فى ٢٤ فبراير ١٩٦٦ . وتدخل العسكريين فى ١٣ يناير ١٩٧٢ والاطاحة بالحكم المدنى وقيام حكومة عسكرية مستمرة منذ ذلك الوقت . ومن ذلك ايضا توالى الانقلابات العسكرية فى بنين « داهومي » وتسليم الحكم للمدنيين فى بعض المرات حيث بلغت تلك الانقلابات ٦ اولها فى ٢٨ اكتوبر ١٩٦٣ وآخرها فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٢ . كما قد يستمر الحكم العسكرى مع وجود مشاكل جديدة أو الغشل فى حل المشاكل القائمة فتنتج انقلابات جديدة كما حدث فى نيجيريا وتعدد الانقلابات بها منذ الانقلاب الاول فى ١٥ يناير ١٩٦٦ وكان آخرها فى ٢٩ يوليو ١٩٧٥ .



للطاعة والولاء تفتقر اليها الاجهزة الاخرى فى الدولة وخاصة خارج  
الحزب .

ومن هنا نلاحظ ان المشتريين فى الانقلابات العسكرية يمثلون قلة من  
القلة العسكرية - حيث القوات العسكرية محدودة العدد بنسبة السكان (١)  
وكثير منها لا يصل الى خمسة آلاف شخص - ومع ذلك يستطيعون انجاح  
الانقلابات ويجدون تأييدا سريعا فى معظم الاحيان ممن يلتفون حولهم من  
العسكريين ضد السلطة القائمة .

اذن يرجع البعض نجاح الانقلابات العسكرية الى الولاء الشخصى  
للقادة المباشرين الذين يقومون بها . فى حين يرجع البعض الآخر نجاح  
الانقلابات العسكرية الى تلمس الروح السائدة من عدم الرضى عن اوضاع  
معينة وبالتالي فان دعوتها للانقلاب انما هو تعبير عن مشاعر بقية رجال  
الجيش .

ولكن هناك تفسيراً اخر للانقلابات العسكرية فى افريقيا يقوم على أساس  
اجتماعى . فالكثير من الباحثين يرى ان الانقلابات العسكرية يقزعمها صنفان  
الضباط أو حتى ضباط الصف ، وانها لا تمثل فقط ثورة على النظام السياسى  
القائم ولكنها تمثل ايضاً ثورة على زعامات الجيش التى تكون محافظة فى  
معظم الاحيان . وان هذا الاتجاه يحمل فى طياته الاختلافات الاجتماعية  
والقبلية أو الدينية أو الاقليمية بين زعماء الانقلاب وقادة الجيش ، كما انه  
يتمشى الى حد كبير مع تفسير الخلاف بين الصفوة أو النخبة التقليدية  
القديمة فى اطار « احزاب الصفوة » وبين الصفوة أو النخبة الجديدة فى  
اطار نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى انتهى لصالح الاخير .

ويلاحظ فى صدد تدخل الجيش فى السياسة وقيامه عن طريق الانقلاب  
العسكرى بالحصول على السلطة انه - اى الجيش - وان كان يمثل قوة  
احتياطية كامنة داخل الدولة تتدخل فى حالة اى فراغ سياسى الا ان  
استخدامها يعتبر « غير دستورى » اى غير مشروع .

١ - عن احصائية لبعض الدول الافريقية فى هذا المجال ، انظر : عودة . مرجع  
سابق ص ١٣٥ ، ١٤٠ انظر ايضا :

George Weeks, "The Armies of Africa" in Africa Report, (January, 1964), p. 13.



لذلك فان النظام الناشئ بعد الانقلاب يحاول التغلب على تلك المسألة الهامة بالعمل على أن ينشئ نفسه على أسس جديدة من الشرعية . ولعل أهم ما تلجأ اليه الكثير من نظم الحكم العسكرية في تأكيد مشروعية قيامها هي التأكيد على انها لا تمثل مجرد انقلاب بل ثورة نابغة من الجماهير وان هدفها ليس مجرد تغيير السلطة القائمة بل تغيير كافة أوجه الحياة وتحسين الاوضاع وتحقيق مالم تستطع الحكومات السابقة تحقيقه لصالح الجماهير . كما وجد في نظام الحزب الواحد الجماهيري الحل العملي لمسائل تنظيم الجماهير وتعبئة الولاء الجماهيري سبيعا لتأسيس الشرعية .

واخيرا فان تركيزنا على الجيش باعتباره ركيزة المؤسسة العسكرية - التي يدخل في اطارها ايضا البوليس والقوات شبه العسكرية كالميليشيا وغيرها مما سبق بحثه - مرجعه الى انه يمثل القوة الحقيقية التي يمكنها التدخل بفاعلية في العمل السياسي . وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا المجال وهو هل يمكن لقوات البوليس وحدها ان تقوم بانقلاب ناجح ؟ الواقع ان هذا الامر غاية في الصعوبة نظرا لطبيعة عدم تجمع قوات البوليس في مكان واحد بكثرة مثل رجال الجيش . ولطبيعة موازنة الاخيرين لهم بحيث لا يعطونهم عادة فرصة الانفراج بالسيطرة . ولكن نقول ان تضامن الفريقين معا يؤدي الى ضمان نجاح التدخل العسكري (١) .

---

١ - وضح من الانقلاب الاخير في غانا الثقل الخاص لقوات البوليس ولكن تجاها كان نتيجة تحالف بعض قواد الانقلاب المنتمين الى قوات البوليس مع غيرهم من العسكريين .

## الفصل الخامس

### الحزب والمعارضة

يرى الزعماء الافريقيون بحسبة عامة أن القضاء على المعارضة بصورة أو أخرى وأيا كانت الوسيلة يعتبر متطلبا سابقا "sine qua non" ولازما لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي وببناء الدولة القومية (١) الأمر الذي يمثل أهم صالح قومي بالنسبة لتلك الدول كما ترتب عليه الزعامة القومية . في هذا المجال تجدر التفرقة بين المعارضة الرسمية أو المعارضة خارج الحزب وبين المعارضة داخل الحزب نفسه . كما تجدر التفرقة بين الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد عملاً .

ومن الملاحظ أن الحزب الواحد في أفريقيا يعتبر في معظم الحالات من الذاحية القانونية أو من الناحية الواقعية حزبا أوحد يحتكر الحياة السياسية ولا يسمح لغيره بالتعايش معه فيكون بالفعل حزبا أوحد وفقاً لحرفية المعنى اللفظي للكلمة وهي الصورة العامة في أفريقيا . إلا أن هناك البعض من الأحزاب يسيطر سيطرة تكاد تكون دافعة على الحياة السياسية ولكنها سيطرة لا تمثل اختكاراً منه لها . وفي هذه الحالة يسمح لبعض الأحزاب الضعيفة بالتعايش مع الحزب المسيطر ، ولكن لا يسمح لها بأن تصبح من القوة بحيث تهدد سيطرته (٢) . وقد كان هذا الأسلوب أكثر شيوعاً كمرحلة انتقالية إلى الاستلوب الأول .

١ - لمزيد من المعلومات انظر :

Myron Weiner, "Political Integration & Pol. Development".  
Annals of the American Academy of Political & Social Science,  
358 (March, 1965), pp. 52-64.

٢ - وقد اتبعت هذا الأسلوب من قبل دول أوروبا الشرقية والصين الشعبية إلى جوار الحزب الشيوعي ، والدراسة عن المعارضة في ظل دول الحزب الواحد في أوروبا الشرقية انظر :

Leonardo Schapiro (ed.) Political Opposition in One Party  
States. London : The Mac Millan Press Ltd. 1972.

### الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد واقعا :

سبق أن أوضحنا أن الحزب في إفريقيا يتميز بالوحدوية وهذه الصفة الوحدوية أما أن يكون أساسها قانونيا *de jure* بمعنى أن الدستور والقوانين الأساسية في الدولة تتضمن النص على عدم قيام حزب معارض وقد كانت الجزائر سباقة في هذا المجال على المستوى الإفريقي من حيث النص رسميا على أنها دولة حزب واحد (١) الأمر الذي تحجم الدول عن النص عليه صراحة وإن كانت تمارسه فعلا . أو أن يكون عدم قيام حزب آخر أمرا واقعا بمعنى أن الدستور قد لا ينص على عدم إمكانية قيام حزب آخر ولكن الحزب الواحد يعمل واقعا *de facto* على منع غيره من القيام أو من اكتساب قوة مستخدما في ذلك كافة الأساليب الممكنة بحيث يحجب عن غيره أي إمكانية للسلطة ويمنع قيامه عملا .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن الكثير من الدول الإفريقية ذات الحزب الواحد لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة وعليه فمن الناحية القانونية لا يوجد هناك ما يحرم على أي مواطن أو جماعة إقامة حزب أو أحزاب إلى جانب الحزب الواحد القائم . ولكن الأمر في الواقع يختلف من الناحية الواقعية حيث أن أي محاولة كهذه سرعان ما يقضى عليها وهناك استحالة لممارسة هذا الحق الذي لم يرد أي نص على تحريمه فسرعان ما يجد الشخص نفسه في السجن أو قد يدفع حياته ثمنا لهذا كما حدث في مالي مثلا (٢) . ففي ساحل العاج يضمن الدستور حرية التنظيم والتعبير لكافة الأحزاب السياسية

١ - F. Borella "La Consitution Algérienne: un regime constitutionnel de gouvernement par le parti", Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economiques , 1964, no. 1. p. 79; see also Mahiou, op. cit., p. 104.

٢ - تقدم موظف صغير في الضرائب في وزارة المالية - ويدعى مامادو فانكي - في ١٤ فبراير ١٩٦٤ يطلب السماح له بإقامة حزب معارضة ولكنه استجوب من قبل المسئولين في الحزب ثم اعتقل هو ومن اعترفوا بتأييدهم له - وهم من أعضاء حزب المعارضة السابق الذي كان قائما قبل أن يستوعب في الحزب الواحد - الاتحاد السوداني - على الرغم من أن الطلاب كان يتمشى مع روح الدستور الذي له بنص على منع وجود حزب آخر .

Megahed, op. cit., p. 233 & Africa Digest, Vol. XII, No 3, (Dec., 1964) p. 90.

والجماعات ولكن من الناحية الواقعية لا يسمح بالنقد المشروع (١) ،  
وعليه فلا يشجع أى شكل من المناقشة السياسية والجدال الشعبى  
والجدال العام خارج ما يرسمه الحزب • ودستور غينيا فى مادته الأربعين  
ضمن حرية الاجتماع وإنشاء الجمعيات وعليه فإنه من الناحية القانونية  
كان من الممكن أن تقوم الأحزاب ولكن كما قال الرئيس سيكرتورى أنها  
« يجب أن تنشأ أخذة فى الاعتبار مصالح الأمة » (٢) • تلك المصالح  
التي يترجمها الحزب الواحد على أن وحدويته واحتكازه للحياة السياسية  
هى الضمان الوحيد لتحقيقها •

كما يلاحظ أن دستور كينيا كان لا يمنع قيام حزب معارض وبالفعل  
استقال أوجنجا أودنجا أحد زعماء « كاني » منه - وكان حزبا واحدا  
من الناحية الواقعية فى ذلك الوقت - وكون حزبا معارضا ، ولكن ما لبثت  
أن قامت الحكومة - حكومة كاني - بالمغائه وأصبحت كينيا ذات حزب واحد  
قانونا بتحريم قيام أى أحزاب معارضة •

وهناك البعض من الدول التي ذهبت الى النص على التحريم القانونى  
لاقامة حزب معارض أو أى حزب الا الحزب الواحد الحاكم • وان كان من  
الملاحظ أن عددها قد تزايد • من ذلك موريتانيا التي وان كان دستورها  
الاول سنة ١٩٥٩ سار على نهج النظم البرلمانية الغربية - حيث أقر فى  
ظله نظام التعدد الحزبى كقاعدة عامة - وبالتالي كان بها ٤ أحزاب سياسية  
مختلفة ولكن بعد الاستقلال الذي حصلت عليه موريتانيا فى ٢٨ نوفمبر  
سنة ١٩٦٠ قررت حكومة الرئيس مختار ولد داداه وضع حد لهذا التعدد  
الحزبى ومن ثم فقد انصهرت الأحزاب واندمجت واجتمعت فى مؤتمر  
٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ وأنشأت حزبا جديدا هو « حزب الشعب  
الموريتانى » • وقد نص الدستور على الاعتراف بهذا الحزب فقط بما يؤهله  
لان يطلق عليه حزب الدولة (٣) •

---

Aristide Zolberg, One-Party Government in the Ivory Coast \_ ١  
Princeton Univ. Press, 1964, pp. 261-3; see also, Journal Officiel,  
1 Sept. 1959, Arts. 1,2, & 7.

Sy, op. cit., p. 144.

- ٢ -

Monique Sordet et Erceat Milcent "Le Pacte du Peuple Mou- \_ ٣  
ritanien", le Mois en Afrique, No. 45, (Sept. 1969), p. 36



وكذلك فان تنزانيا اصبحت دولة ذات حزب واحد رسميا في ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ وقد سبقت ذلك خطوات تشهيدية : ففي ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ اعلنت اللجنة التنفيذية للتانو قرارها بتحويل قفجانيقا الى دولة ذات حزب واحد . وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ عين نيريري لجنة لدراسة ابعاد هذا القرار وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ اتخذ التقرير ودرجت توصياته في الدستور المؤقت لتنزانيا في ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ (١) .

بالنسبة لموريتانيا فقد تم تقريبا نفس الشيء بحيث اصبحت دولة ذات حزب واحد ففي ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قانون ادخل تعديلا على المادة ٩ من دستور عام ١٩٦١ حيث نص، على أن « يعبر حزب الدولة المنظم بصورة ديمقراطية عن ارادة الشعب . وأن حزب الشعب الموريتاني الذي انشئ باندماج الاحزاب الوطنية التي كانت قائمة قبل ٢٥ ديسمبر ١٩٦١ ، هو الحزب الوحيد في الدولة » .

وفي بورتو دى فان « حزب الوحدة والتقدم الوطنى - اوبرونا - أعلن كحزب اوحيد بموجب مرسوم ملكى في نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو المرسوم الذى أكدته الحكومة الجمهورية وأوضحه الدستور الجديد في يوليو سنة ١٩٧٤ .

في جمهورية افريقيا الوسطى فان مرسوما حكوميا في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ألغى الاحزاب الاخرى من الجمهورية مبقيا فقط على « حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء » كحزب اوحيد .

وفي جابون فان « الحزب الديمقراطى الجابونى » جعل الحزب الاوحد بموجب قرار جمهورى في ١٢ مارس سنة ١٩٦٨ . وقد أخذت غانا بنفس هذا الاتجاه وقامت بالفعل بتعديل دستورها سنة ١٩٦٤ على اساس تحريم وجود احزاب معارضة ووجود حزب واحد قانونا وكان شعار الحركة الانتخابية فى الاستفتاء على الدستور هو ان : « مؤتمر حزب الشعب هو غانا ، وغانا هي مؤتمر حزب الشعب » .

### الوسائل المستخدمة في القضاء على المعارضة :

وهناك عدة أساليب تستخدم للقضاء على المعارضة بعضها سلمية وبعضها قهرى : ولا يدخر الزعماء الأفريقيون وسعها في استخدامها حتى تحقيق هدف بسط سيطرتهم على الدولة وتدعيم كيان الحزب الواحد .

فمن أهم الوسائل السلمية المستخدمة لتأكيد احتكار الحزب للحياة السياسية من الناحية الواقعية استنادا لأساليب قانونية مشروعة هو استخدام النظام الانتخابي كأداة في هذا المجال ، فالعملية الانتخابية تخضع لسيطرة الدولة ومن ثم الحزب . وكثيرا ما يتدخل في نتائجها حتى يضمن عدم نجاح الحزب الذي قد يسمح له بالتواجد قانونا .

وعادة ما يستخدم أسلوب القائمة الواحدة والدائرة الواحدة وهو الأسلوب الذي اتبعته أولا غينيا سنة ١٩٥٨ حيث نصت المادة ٤٤ من دستورها الصادر في ١٠ نوفمبر من ذلك العام على أن : « يتكون البرلمان من جمعية وطنية وحيدة ينتخب أعضاؤها على أساس قائمة قومية » (١) فالقلم الدولة يكون منطقة انتخابية واحدة وكل حزب يتقدم بقائمة واحدة تضم كل مرشحيه والحزب الذي يحصل على أصوات أكثر يحصل تلقائيا على كافة المقاعد البرلمانية . حيث أن الدول الأفريقية تفضل ما يطلق عليه "Zero-sum Politics" (٢) القائم على مفهوم أن يحصل الفائز على كل شيء ولا يحصل منافسه الخاسر على أي شيء . وسرعان ما سارت على نهج غينيا دول الوفاق الأربع وهي : ساحل العاج ، داهومي ، فولتا العليا ، والنيجر منذ أغسطس ١٩٦٠ ثم اتبعته دول أخرى من ذلك مالى (نوفمبر ١٩٦٠) ، تشاد (١٩٦٢) ، جابون (ديسمبر ١٩٦٠) ، توجو (مارس ١٩٦١) ، الكونغو (مارس ١٩٦١) ، السنغال (يونيو ١٩٦٣) وذلك عن طريق النص على هذا النظام قانونا . ولكن هناك استثناءات على دول لم تتبعه مثل مدغشقر وكامeroon التي نص دستورهما في سبتمبر ١٩٦١ على تحريمه كلية واتخذ بدلا من القائمة القومية قائمة لكل إقليم إداري (٣)

وهذا الأسلوب الانتخابي القائم على الدائرة الواحدة والقائمة الواحدة أسهم في التخلص من أحزاب المعارضة الضعيفة . وقد اتبع:

Mahiou; op. cit., p. 123.

Harris, op. cit., p. 56.

Mahiou, op. cit., p. 124.

٢ - سياسات المماريات ذات المينوع الصغرى

أيضها أسلوب آخر في الانتخابات من جانب الحزب الواحد حتى يضمن عدم تقدم مرشحين مستقلين وذلك بتأخير الاعلان عن قائمة مرشحيه لآخر وقت ممكن ثم اسقاط الاسماء التي لا يرغب فيها وبذلك يضيع عليها فرصة التقدم مستقلة .

وحتى بعد تحقيق نظام الحزب الواحد الا ان التحكم في الانتخابات باستخدامها في تدعيم سلطة الحزب لم تنته : فقد أصبح هدفها التاكيد من نسبة الأصوات التي يحصل عليها وإثبات وفاء الناخبين . أى تستخدم الانتخابات كوسائل إضافية في تدعيم قوة الحزب الواحد وتأكيد شعبيته وشرعيته . وفي الانتخابات يتقدم أكثر من مرشح - عادة اثنان عن كل دائرة ويترك للناخبين حرية الاختيار حتى أن بعض الوزراء والمسؤولين الإداريين قد لا يفوزون في الانتخابات وهذا دليل على حرية الانتخابات . ولكن في الواقع في النهاية أن الجميع هم مرشحوا الحزب الواحد وهم بالضرورة حاصلون على الموافقة المبدئية للدخول في المعركة الانتخابية . وهذا الأسلوب أتبع في تنزانيا ، ومصر ، وغانا وغيرها .

هذا ولا يكتفى بالتخلص من المعارضة على المستوى البرلمانى أو التمثيلى بل يقوم التنظيم السياسى بإضعافها والقضاء عليها بخطوات سلمية حتى تتم السيطرة التامة للحزب . فقد تتخذ أساليب التفاوض والاتفاق حتى يضمن ضم الأحزاب الأخرى (١) . ويأخذ ذلك صورا متعددة تتضمن الاندماج أو الاستيعاب في الحزب القائم (٢) - وهو الحزب

١ - المرجع السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٢ - المثل الواضح والاول على الاستيعاب هو غينيا حيث قام « الحزب الديمقراطى فى غينيا » سنة ١٩٥٨ باستيعاب الحزبين الآخرين الموجودين آنذاك وهما : « الكتلة الافريقية لغينيا » ، « والديمقراطية الاشتراكية لافريقيا » .

كما أتبع في مالي حيث قام الاتحاد السودانى باستيعاب الحزبين الآخرين وهما : « الحزب التقدمى السودانى » ( فى ديسمبر ١٩٥٨ ) وحزب «عبادة التجمع السودانى » ( فى مارس ١٩٥٩ ) ، واتبعت للمنهج نفسه الأسلوب ولكن أخذ وقتا أطول .

الحاكم - أو الانصهار في حزب جديد (١) بحيث تضع شخصية كافة الأحزاب وينشأ حزب جديد بشخصية جديدة - هذا بالإضافة إلى تشجيع الانضمام الفردي لزعامات ورجال الأحزاب الأخرى وتشجيع انضمام انشقاقات تلك الأحزاب . وتستخدم مع زعماء المعارضة كافة وسائل الترغيب تشجيعا لهم على تغيير انتمائهم : من ذلك إعطاؤهم مناصب مماثلة في الحزب الحاكم لما كانوا يشغلونه في أحزابهم وإعطاؤهم مناصب وزارية وغيرها (٢) . وقد اقلحت هذه الوسيلة في الكثير من الدول الأفريقية .

هذا وبالإضافة إلى كافة الوسائل السلمية المذكورة فإن الزعامة القومية لا تدخر وسعا في استخدام كافة وسائل القهر التي بيد الدولة للقضاء على المعارضة في أي شكل كان ولكن من الملاحظ أن الوسائل القهرية والتسلطية كثيرا ما يحرص على اخفائها تحت أسس قانونية .

فالدول الأفريقية تشهد الوانا من القيود الشديدة التي تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الدول (٣) وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة . ومن الوسائل الهامة المستخدمة تقييد حرية الاجتماع والتجمع والتعبير : فالتجمع العام والاحتفالات تخضع في الغالب لاشتراط الحصول على الموافقة المسبقة ، والصحافة ووسائل الاعلام المختلفة تخضع للسيطرة . هذا ويمتلك الحزب في معظم الحالات الصحف ، أما في الحالات النادرة التي لا يمتلكها فيها

---

٧ - الانصهار مثله الحي موريتانيا وقد تم ذلك على مرحلتين سنة ١٩٥٨ : فقد بدأ الانصهار الأول بين حزبي « الاتحاد التقدمي » والوفاق الموريتاني ، ليكونا حزبا ٢ اتحادا التجمع الموريتاني . ولكن في سنة ١٩٦١ بدأت حركة ثانية بين هذا الأخير وحزبين آخرين هما : النهضة والحزب الوطني الموريتاني ثم انضم لهم حزب آخر هو اتحاد الاشتراكيين المسلمين لموريتانيا وانتهى في مؤتمر الوحدة بنواكشوط في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ : هذا المؤتمر أعلن انصهار كافة الأحزاب السياسية والاتجاهات في حزب واحد جديد هو « حزب الشعب » . وقد اتبعت بإيمى استولت الانصهار أيضا .

٨ - في كينيا مثلا فإن زعيم « اتحاد كينيا الأفريقي الديمقراطي - كادو » قرر القاءه وأصبح هو والمحيطون به أعضاء في حكومة كانوا تحت زعامة جومو كينيا تا وأصبح « كادو » حزبا واحدا .



فهو يخضعها للرقابة الشديدة . فوسائل الاعلام ما هي الا وسائل اضافية  
في يد الزعماء يدعمون بها سيطرتهم وسيطرة الحزب الواحد الذي يحتلون  
تمثيله : والحجة في تقييد الصحافة وغيرها هو أن ترك العنان للأفكار  
المختلفة المتناقضة يؤدي الى بلبلة الجماهير وصرفها عن الهدف الاساسي  
من وحدة سياسية وتنمية شاملة . كما أن الاضرابات ممنوعة بصفة  
عامة في افريقيا . ولرئيس الدولة اعلان حالة الطوارئ وحظر التجول  
وبغيرها . كما ان هناك صلاحيات واسعة لسلطات الامن لابعاد الاشخاص  
الذين ينظر اليهم على أنهم يمثلون خطرا من الناحية السياسية . وفرض  
الحراسة والاعتقال ومصادرة الاموال تعتبر من الاساليب المتكررة في  
الدول الافريقية . يضاف الى كل هذا أن العقوبة تشدد بالنسبة للجرائم  
السياسية . وهناك سلطات استثنائية لمواجهة خارج الاطار القضائي  
الرسمي للدولة . من ذلك مثلا انشاء (١) :

- محكمة امن الدولة : كما هو الحال في موريتانيا ، فولتا العليا ، ساحل  
العاج والنيجر .

- محاكمات خاصة : جمهورية افريقيا الوسطى ، السنغال وتشاد .

- محاكم عسكرية : الكاميرون ، النيجر ، بنين .

- محاكم شعبية : الكونغو ، مالي ( وتلك المحاكم تتكون من اعضاء  
الحزب ) .

وعليه فقد تستخدم كافة اجهزة القهر المملوكة للدولة ضد الحزب  
الآخر أو زعماء المعارضة الرسمية أو رؤوس المعارضة عامة ، بمعنى  
أن يزوج بهم في السجن أو تجدد اقامتهم وذلك قبل الانتخابات مباشرة .  
أو حتى التخلص منهم واقعا بإبعادهم خارج البلاد سواء في مناصب  
رسمية أو غيرها - والاسيلوب الشبائع هو تعيينهم كسينفراء في  
الخارج - أو نفيتهم أو حتى التخلص منهم نهائيا بالتصفية البدنية  
Physical liquidation . وأن كان هذا الاجراء ليس شائعا بصفة عامة  
في افريقيا . وإذا اتبع - فمحافظة على الصورة العامة للنظام والمغريات  
التي يحاول أن يرسمها كإطار لتصرفه وحفاظا على شعبيته وتحاشيا

لتحريك المعارضة الكامنة فإن مثل هذا الاجراء غالبا ما يعلن في النهاية على انه حوادث انتحار فردية أو موت طبيعي أو نتيجة للقضاء والقدر .  
فالتصفية البدنية وسيلة نادرة في افريقيا . ويجدر التأكيد على أن القهر والاضطاع لا يستخدم كنمط عام للتصرف ولا يلجأ اليه الا اذا فشلت كافة المحاولات الاخرى للترغيب ومن هنا يؤكد البعض اخلافا الحزب الواحد في افريقيا عن الحزب الشيوعي الروسي وعن الحزب الفاشي الالماني (١) والواقع أن كافة الوسائل المذكورة تتبع في الدول الافريقية - بدرجات مختلفة حتى في أكثرها محافظة أو اتباعا للاتجاه التعددي التجريبي .

من ناحية أخرى فإن الحزب الواحد في افريقيا باعتباره يسيطر على الحياة السياسية ان لم يكن يتحكم فيها كلية - فإنه بالتالي يسيطر على الدولة وجهازها الإداري ويعتبر الموزع الرئيسي للجزاء بتشفيه الثواب والعقاب . فما يعتبر من اهم الاسس التي تدعم موقف الحزب في مواجهة الافراد ضمن ناحية ، تمكنهم من التدرج لاعلى كاسلوب لغير الاستمالة ومن ناحية أخرى ، تمكن الحزب من توقيع العقاب على الخارجين على سياساته لا بطريق القهر السابق ذكره المتبع في مواجهة المعارضة السياسية المنظمة ولكن بطرق ادارية مشروعة مثل نقل الافراد غير الموالين الى المناطق الذاتية في الدول . ونفس الوضع ينطبق على الطلبة حيث ان التعليم في يد الحكومة في معظم الحالات وبالتالي ففي يدها وسائل الرقابة والقهر ضد الخارجين على السياسة العامة .

ومما يلاحظ في افريقيا ان المعارضة السياسية المنظمة تسمح لها بالتواجد بصفة عامة في مرحلة سابقة على نظام الحزب الواحد ، ولكن باعتبارها مرحلية .

وعدم السماح من الناحية القانونية أو الواقعية بقيام معارضة منظمة خارج الحزب يدخل ضمن سياسته العامة في تدعيم مركزه وقوته السياسية في الدولة بهدف أن يجعل في نفسه الاسار التنظيمي للتحريك

١ - عن الرأي المؤيد انظر المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٥٢ .

وعن الرأي المعارض انظر : . . . . .

الشعبي والوحدة القومية ، وبالتالي فإن المعارضة تعتبر وفقا لهذا الهدف مقسمة وتجذب الافراد بعيدا عن الهدف القومى الحيوى .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن الحزب بما أنه يعتبر نفسه حزبا جماهيريا لا يقتصر على تمثيل مصالح فئة معينة في الدولة بل يمثل الفئات المختلفة والصالح القومى العام ، فانه يعتبر قيام معارضة خارجة أمرا غير منطقي . إذ يرى أنه لا تعارض في المصالح وعلى رأسها الصالح القومى العام ، خاصة لعدم وجود اختلافات طبقية متميزة تستند عليها الانقسامات الحزبية . وعليه فإن الحزب يرفض رفضا تاما قيام المعارضة المنظمة التي قد تهدد زعامته . ولكن التساؤل الذى يثور في هذا المجال يتعلق بموقف الحزب من المعارضة الداخلية : أى داخل الحزب نفسه . فالنظرة العامة هي أن نظام الحزب الجماهيرى فى أفريقيا بما أنه ليس حزبا بالمعنى المعروف ، بل هو نظام سياسى شامل ، وعليه فهو يسمح باختلاف وجهات النظر بين العديد من الفئات التي يضمها حول السياسة العامة .

ولكن من الناحية الواقعية فإن الاختلاف في وجهات النظر قبل اتخاذ القرارات يعتبر أمرا مقبولا ولكن معارضة القرارات التي اتخذت بالفعل تعد أمرا غير مقبول تماما حكمها حكم المعارضة الرسمية المنظمة .

كما أن الاختلاف في الرأي في مسألة معينة يجب ألا يستمر كاختلاف منظم ، أى يجب ألا يكون أساسا لا نشقاق رسمى منظم داخل الحزب . وفي هذا المجال يلاحظ أن فاعلية الحزب تتوقف على جماعية صنع القرارات وحرية المناقشة ثم التزام الجميع بالقرارات المتخذة .

إذن المعارضة المنظمة خارج الحزب لا يسمح بها . ولا يسمح أيضا بوجود انشقاقات داخل الحزب بطريقة رسمية ، وهذا مستمد من جوهر « المركزية الديمقراطية » السابق توضيحها . كما أن الزعماء الأفريقيين يؤكدون أنه مستمد من روح الحياة التقليدية في أفريقيا .

وبديهي أن دولة ترفض - من الناحية القانونية أو الواقعية - وجود حزب معارض رسمى ، ترفض أيضا تبلور معارضة واقعية ممثلة في انشقاق داخل الحزب نفسه ، سواء كانت هذه المعارضة من العمال أو الشباب أو الطلبة أو النساء أو حتى من بين الطليعة السياسية من الزعامة القومية .

فهناك اتجاه عام لتدعيم سياسة الحزب وذلك بالقضاء على المعارضة سواء من الداخل أو من الخارج . ولكن في نفس الوقت هناك اتجاه عام أيضا لتشجيع المناقشة والحوار حول الوسائل المتبعة لتحقيق الهدف المرسوم ، فالاهداف محددة واقعيًا من قبل الزعامة القومية واخذت مشروعيتها من اقرارها وتحديد خطوطها النهائية في المؤتمر القومي للحزب ولا جدال حول تلك الاهداف ولا تحتل أي معارضة لها بعد اتخاذها اما الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الاهداف فانه من الناحية النظرية على الاقل هناك احتمال لاختلاف الرأي حولها . وان كان من الناحية الواقعية يمكن القول بأنه حتى اختلاف الرأي حول الوسائل يعتبر أيضا في معظم الحالات أمرا غير متقبل أو محتمل (١) .

والجدير بالذكر ان كافة وسائل القهر توجه وتستخدم ضد المعارضة من خارج الحزب كما انها توجه أيضا ضد أي محاولة لبلورة معارضة رسمية من داخل الحزب . ولكن بصفة عامة فان نظام الحزب الواحد قائم على الاستمالة - ولا يلجأ الى القهر الا مع من لا تفيد معهم الاستمالة - فالزعماء الافريقيون يعلمون تماما ان القهر كاسلوب دائم وكقاعدة لا يمكن ان يستمر مع نظام سياسي وانه سينتهي بقهر أقوى ممن يستطيع خاصة من رجال الجيش (٢) .

### الحزب والديمقراطية :

والواقع انه طالما تعرضنا لقضية الحزب الواحد والمعارضة فينبغي ان نحلل العلاقة بين نظام الحزب الواحد والديمقراطية .

هناك رأي سائد بين الباحثين الغربيين بصفة خاصة مقتضاه ان عدم وجود حزب معارض - أي وجود حزب واحد فقط - يجعل النظام الحاكم نظاما تسلطيا وغير ديمقراطي .

---

١ - مفرق هاريس بين ما اسماه الحزب المغلق والحزب المفتوح حيث الاول لا يسمح بأي اختلاف في الرأي داخله ولا أي جدال بينما الثاني يسمح بالنقاش والجدال ولكن لا يسمح بالاختلاف في النهاية حيث لابد من الاتفاق التام . ويوضح ان غالبية الدول تنتمي للفئة الثانية ولكنه يوضح أيضا ان الاختلاف لا يخرج عن كونه في اطالة فترة مناقشة القرار .

Harris, op. cit., p. 55.

Hatch, op. cit., p. 112.

انظر :



ولكن نلاحظ أن عدد الأحزاب السياسية لا يتغير بالضرورة عن طبيعة النظام السياسي فقد يوجد نظام تسلطى فى ظل التعدد الحزبى • كما قد يوجد نظام حزب واحد تسلطى وقد يستقر نظام حزب واحد مع تخليه عن التسلط (١) •

من ناحية ثانية مفهوم الديمقراطية تفتيه أصبح مطاطا بحيث أن الكلمة نفسها بدأت تفقد معناها الاصلى فهناك ما لا يقل عن ٣٠٠ تعريف مختلف الديمقراطية (٢) - الكلمة التى تعنى فى معناها الاصلى لفظيا حكم الشعب •

من ناحية اخرى فان الزعماء الافريقيين يؤكدون ان نظام الحزب الواحد الجماهيرى أكثر ديمقراطية من التعدد الحزبى (٣) وذلك لعدة أسباب أهمها : انه يتيح المشاركة السياسية للجماهير فى الحياة السياسية بدرجة لا يقارن بها النظام الغربى (٤) الذى يقتصر مشاركة الجماهير فيه على وقت الانتخابات أو الاستفتاء ، بينما الفرد الراغب فى المشاركة فى النظام الجماهيرى تتاح له فرصة الاشتراك فى الحياة اليومية للحزب ، وفى الواقع فإن درجة تعبئة وتحريك الجماهير فى ظل نظام الحزب الواحد تزيد كثيرا

Huntington, op. cit., pp. 4-5.

١ - راجع :  
٢ - The power of the Democratic Idea, VI Report of the Rockefeller Brothers Fund Special Studies Project (1960) & R.M. McIver, The Ramparts we Guard (1960); see also P.B. Harris, Studies in African Politics, London Hutchinson & Co. Ltd. 1970, pp. 74-9.

٣ - غير أن هذا بوضوح الرئيس جوليس نيريري ، بقوله : « عند ما يكون هناك حزب واحد ، وهذا الحزب متماثل مع الأمة ككل ، فإن أسس الديمقراطية تكون أقوى بكثير مما يوجد فى ظل حزبين أو أكثر كل منها يمثل فقط جزءاً من الجماعة » انظر :

Julius Nyerere, "Democracy & the Party System". in R. Emerson & M. Kilson (eds.), The Political Awakening of Africa, N.J. Englewood cliffs. 1965, p. 125.

٤ - عن رأى يدافع عن الحزب الواحد والديمقراطية فى ظله انظر :  
Wallerstein, op. cit., pp. 161-7.

انظر أيضا :  
J.K. Nyerere. Freedom and Unity, East Africa Oxford Univ. Press, 1969, p. 195-6; see also Mutiso & Rohio, op. cit., p. 478.

عن مثيلاتها في ظل النظم الحزبية الغربية . « فالنظام بطبيعته يمثل نظاما شعبيا وبالتالي فانه حتى ديكتاتوريته وتسلطه ما هي الا ديكتاتورية شعبية ولا يمكن الفصل بينها وبين الديمقراطية » . وهذا وفقا لما عبر عنه سيكوتوري (١) وان التطبيق الصحيح للديمقراطية والتعبير عن الحكم الشعبى يتم من خلال اجهزة الحزب فالحزب هو التعبير الدائم لارادة الشعب . ولكنه أكد ايضا على ان العبرة ليست فى التنظيم نفسه بل فى وضع المبادئ موضع التنفيذ الحقيقى خاصة « المركزية الديمقراطية » التى لا يمكن ان تنجح الا فى اطار تشجيع المناقشات وحل المشاكل على كافة المستويات ، فى مؤتمرات الحزب القومية والاقليمية ، حتى يمكن استيعاب المشاكل وتحقيق المشاركة الجماهيرية .

كما ان هذا النظام فى افريقيا ليس حزبا مغلقا مثل الحزب الشيوعى وبالتالي : فان قاعدته العريضة تمكنه من جلب زعامات جديدة واتاحة الفرصة للموالين سياسيا للتدرج فى الحزب وزعامته الى اعلاها .

كذلك فان نظام الحزب الجماهيرى اتاح المشاركة السياسية للفئات التى كانت منبوذة ومضطهدة تقليديا أو محرومة واقعيا من مثل هذه المشاركة .

ومن ناحية اخرى حرر الجماهير ليس فقط من السلطة الاستعمارية ولكن الاهم من ذلك من السلطة التقليدية ويبدو هذا الاثر واضحا فيما يتعلق بالنساء والشباب .

وعلى هذا الاساس ينص على ان الحزب بدون المعارضة الرسمية يعتبر اكثر ديمقراطية عن كثير من النظم ذات الاحزاب المعارضة المنظمة اى دول التعدد الحزبى .

فالحزب الواحد فى افريقيا هو « الوسيلة الاساسية لتحقيق التوازن

---

١- من رايه هذا فى تكييف علاقة نظام الحزب الواحد بمفهوم الديمقراطية انظر :  
Sekou Touré, "For a Revolutionary Party", in Mutiso & Rohio  
(eds.), op. cit., pp. 497-8.

بين السلطة والحرية « (١) تلك المشكلة الازلية التي حاول الكثيرون منذ أفلاطون ان ينادوا بها ويحققونها . فالحزب يلعب دورا كبيرا - ليس كمجرد أداة للحكم ولكن كأداة لتحقيق الرفاهية للأفراد (٢) .

والمشكلة في الدول الافريقية في ظل مشاكل ما بعد الاستقلال وبناء الدولة القومية هي بالدرجة الاولى مشكلة استمرار واستقرار لا مشكلة الحدل حول كيفية ممارسة السلطة .

بمعنى آخر فان الوضع في الدول الافريقية يعيد الى الازهان ما نادى به توماس هوبز من حكم مطلق بيد من حديد ، وان كان الحزب الواحد قد اعطى التعبير الحديث عن الارادة العامة كما تصورها جان جاك روسو تلك الارادة التي لا تخطيء ولا تنحاز لانها غير مشخصة وتمثل الجماعة ككل معبرا عنها برأى الاغلبية . ولكن المحك الرئيسي في الدفاع عن هذا الرأي هو الوقوف على مدى واقعية تطبيقه من خلال التعرف على مدى موضوعية المسيطرين على الحزب وهل يستخدم فعلا كأداة للتعبير عن « الارادة العامة » وهل يمثل تنظيما « للامة » المستهدف ايجادها من العديد من الجماعات التي ضمت لبعضها عن طريق الحكم الاستعماري ، أو انه يستخدم كوسيلة للكسب المادي وتحقيق مآرب قلة تسييره لصالحها الخاص وضد صالح الجماعة ككل . باختصار فان المشكلة ليست في النظرية ولكن في التطبيق الصحيح وفي هذا المجال نذكر عدة آراء في شأن الديمقراطية ومدى تحققها في نظام الحزب الواحد .

فمن ناحية هناك من يرى انه لا يمكن تحقيق الديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية واعلاء صالح الجماعة الا بوجود تعدد حزبي حيث لا يوجد ما يوازن سلطة « الصفوة » المسيطرة من الناحية الواقعية على نظام الحزب الواحد ، وبالقالي على مقدرات الافراد في الدولة . وعليه فلا يوجد

Jordan, op. cit., p. 103.

١ - انظر :

Carter, op. cit., pp. 1-10.

٢ - انظر :

انظر ايضا

Thomas-Hodgkin, "Welfare Activities of African Political parties", in McEwen and Sutcliff (eds.) op. cit., pp. 194-200.

رقيب على ما قد يحدث من اساءة استخدام السلطة . ومن ناحية أخرى فإن وجود معارضة منظمة فى شكل حزب معارض تمكن من الانتقال السلمى إلى السهل للسلطة بدلا من الحاجة للتغيير عن طريق القوة وهو ما يعبر عنه بالانقلابات العسكرية المتتالية فى الدول الافريقية حديثة الاستقلال . فكما يقال فإن فى ظل نظام الحزب الواحد حيث لا يسمح بالمعارضة المنظمة يصبح الجيش أو المؤسسة العسكرية هو المعارضة الوحيدة المرتقبة .

ولكن الرأى الأكثر موضوعية وتمشيا مع المشاكل المتفاقمة التى تواجهها الدول الافريقية هو القائل بأنه ليس من الضرورى وجود معارضة منظمة فى شكل حزب معارض ولكن المهم هو تقبل الآراء المخالفة فى محاولة الوصول الى القرارات الصائبة الرشيدة التى تحقق الصالح العام . سواء كان هذا التسامح على مستوى القمة فى الهرم التنظيمى أو المستويات المختلفة وقد عبر عن هذا بوضوح يوثانت السكرتير العام السابق للأمم المتحدة بقوله : - « ان تصور ان الديمقراطية تتطلب وجود معارضة منظمة للحكومة اليوم يعد تصورا غير سليم . فالديمقراطية تتطلب فقط حرية المعارضة ولكن ليس بالضرورة تنظيم وجودها . وفى كثير من الدول حديثة الاستقلال فإن من المستبعد أن يكون هناك نظام حزبين وذلك لسنوات طويلة قادمة . إذ ان الحركات الوطنية قوية فعلا فهى ستسيطر على الحكومات بدون تحديات فعلية من الداخل . واية تحديات من الخارج ستؤدى الى تقويتها ( أى تقوية الحركات الوطنية ) . فكما كان الحال بالنسبة لكثير من الدول الاوربية . فقد تأخذ المعارضة السياسية بعض الوقت قبل أن يكون من الممكن التعبير عنها فى شكل دستورى » (١) . كان هذا التفسير يقرن الحرية بوجود معارضة - أى اختلاف الرأى ولكن ليس بالضرورة تنظيم المعارضة فى شكل حزب معارض . بمعنى آخر فهو ينادى بتقبل المناقشة واختلاف الآراء وتدعيم ذلك بجماعية صنع القرار . . . .

فمن الواضح فى افريقيا أن القضاء على المعارضة الرسمية لم يؤد الى



القضاء على المعارضة الحقيقية (١) . مما يولد مشكلة تفرض ضرورة البحث عن حل لها في الاستيعاب والاستمالة والعودة الى احياء روح الجماهيرية في نظام الحزب الواحد والجماعية في صنع القرارات . وقد حاولت مصر ان تجد الصيغة المناسبة لذلك فيما يعرف بالمنابر . فالقهر والاضطاع من جانب الطليعة الحاكمة في ظل نظام الحزب الواحد لن تؤدي في النهاية الا الى وقوعها تحت قهر واضطاع من يمتلك ادوات قهر أقوى الا وهي المؤسسة العسكرية .

Sithole, op. cit., p. 459

١ - وهذا المرجع يحاول الاجابة على الكثير من الاسئلة التي تدور حول تبرير قيام الحزب الواحد أو الحزبين في افريقيا ومدى الارتباط بين وجودهما ووجود الديمقراطية والتطورات التاريخية التي تؤدي الى وجودها أو الحيلولة دون ذلك .

ومن الاراء المفيدة في شأن الديمقراطية ونظام الحزب الواحد كتابات جوليوس نيريري انظر :

J.K. Nyerere, Freedom and Unity, East Africa, Oxford Univ. Press, 1969. pp. 195-203

## الباب الثالث

التحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد  
في أفريقيا

سبق ان ذكرنا ان نظام الحزب الواحد اصبح القاعدة السائدة في  
النظم الحزبية في افريقيا منذ الاستقلال حيث ان الاختيار لم يعد بين نظام  
الحزب الواحد ونظام التعدد الحزبي ، بل بين نظام الحزب الواحد  
واللا حزبية على الاقل كمرحلة انتقالية اغلب الظن للعودة الى الحزب  
الواحد مرة اخرى ، ولكن تحت زعامة جديدة وتنظيم جديد ولكن انتشار نظام  
الحزب الواحد كحقيقة لا يعنى انه يواجه بالعديد من التحديات التى قد تطيح به  
فى النهاية وقد اطاحت بالفعل ببعض نظم الحزب الواحد فى العديد من  
الدول الافريقية وعلى رأسها غانا ، مالى ، أوغندا ، تشاد .

وتبدو التحديات واضحة فى تعدد أشكالها ومصادرها ، فهناك  
تحديات داخلية : أى من داخل الحزب الواحد نفسه ، وهناك تحديات  
خارجية : أى من خارج الحزب ولكن من داخل الدولة كما ان هناك ايضا  
تحديات من خارج الدولة نفسها تصدر عن دول اجنبية عنها - افريقية كانت  
أم غير افريقية - وذلك بهدف تغيير نظام الحكم القائم أو تطويعه وفقا لمصالح  
تلك الدول .

وعليه فسنتناول بالتحليل فى هذا الباب أهم ابعاد تلك التحديات .  
ومن المنطقى ان يقسم الباب الى : -

الفصل الاول : التحديات الداخلية .

الفصل الثانى : التحديات الخارجية .

## الفصل الأول

### التحديات الداخلية

حددنا مفهوم التحديات الداخلية بأنها التحديات من داخل التنظيم الحزبي نفسه على أساس أن كل تنظيم يحوى عادة بذور تدهوره وفنائه وأن النظرية قد لا تتماشى مع التطبيق أو قد يطيح بها التطبيق كلية .

وفى مجال نظام الحزب الواحد أو ضحنا مسبقا أن دوره وظيفى فى تحقيق الاندماج السياسى والوحدة الوطنية ، ولكنه يقع تحت ضغط غديد من التحديات (١) بعضها - وقد يكون أكثرها خطورة - ناتج مما يتبلور داخل الحزب من تناقضات ومشكلات لم تكن قائمة عند بدء قيامه ولكنها تبلورت على مر السنوات القليلة منذ قيامه أو على الاصح منذ الاستقلال . وتلك التناقضات والمشكلات لم تبلور أو تتفقم قبل الاستقلال حيث كان الشاغل الاساسى هو مواجهة الاستعمار والحصول على الاستقلال .

والتحديات الداخلية عامة تشمل التنظيم من قمته ممثلة فى الزعامة القومية الى قاعدته الجماهيرية التى بدأت تفقد حماسها نتيجة ذوبان اهتمام الزعامة بها وانصرافها عن تعبئتها وتحريكها سياسيا .

### التنافس والصراع الشخصى بين الصفوة الحاكمة :

أوضحنا سابقا أن الزعامة الكاريزمية تعتبر شائعة فى افريقيا وانها من ناحية المبدأ تحقق هدفا قوميا هو الوحدة القومية أى بناء الدولة

١ - انظر :

Immanuel Wallerstein, "The Decline of the party in Single Party African States", in Joseph La Polombara & Myron Winer, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton, New Jersey : Princeton Univ. Press, 1966, & Cowan, The Dilemmas of African Independence , op. cit., pp. 11-19.

انظر ايضا : صوة ، مرجع سابق ص ٩٧ - ١١٥ .



القومية عن طريق جذب الولاء الجماهيري لشخصية الزعيم القومى . ولكن الكاريزما أو الزعامة القومية الجاذبة « الملهمة » والشخصية الزعامية ليست هدفاً فى ذاتها ، وإنما الهدف منها ومن تأسيسها هو نقل الولاء من شخص الزعيم القومى الى الحزب نفسه ، أى تأسيس الولاء فى شكل التنظيم الحزبى القومى .

أى ان أهمية الزعامة القومية فى هذا المجال تتمثل فى وظيفتها فى تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخص الزعيم .

ولكن من الناحية الواقعية نجد ان الكثير من الزعماء القوميين استمروا فى جذب الولاء لانفسهم وفشلوا فى نقله للحزب أو بمعنى أدق لم يرغبوا فى ذلك . ومن هنا حدث فى الكثير من الحالات صراع بين الزعيم القومى الذى تطور فى شكل كاريزما وبين بقية اعضاء الصفوة أو النخبة الحاكمة التى قد تكون قد رفعتة الى مستوى الزعامة الملهمة واضفت عليه الشخصية الزعامية .

وعليه فالصراع الشخصى بين افراد الفئة الحاكمة بدا واضحا فى نظام الحزب الواحد فى أفريقيا . بل ان البعض يؤكد ان القضاء على المعارضة المنظمة فى شكل احزاب معارضة قد انهى التصارع الحزبى للوصول الى السلطة ، ولكن الصراع اصبح يأخذ شكلا جديدا قد يكون أكثر حدة ولكنه غير معلن فى أغلب الاحيان - الا بعد انفجاره - الا وهو الصراع بين نفس الفئة الحاكمة التى فى السلطة . والصراع يدور بالدرجة الاساسية حول كيفية احتكار السلطة من شخص أو شخص والموالين له .

ونظام الحزب الواحد الجماهيري يقوم من حيث المبدأ على مفهوم « المركزية الديمقراطية » المبني على جماعية صنع القرارات . ولكن من الناحية الواقعية فان ازدياد الاعتماد على الكاريزما مثلت ازدياد الثقل الذى يتمتع به الزعيم القومى فى اتخاذ القرارات السياسية مما جعله فى مواجهة مع بقية الطليعة أو الفئة الحاكمة أو جعل هناك انشقاقا بل انشقاقات داخلها أو ما يطلق عليه البعض « الشوازم السياسية » أو باللغة الدارجة « الشلل » والتكتلات .

وهناك ملاحظتان أساسيتان فى هذا المجال : أولهما : انه يجب عدم التقيد بحرفية الدستور وتصريحات المسئولين فى الحكم على البهيملة

المشخصة أو على مدى ما تتمتع به المؤسسات الدستورية من قوة سياسية بل يجب محاولة التعرف على واقع الحياة السياسية وموقع السلطة السياسية العليا في الدولة . فمثلا دولة كساحل العاج وإن بدت ظاهريا وكأنها تتخذ موقفا يعطى الكلمة العليا للحزب والمؤسسات في الدولة ، إلا أن السلطة واقعا تقع في يد الرئيس هو قوى بونيه الرئيس الفخري للحزب . وثانيهما : أنه على الرغم من التغير المستمر في الفئة الحاكمة المحيطة بالزعيم القومي الذي يسعى دائما الى التخلص ممن يكتسب نفوذا سياسيا وتميزا في الحزب أو الحكومة ، إلا أن الزعيم القومي وباستمرار لا يحكم بمفرده بل يحاط بنخبة من الموالين له شخصيا : ذلك الولاء الذي يتغير مع الوقت .

### التحلل التنظيمي :

الواقع أن من التحديات الداخلية الواضحة هو ضعف أو فقدان الاتصال بين القمة والقاعدة فالأحزاب السياسية الجماهيرية في أفريقيا حرضت زعاماتها في البداية على تقوية تنظيمها الداخلي من أجل ضمان ربط القاعدة بالقمة والعكس عن طريق قنوات اتصال ذات اتجاهين من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى ، ولكن من الملاحظ أن الغالبية العظمى من نظم الحزب الواحد - خاصة الثوري منها - بدأت تتحلل داخليا ، ليس فقط على مستوى الفئة الحاكمة كما أوضحنا آنفا ، ولكن أيضا على مستوى الهيكل التنظيمي القومي . لهذا فقد بالتدريج - أو على الأقل ضعف - الاتصال بين القاعدة والقمة وهو الاتصال الذي جاء بالزعامة القومية الى القمة . أي أن الشرعية كانت محققة عن طريق الولاء الجماهيري ولكنها بدأت تذوب تدريجيا .

فتفكك الهيكل التنظيمي للحزب - وهو ما يعرف بالتحلل التنظيمي - بدأ يعمل ضد الوحدة القومية المنشودة . وبدأ يفقد الجماهير حماسها ، وبالتالي تحركها وراء التنظيم السياسي . ومن الملاحظ أن الكثير من الدول الأفريقية لم تعد تدعو المؤتمر القومي للحزب فيها للانعقاد وهو الغرض الهيئة العليا لرسم السياسة العامة في ذلك مثلا ساحل العاج التي لم تدعو المؤتمر القومي بها منذ ١٩٥٩ . كما تركت الفروع في أنحاء الدولة لمعوت أو تمسرت دورها على العمل كمجرد فروع تستخدم ضروريا وقت

الانتخابات مع عدم جلب دماء جديدة للحزب مما أدى إلى الشلل الفعلي  
للتنظيم الحزبي (١)

ولعل أوضح مثال لذلك هو الرئيس الأسبق نكروما ونظام الحزب  
الواحد في غانا ( مؤتمر حزب الشعب ) الذي كان يعتبر قبيل الاستقلال  
سنة ١٩٥٧ مثالا ونموذجاً لنظام الحزب الواحد في نجاحه وتحريكه  
للجماهير ، ولكنه بسبب عدة عوامل على رأسها العاملين السابقين ما  
ليست أن انهيار في عام ١٩٦٦ (٢) . وكذلك الحال بالنسبة للرئيس السابق  
موديبو كيتا وحزبه « الاتحاد السوداني » الذي انهيار عام ١٩٦٨ وأن كان  
قد نظر إليه حتى عام من انهياره على أنه مثال للتنظيم السياسي الناجح .

ويلاحظ أن من أهم أسباب التحلل التنظيمي هو أن اتساع قاعدة  
الأحزاب وضمها للجماعات المتباينة بما فيها أعضاء المعارضة السابقة  
جعل الاختلافات والخلافات تنتقل إلى الحزب مما أسهم في عدم تناسقه  
وعدم تحقيق الاستيعاب اللازم .

١ - عن رأي مدافع عن فكرة نظام الحزب الواحد ولكن معارض لتطبيقه في كينيا  
نتيجة التحلل التنظيمي انظر :

Oginga Odinga, "The Kenya African National Union", in Not  
Yet Uhuru, London: Heinemann Educational Books Ltd., 1968  
pp. 169-72. Reprinted in Mutiso & Rohio, op. cit, pp. 605-6.

٢ - عن رأي فيما حدث في غانا من تحلل تنظيمي وفقدان القدرة على تحريك  
الجماهير انظر :

Selassie, op. cit., p. 166 & R.B. Fitch & M. Oppenheimer, Ghana :  
end of an Illusion, Monthly Review Press, New York & Lon-  
don, 1966 p.73, & K. A. Busia "Democracy & One Party Sys-  
tems" in Mutiso & Rohio op. cit., pp. 462-7, From Africa in  
Search of Democracy, London: Routledge & Kegan Ltd., 1967,  
pp. 123-143.

ولدراسة تحليلية واقعية في هذا المجال انظر :

Henry Bretton, The Rise & Fall of Kwame Nkrumah: A Study  
of Personal Rule in Africa, London: Pall Mall Press, 1967.



**عجز التنظيم عن تحريك الجماهير والمنظمات الجماهيرية التابعة له  
أو المتحالفة معه :**

الواقع ان فقدان الحزب لهذه القدرة يدخل ضمن فشله في السيطرة على اطاره التنظيمي خاصة على المستوى الافقي . وهي تؤدي في النهاية الى عجزه عن كسب ولاء هذه المنظمات الجماهيرية التي تعمل بكافة الطرق الممكنة على الضغط على الزعامة القومية التي قد تلجأ الى استئصال كافة وسائل القهر في مواجهتها مما يفقد التنظيم طبيعته الاستيمالية ويجعله الى اداة قهر .

فما من دولة افريقية الا وشهدت لونا أو الوانا من العصيان المدني ممثلا في الاضرابات والانتفاضات بزعامة بعض الفئات من الشباب خاصة الطلبة وكذلك العمال دون أن يستطيع الحزب أن يواجه ذلك بتحريك المنظمات الجماهيرية التي من المفروض أن يتبعوها وأن تستوعبهم . ففي كثير من الدول الافريقية فقدت تلك الفئات الثقة وبالتالي الولاء في زعامات الحزب عامة والمنظمات الجماهيرية خاصة :

واصبح الكثير من تلك المنظمات الجماهيرية موجودا اسما ولكن بدون فاعلية في العمل السياسي . بمعنى آخر لم تعد تؤدي دورها كطلاب واجنحه افقية حامية للحزب . والدليل على ذلك أن وقوع الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية واستيلاء العسكريين على السلطة يتم بدون مقاومة تذكر من جانب ما كان مفروضا ان يكون طلاب الحزب . حقيقة ان الكثير من هذه المنظمات لعب دورا مؤثرا في حياة التنظيم الحزبي لفقره خاصة قبل الاستقلال وبعده مباشرة ، الا ان عجز الحزب عن الاستمرار في تعبئة شرائح المنظمات الجماهيرية وتحريكها سياسيا استمر في التبريج خماسها ومن ثم فاعليتها :

**النزعات العنصرية والعصبيات القبلية والاقليمية داخل اطار الحزب :**

ومن العوامل التي تسهم في تهديد الحزب الواخذ في افريقيا هو عجز الحزب عن تحقيق الوحدة السياسية والادماج القومي المنشود . فالدول الافريقية بعامتها تعتبر كيانات مصطنعة اوجدها الاستعمار بخدمة لمصالحه ، وهو - كما سبق ان اوضحنا - لم يحرض على وضع امس الدولة القومية ولكنه اوجد أساس الادارة الاستعمارية . فالدول الافريقية مصطنعة بحدود مصطنعة :



وقد سعت الدول التقدمية في أفريقيا الى الاسراع بتحقيق الاندماج السياسي سعيا لهدف بناء الدولة القومية . واعتبر الزعماء القوميون انفسهم « صانعي الدولة القومية الحديثة » في افريقيا . وقد كانت النظم المركزية الثورية اكثر نجاحا في السعي لتحقيق هدف الاندماج السياسي ومحاولة تذويب الاختلافات داخلها مستخدمة في ذلك الحزب . وإن كانت عامة ما تزال بعيدة عن تحقيق ذلك : كما ان هذه الدول الثورية تختلف فيما بينها في مدى النجاح الذي تحققه في هذا المجال : فغينيا مثلا أو مالي تعد اكثر نجاحا في صهر الاختلافات - التي لم تكن حادة تقليديا - عن الكونغو الشعبية مثلا ، التي ينتمي حزبها الواحد - « الحركة الوطنية للثورة » لفئة الاحزاب الثورية ايضا ولكنه لم يتمكن من التغلب على معارضة الجماعات القبلية والعنصرية ولا تخطي الاختلافات الاقليمية التقليدية الحادة بين الشمال والجنوب (١)

ولكن غالبية الدول الافريقية تنتمي للنظم التقدمية التوفيقية التي تقوم اساسا على الابقاء على الاختلافات والعمل من خلالها . ومن الاتجاهات الحديثة التي تقوم على أخذ الحزب للاختلافات القبلية وغيرها في الحسبان وتأسيس تلك الاختلافات ، ما اتبعته تنزانيا من اعطاء العضوية للجماعات القبلية وغيرها الى جانب العضوية الفردية . حيث يسلم الرئيس نيريري تبريرا لذلك بأن تنجانيقا نفسها ليست أمة بسيطة ولكنها تتكون من ١٢٠ قبيلة (٢)

ويبدو واضحا في أفريقيا ان دولها عامة ، بقصر عهدها بالاستقلال ، ما زالت تتنازعها الانقسامات القبلية والعنصرية والاقليمية والاختلافات بينها اختلافات في الدرجة فقط . والحزب الواحد قائم اساسا على وجود تلك النزعات الأولية : وبمعنى اصح يمكن القول بان الحزب في الواقع لم يستطع القضاء على المصالح القبلية أو العنصرية أو الاقليمية ، حيث ان سياسته تمثل انعكاسا لمصالح الجماعات المحيطة بالسلطة المركزية وقد احتفظت الاحزاب في الغالب بقاعدتها العنصرية (٣) . فهناك في العادة ثقل خاص لبعض الجماعات القبلية أو الاقليمية . كما ان المناصب السياسية

Lavroff, op. cit., pp: 112-3.

١ -

٢ - المرجع السابق ص ١١٤ .

٣ - ففي كينيا مثلا يمثل الكيكويو اساس قاعدة «كانو» كما ان الهاولي يمثلون

قاعدة « الحزب الديمقراطي لساحل العاج » .

وفي جامبيا فان الولوف يمثلون اساس الحكومة في ظل نظام «حزب الشعب التقدمي»

خاصة العليا منها تخضع في توزيعها لميزان جساس قائم على أرضيات الانتماءات القبلية والاقليمية وغيرها .

بل ان الانقلابات العسكرية يمكن ارجاع احد اسبابها لتلك النزعات ولكن نجاح الحزب الواحد رهين بالتغلب على المشاكل القبلية والعصبيات الاقليمية وغيرها وهو في الغالب امر ما زال بعيد المذل . وكلما اشتدت حدة الانقسامات وكلما تعددت ، كلما كانت التحديات التي تواجه الحزب أقوى . وبصفة عامة فان الدولة القومية وتحقيق الاندماج السياسى لا يتم بسرعة بل عادة ما يأخذ اجيالا فى اطار من عوامل التغيير الناتجة عن التحريك الاجتماعى ، والدولة الافريقية حديثة العهد بالاستقلال وهى ما زالت بعد فى بداية الطريق .

#### فشل الحزب فى جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية :

أوضحنا ان من أهم التحديات التى تواجه الحزب الواحد فى افريقيا الصراع داخل اطار النخبة الحاكمة خاصة ما يتعلق باحتكار السلطة ودور الزعيم القومى فى ذلك مما لا يترك مجالا لتكوين رجال صف ثان من الزعامة على مستوى الدولة . ويزيد الامر تعقيدا واضعافا للحزب نفسه فشله فى تحقيق دور أساسى من المفروض ان يقوم به وهو جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية .

فالحزب الواحد فى افريقيا اصبح يعانى فى كثير من الحالات من نقص الكوادر السياسية وذلك لعدة اسباب على رأسها من ناحية : انه عند الحصول على الاستقلال - أو عند قيام الحزب الواحد فى الدول التى انشئت فيها بعد الاستقلال - كان الحزب يتمتع بوجود كوادر سياسية على درجة عالية من الكفاءة والولاء السياسى . وقد انتقل الكثير من هؤلاء الى العمل بالجهاز التنفيذى للدولة نتيجة الثقة فى اشخاصهم من جانب الزعماء القوميين والمسئولين عن الحزب وبالتدريج فقدت تلك المجموعة ولاءها للحزب واكتسبت ولاء لمرآكزها الجديدة فى الدولة . ومن ناحية اخرى فان القضاء على المعارضة الداخلية والخارجية اسهم فى تقليل - ان لم يكن سد - الفرص أمام البعض ممن يشك فى ولائهم . يضاف الى هذا ان المسئولين عن الحزب انفسهم بدأوا ينصرفون عن الاهتمام بالحزب والتفكير فى مستقبله الى التفكير فى انفسهم ومستقبلهم ، أى انصرفوا الى تحقيق اهدافهم الشخصية مستخدمين مراكزهم فى السلطة فى تحقيق مكاسب شخصية .

وباختصار فقد كف الحزب في بعض الدول عن ان يكون الوسيلة —  
أو القناة الأساسية لجلب الدماء الجديدة للعمل السياسي أو التوظيف  
السياسي ، حيث ان جزءا من الكوادر الجديدة أصبحت تقوم بدورها  
مباشرة في الادارة دون المرور بالحزب مما افقده الحيوية .

هذا ونتيجة لكافة التحديات الداخلية التي تتبلور في اطار الحزب  
فانه من الملاحظ في افريقيا تعدد محاولات تقوية نظام الحزب الواحد عن طريق  
اعادة تنظيمه . ويبدو هذا اكثر وضوحا كلما تعرضت الدولة والنظام  
القائم بها وكذلك الزعامة القومية لاي تحد أو أزمة داخلية أو خارجية ما  
يحتم عليها اعادة كسب الولاء الشعبي وتنظيمه في شكل الهيكل الحزبي  
بأبعاده الرأسية والافقية . حيث ان نظام الحزب الواحد في افريقيا هو في  
الواقع هيكل للولاء الشعبي ، كما انه هيكل للمشاركة الشعبية في الحياة  
السياسية التي تبدو اهميتها خاصة في وقت الازمات .

وإذا اخذنا مصر كمثال فاننا نجد انه عند حدوث أزمة في العلاقات  
بين الرئيس الاسبق محمد نجيب والرئيس السابق جمال عبد الناصر وجدنا  
ان الاخير انفرد بالحكم وتم تشكيل « هيئة التحرير » سنة ١٩٥٤ ، وفي  
اعقاب العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ تم تكوين « الاتحاد القومي » سنة  
١٩٥٧ ، وبعد الانفصال عن سوريا والبدء في التطبيق الاشتراكي تكون  
« الاتحاد الاشتراكي العربي » سنة ١٩٦٢ . وبعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧  
اعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكي مرة اخرى . وفي اعقاب « حركة التصحيح  
في مايو سنة ١٩٧١ اعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكي من جديد (١) . وأخيرا  
بعد « معركة العبور » سنة ١٩٧٣ جرت محاولات جادة في سنة ١٩٧٥  
لإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي على أسس جديدة تستفيد من  
المحاولات السابقة وتفتح الباب لحرية التعبير في اطار التنظيم الأم بما  
عرف « بتعدد المنابر » .

## الفصل اثناني

### التحديات الخارجية

اتجاهات السخط وعدم الرضا عن الوضع القائم في ظل نظام الحزب الواحد :

الواقع ان عنصر عدم الرضا متعدد الابعاد : فقد يتمثل في اتجاه عام جماهيري كما يتضح من عدم رضا عدة جماعات قد تتعارض في مصالحها ، ولكنها تتفق في عدم رضائها ورغبتها في تغيير الوضع القائم . اذن هي الجماعات ذات المصلحة في عدم استقرار واستمرار الاوضاع في ظل النظام القائم .

#### السخط الجماهيري :

تتعدد اسباب عدم الرضا الجماهيري عن النظام القائم ولكنها تدور بصفة عامة حول :

- عدم الرضا عن السياسة الاقتصادية المتبعة والاضاع الاقتصادية والمعيشية عامة والتي تلقى فيها الجماهير اللوم على النظام القائم بسبب نقص السلع الاستهلاكية الضرورية مثلا أو ارتفاع الاسعار أو اتباع سياسة الادخار الاجباري أو غير ذلك من السياسات « المالتوسية » كما يطلق عليها الاقتصاديون ، وخاصة اذا وضعنا في الاعتبار الثبات شبه التام في الاجور .

- ايضا يعود عدم الرضا الجماهيري الي ما يعرف « بثورة التوقعات المتزايدة » والوعود التي لم تتحقق .

"The Revolution of Rising Expectations"

وهي تفسر بأن الزعامة القومية - في بداية الامر - في تحريكها للجماهير اعطت وعودا ولكنها لم تستطع بصفة عامة تحقيقها . وكانت النظرة السائدة عند محاربة الاستعمار ان رحيله سيؤدي للقضاء على الفقر والمتاعب ويأتي بالثراء والرفاهية (١) ولكن في الواقع فان



الاستقلال جاء بمشكلات جديدة كثيرة وتفاقت الكثير من المشكلات الموروثة (١) . كما نجد ايضا « ثورة التوقعات المتزايدة » في ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن بدافع رفع مستوى المعيشة . فلا شك ان عدم تحقيق اهداف وتوقعات الجماهير يؤدي الى عدم الرضاء من جانبها وبالتالي تنشأ ثورة مضادة للاولى هي « الثورة المضادة للاحتياطات المتزايدة » والسخط .

ولكن اهم ما يزيد من حدة السخط الجماهيري العام على النظام السياسي هو ظهور ما يعرف باسم « البرجوازية الجديدة » بين ما يعرف باسم الصفوة او النخبة الجديدة التي لم تصبح بعد طبقة ولكنها اصبحت ذات مصلحة مادية نتيجة لوضعها السياسي المتميز سواء في الحزب او في الحكومة . ومن الطريق ان البعض استخدم في هذا المجال تعبير « بورجوازية المرتزقة » (٢) على اساس استخدام المنصب السياسي كوسيلة للكسب المادي والثراء الكبير . فالمشكلة في الدول الافريقية هي ان الاختلافات الطبقية لم تنته بل زادت تبلورا وان هذا من اسباب الانقلابات وعدم الاستقرار (٣) .

وبصفة عامة فان عدم وجود معيار محدد واضح لماهية الولاء السياسي للحزب ، ذلك الولاء الذي يعتبر سبيل الترقى الى المناصب العليا للحزب ومن ثم الدولة والتحرك الاجتماعي لاعلى بصفة عامة ، فتح المجال للانتهازية التي اخذت شكل الاستفادة المادية من المراكز السياسية (٤) كما فتح

١ - من ذلك مثلا اهتلاك المرافق العامة ورأس المال الاجتماعي ( الطرق والكباري والجسور وغيرها ) . Benot, 2nd ed, op. cit., p. 304.

٢ - انظر :

وهو يشير ايضا الى انه كثيرا ما تتردد تعبيرات « بورجوازية التجار » وطبقة الشعب في غينيا كما في غيرها .

٣ - يحلل هذا الزاى :

S. G. Ikoku, Le Ghana de Nkrumah. Paris: Maspéro, 1971, pp. 124-26,

Selassie op. cit., p. 9. انظر ايضا :

٤ - العمولات على الخدمات المقدمة اصبحت شائعة في الدول الافريقية وكذلك تملك رجال الحزب وكبار رجال الدولة لسيارات الاجرة . - ومقتبسة المواصفات الرئيسية : Mahiou, op. cit., pp. 328-9. انظر :

المجال أيضا للاعتبارات الذاتية والشخصية في تقييم الأشخاص دون الاعتماد على أسس موضوعية .

وعليه فإن المعاناة والقط ونقص الاستهلاك والدخل في جانب الجماهير لا يقابله معاناة مماثلة من جانب الزعامة على كافة مستويات التنظيم ، مما يؤكد في نظر الجماهير انفصال القمة عن القاعدة ، ويفقد الزعامة الأساس الذي جاء بها للسلطة وهو أنها تابعة من الجماهير ، أي يفقدها ليس فقد حماس الجماهير ولكن أيضا الإحساس بمشاكلها . والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه قد انتشرت قولة ماثورة وهي : « ان الاشتراكية للجماهير والراسمالية للسلطة » . ويلاحظ ان هذا يمثل اتجاها عاما لا يقتصر على الدول الافريقية بل يكاد ان يكون عالميا في الزمان والمكان . ولكن الامر يبدو واضحا للعيان في افريقيا نتيجة انخفاض مستوى المعيشة بها .

ولكن البعض يرد على ذلك بقوله ان الزعامة لها مركزها الادبي الخاص الذي يفرض عليها الظهور بالمظهر اللائق بها كزعامة . وبالتالي لا بد من ان تكون في مستوى معيشي مرتفع يميزها ويكسبها احترام الجماهير ، بالإضافة الى ان الزعماء يعانون أكثر من غيرهم من فئات الشعب نظرا لضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم فلا أقل من ان يعوضوا عن الجهد الضخم المبذول .

ونظرا لان الاغراء المادي على حساب الحزب وبسبب المركز السياسي يؤدي الى نتيجة سلبية هي ابتعاد الزعماء عن الجماهير والعكس صحيح أيضا ، لذلك نجد بعض الاحزاب تقوم بعمليات تطهير مستمرة (١) ونجد ان دولة مثل تنزانيا تحرم على المسؤولين فيها من رجال الحزب

١ - ان الدول الافريقية تفر بمسألة الفساد الساري كظاهرة في الدولة النامية بصفة عامة سواء في الحزب أو الحكومة . وقد اتخذت عدة أساليب لمعالجة هذه الحالة التي استفحلت لدرجة ان الزعماء الافريقيين لم يعودوا ينزلون في بحثها والاشارة اليها علنا . من ذلك السلطات الاستثنائية المعطاة لرئيس الدولة لتطهير الادارة واتشاء محاكم خاصة لمحاكمة المنحرفين ولجان لتحري الوضع . وقد حاول نكروما معالجة الوضع في غانا وذلك بتحديد الا يزيد ما يمتلكه اعضاء الحزب عن منزلين بحيث لا تزيد قيمتهما عن ٢٠ الف جنيه استرليني والا يمتلك أكثر من ميارتين ولكن هذه الشروط اسيء فهمها من جانب الجماهير على أساس انها على حساب

### والدولة الملكية الخاصة (١) .

هذا وبالإضافة إلى السخط وعدم الرضاء الجماهيري العام هناك عناصر معينة على وجه الخصوص تتزعم عدم الرضاء :

### الزعامة التقليدية « والصفوة القديمة » :

كانت هذه الجماعات تتمتع بأوضاع متميزة في ظل النظام الاستعماري أو في ظل النظام التقليدي وتمثل من يملكون "the haves" ولكن نظم الحزب الواحد أضعفت هذا التمييز بل وقضت عليه في بعض الأحيان . حقيقة أن هذا الأمر يتضح أكثر في النظم الأكثر تقدمية عنه في النظم المحافظة ولكن بصفة عامة حتى في الأخيرة فإن تلك الزعامات التقليدية لم يعد لها مجال في أن تؤدي دورا في السياسة على المستوى القومي وأن كانت لم تفقد كل كيائها على المستوى المحلي .

ومن الطبيعي أن تضم هذه الجماعات التقليدية الزعامات التقليدية أو الزعماء التقليديين والأثرياء الذين تأثرت أوضاعهم ، خاصة في ظل النظم

---

المبادئ والشعب وإنها أعلى كثيرا من معدل التثقف . من ناحية أخرى فإن غلبة من طردوا من مناصبهم سنة ١٩٦٩ نتيجة الفساد أعيدوا في العام التالي مما أسهم في القضاء على حكم نكروما . انظر : Hatch, op. cit., p. 111

١ - ينص البند الأول من قرارات إعلان « أروشا » في ٢٦/١/٦٧ - والخاصة بالزعامة في التانو على أن :

١ - أي قائد للتانو والحكومة يجب أن يكون فلاحا أو عاملا والا يكون مرتبطا بممارسة رأسمالية أو إقطاع .

٢ - لا يجوز لأي قائد في التانو أو الحكومة أن يمتلك أسهما في أي شركة .

٣ - لا يجوز أن يتولى أي قائد في التانو والحكومة منصبا رئاسيا في أي شركة

٤ - لا يجوز لأي قائد في التانو أو الحكومة أن يحصل على مرتبين .

٥ - لا يجوز لأي قائد في التانو أو الحكومة أن يمتلك مساكن ويؤجرها للآخرين .

٦ - أنه بالنسبة لغرض هذا القرار فإن تعيين « قائد » يجب أن يتضمن التالي :

أعضاء اللجنة التنفيذية القومية للتانو ، كل أولئك المعيّنين أو المنتخبين

بموجب أي نص من نصوص دستور التانو ، والمستشارين ، والموظفين

العسكريين في الكوادر العليا والمتوسطة ( في هذا المجال فإن « قائد »

يعني أي رجل ، أو رجلا وزوجته أو سيدة وزوجها ) عن إعلان أروشا

انظر :

J. K. Neyrere, Freedom & Socialism, East Africa. Oxford Univ. Press, 1968, pp. 231-50.

الحزبية الثورية ، أى بضفة عامة هم فئة الارستقراطية التى فقدت مكانها المتميز السابق . وهى تسعى جاهدة للوقوف أمام جهود التنمية والتحرير الاجتماعى والتحضر والتحديث حيث تؤدي كل هذه الى تغيير الاوضاع الاجتماعية التى استفادت من تميزها فيه (١) .

### رجال الدين :

ويطلق عليهم « التقليديون الجدد » وترجع معارضتهم الى خوفهم من الاتجاهات الحديثة أو الثورية التى قد تكين - وفقا لأرائهم - على حساب الدين . كما ان التطور والمدنية قللا من سلطتهم التقليدية .

والملاحظ ان الحركات الدينية التى وقفت فى وجه الكثير من نظم الحزب الواحد فى افريقيا كانت عديدة ، على الرغم من ان الكثير من رجال الدين - كاتجاه عام - قد وقفوا من قبل مع الحركات القومية ضد الاستعمار لتصفيته .

والتفسير المنطقى لهذا هو ان تحرك الزعامة القومية ضد بعض زعماء الحركات الدينية ليس تحركا ضد الدين أو الكنيسة كدين أو كنيسة ، ولكنه تحرك ضد أى محاولة انشقاق أو تحد للزعامة القومية والحزب القائم . أى انه عبارة عن مواجهة ومهاجمة لحركة سياسية تتخذ من الدين ستارا لتحدى النظام القائم فى محاولة لجعل نفسها بمثابة معارضة فى دولة لا تقبل قيام حزب معارض أو مبدا المعارضة المنظمة فى أى صورة كانت . وتبدو مناهضة رجال الدين اكثر وضوحا فى النظم الحزبية الثورية المركزية وهى النظم التى تأخذ بالاشتراكية التى عادة ما يفسرها رجال الدين بانها ابتعاد عن الدين نفسه (٢) .

### التجسار :

ان التجسار هم من اهم الفئات التى اتفقت مصالحها مع الفئات الاخرى ممثلة فى الزعامات التقليدية والدينية فى تحدى النظام القائم أو .

Kebeschull, op. cit., 151-2.

١ - انظر :

٢ - لمزيد من المعلومات راجع :

Horeya T. Megahed, "Socialism and Nation-Building in Africa", in Studies On Developing countries, No 36, Budapest: Center for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Sciences, 1970, pp. 5-34.



عدم الرضا عنه ، مع ان هذه الفئة كانت من اهم مؤيدي الحركات الوطنية ضد الاستعمار .

وقد يبدو هذا الموقف منطقيا اذا اخذ قى الاعتبار ان تأييد التجار للحركات الوطنية كان يرجع لرغبتهم في الحصول على المكاسب الاقتصادية التي كان يستأثر بها الاوربيون أو الاقليات الآسيوية المستوطنة .

ولكن اتجاء الدول الافريقية للاشتراكيات باتباعها للتخطيط وتدخل الدولة لم يحقق للتجار الهدف المادى المنشود وبهذا اعتبروا من أهم جماعات المصالح ويبدو موقفهم اكثر وضوحا في النظم الاكثر ثورية التي اخذت بالتطبيق الاشتراكي ، وحدث بها التأميم وكبر حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص . لذلك نجد التجار كثيرا ما يمولون محاولات تغيير النظام القائم (١) .

#### المثقفون (٢) :

الواقع ان هؤلاء كعنصر عدم رضا لا يمثلون جماعة واحدة أو اتجاهها واحدا بل يمثلون على الاقل اتجاهين متعارضين . فعنصر عدم

١ - ومن احدث التطبيقات في هذا المجال ما تم مؤخرا في تنزانيا حيث أعلن رئيس وزرائها - رشيد كواوا في يونيو ١٩٧٦ مرسوما باغلاق كافة المحال التجارية التي تقع في نطاق مزارع الدولة ومواقع الصناعات التي تمتلكها وكذلك في القرى الجماعية Ujamaa . على أن يشجع السكان المحليون والعمال في تلك المناطق على إقامة محال تعاونية لتحل محل تلك التي تقرر اغلقها وتساعدهم في ذلك الحكومة . والاساس وراء هذا الاجراء هو الفلسفة الاشتراكية التي تأخذ بها تنزانيا منذ اعلان اروشيا في ١٩٦٧ ، والمبرر الرئيسى لمحاولة التخلص من الوسطاء في التجارة هو النظر الى التجار على انهم « لا يضيفون قيمة الى السلع التي يحققون ربحا منها ، وانهم لا يسهمون في التنمية الاقتصادية وانهم باختصار مستغلون » . ويبدو ان هذه خطوه مبدئية في تأميم كافة المحال والمؤسسات التجارية والتجارة بصفة عامة . وقد سبق أن رفضت السلطات في إقليم موانزا اعطاء رخص جديدة أو تجديد رخص بعض التجار بعد انتهائها .

لمزيد من المعلومات انظر : Africa, No 58 (June, 1976), pp.77 & 80.

٢ - ويستخدم مفهوم المثقف في افريقيا بمعنى واسع للغاية ليشمل من يعرف القراءة والكتابة باللغة الرسمية الاجنبية وتلقى لذلك ولو النذر اليسير من الدراسة . ولمزيد من المعلومات انظر :

Shlomo Avineri, "The Afro-Asian Elites" in Kobschull, op. cit., pp.179-183 & Edward Shils, "The Intellectuals in the Political Development of the New States", in Kobschull op. cit., pp. 171-9, esp. 173.

الرضا قد يكون من بعض العناصر المتطرفة الى اليمين أو المتطرفة الى اليسار : فالاولى قد ترى ان النظام قد سنار بخطوات سريعة ضد المفاهيم والقيم الموروثة للمجتمع في محاولة الاخذ بسبل المدنية والتنمية . وهي قد تهاجم النظام لا تباعه الاشتراكية أو غيرها بصفة عامة وتعمل على المناداة بالعودة لعصر ذهبي مضى من القيم والمعنويات وغير ذلك .  
اما الثانية : فتمثل تطرفا مضادا يتزعمه البعض ممن يتميز بميول يسارية . وهو ينادى بأن النظام لم يسر بالدرجات السريعة المطلوبة في احوال التغييرات الجذرية في المجتمع في معركة التنمية .

والجدير بالذكر أن كلا من الاتجاهين يرتبط عاطفيا ويتأثر بنموذج مستورد ويحاول كل اتجاه ان يجعل السياسة الخارجية والداخلية للدولة تتمشى مع الاتجاه المنشود . كما أن كل اتجاه غالبا ما يرتبط أعضاؤه بعناصر عدم رضا من الشرائح الاجتماعية التي ينتمون اليها : فالاتجاه اليميني عادة ما ينادى به أبناء من كانوا يملكون الجاه أو المال من قبل أو من يملكونه حاليا ويخشون عليه من الضياع ، والاتجاه الآخر ينادى به البعض من أبناء الطبقات الكادحة من الذين بدأوا يتحركون اجتماعيا لاعلى بحكم عوامل التحريك الاجتماعى وعلى رأسها التعليم ومن ثم يرغبون في التغيير السريع في المجتمع الذى يحركهم لاعلى (١) . وعلى الرغم من أن هذين الاتجاهين متعارضان الا أنهما يمثلان عنصرا هاما في عدم الرضا بين فئات الشباب المثقف .

وقد زاد الامر تعقيدا تلقى بعض الطلبة الافريقيين تعليمهم في الخارج في الدول ذات الاتجاهات المتعارضة . وبهذا تزداد حدة الصراع في مواجهة النظام السياسى القائم . ونجد هذا واضحا في الدول الناطقة بالفرنسية والتي تعلم الكثير من ابنائها في فرنسا - « الدولة الام » . وكذلك الحال مع من تلقوا تعليمهم في الدول الاشتراكية .

هذا وفي مجال بحث المثقفين والشباب عامة ، وموقفهم من التنظيم السياسى في اطار نظام الحزب الواحد توجه أهمية خاصة للطلبة . والطلبة لا يدخلون في مفهوم المثقف بالمستوى العالمى المتعارف عليه ،

ولكنهم في أفريقيا يعتبرون كذلك (١) . فالطلبة لهم من جمباس الشباب ما يجعلهم يتدفعون في التعبير عن رأيهم ورأي الكثير من العناصر الأخرى التي قد لا تجهر به . كما أن تجمع الطلبة في الجامعات والمدارس يسهل عملية تعبئة الشعور العام لديهم . وما من دولة أفريقية إلا شهدت اضطرابات واضطرابات طلابية انتهت في الكثير من الحالات بتوقيف الدراسة لفترة .

ولكن على الرغم من ذلك فإن الانضباط متوفرة في النهاية نظرا لاعتبارات معينة مثل تحكم الدولة في التعليم وارتباطه بها وأيضا استخدام أساليب القهر بكافة درجاتها ضد الطلبة .

وهناك ثلاث ملاحظات في هذا الشأن : أولها : أن اتجاهات عدم الرضا السابق الإشارة إليها في أوساط الطلبة نجدها بنفس توجهاتها بين الشباب بصفة عامة خاصة من الخريجين والعائدين الجدد . إلا أن توظيف هؤلاء في الوظائف المتاحة - وهي حكومية أساسا - يخدم تدريجيا « الاندفاعية الطلابية » فيهم . وقد يظل عدم الرضا قائما ولكنه في العادة لا يأخذ الشكل المفتوح الواضح الصريح الذي يتخذه غير الراضين من الطلبة من تنظيم الاضطرابات والعصيان وغيرها

فالموظفون العموميون يمثلون في أفريقيا من وجهة نظر الحكومات الأفريقية النامية واحدا من أهم الجماعات التي تطالب بصفة مستمرة بالزيادة . فقد اكتسبوا الكثير من العادات الأوروبية وعندهم الرغبة في الحياة المريحة الرغدة ويمثلون في العادة جبهة يمينية معارضة للحكومة وذلك في المناطق الناطقة بالإنجليزية أما في المناطق الناطقة بالفرنسية فالموظفون العموميون يمثلون اتجاه يساريا أكثر (٢) . من ناحية أخرى يلاحظ أن التركيز على الطلبة بالذات كقوة أساسية من الشباب لأنها أكثرها تحركا من الناحية الاجتماعية . فشباب الزيف لا يتصور تدخلهم في نفس النموذج المذكور حيث أنهم لا يمكن أن يصلوا إلى وعي وتحريك المثقفين من الطلبة .

١ - ولزيد من المعلومات عن القوى الاجتماعية الجديدة والتغيرات التي تنتج عن التقدم والتحديث انظر : د . عبد الملك عودة . سنوات الحسم ، مرجع سابق خاصة ج ٧٩ - ١١٤ .

٢ - انظر : Zolberg, Creating Political Order, op. cit., p, 71.



ومن ناحية ثالثة : إن الطلبة كثيرا ما يجدون حليفيا لهم في العمال الذين ينتشر عدم الرضا بينهم - خاصة عمال المرائى والسكك الحديدية بالإضافة الى عمال المناجم في الدول التي يتوافر فيها التعدين - وكان العمال عامة يمثلون أهم أسلحة الحركة الوطنية ضد الاستعمار . فتجمع العمال يسهم في تراكم عدم الرضا كما أنهم من أكثر العناصر تحريكا نتيجة تركهم بيئتهم المحلية ، وكثيرا ما لا يستجيبون لنداء النقابات - التي تعتبر حليفة للحزب - لزيادة الانتاجية وعدم اثارة الشغب . فكثير من أعضاء النقابات العمالية يشعرون بالمرارة وبأن الفئة التي نعت منهم ووصلت الى السلطة أو ارتبطت مصالحها بها خانتهم نتيجة روح البورجوازية (١) .

ومع أن الاضرابات مفعوعة في الدول الافريقية في ظل نظام الحزب الواحد بصفة عامة إلا أن ما من دولة افريقية الا وشهدت في ظل نظام الحزب الواحد اضرابات عمالية وتجمهرات تعبيراً عن عدم الرضا . . . وراء ذلك على وجه الخصوص الرغبة في رفع الاجر وانتقاد بعض التصرفات الشخصية للزعماء السياسيين أو انتقاد بعض اتجاهات السياسة الداخلية أو الخارجية . يضاف الى هذا أن حركات التخمر تجاءت ببعض زعامات عمالية الى السلطة الامر الذي أصبح في حكم النادر حالياً في افريقيا بسبب عودة المثقفين « الجدد » الذين يمثلون « النخبة الجديدة » ويتطلعون لشغل المناصب السياسية وأخذ فرصتهم في هذا المجال .

ولكن يزيد الامر تعقيدا بالنسبة لعدم رضا فئة المثقفين العلمانيين في العمل السياسي انه « لم يعد هناك الكثير المتبقى من الكعكة » ليرضى القادمين الجدد من المثقفين (٢) - خاصة ممن حصلوا على التعليم العالي وحملة الشهادات العليا . فالدول النامية مثلت ارضا بكرى في المجال السياسي وبالتالي في الجيل الماضي استطاع القلة من المثقفين من « الصفوة الجديدة » في ذلك الوقت - والكثير منهم من مدرسى مراحل التعليم الاولى ورؤساء النقابات العمالية أو حتى كتبة في ظل النظام الاستعماري - ان يصبحوا في غضون سنوات قلائل وزراء بل رؤساء وزراء أو حتى رؤساء دول وبالتالي فقد سيطر على الحياة السياسية

٢ - المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٧٥ .

٣ - عن رأى مشابه انظر :

Willner & Willner, op. cit., p. 169.



المثقفون بالمفهوم الذي عرف في ظل النظام الاستعماري حيث التعليم والمتعلمون محدودون . ولكن زيادة عدد المتعلمين والمثقفين حتى بالمستوى العالمي لم يقابله زيادة عدد فرص المناصب السياسية وبالتالي بدأت تحدث الفجوة ومن ثم عدم الرضا . فالتعدد الحزبي في رأي الكثير من هؤلاء كان قد فتح المجال لهم للتخرك نتيجة لاتساحة الفرصة للتغيير في شأغلنى المناصب السياسية .

ويبدو أن الحلقة مفرغة وأساسها الصراع بين أجيال المثقفين : فالسياسة الافريقية سيطرت عليها منذ نهاية الحكم الاستعماري النخبة أو الصفوة الجديدة من الزعماء الشباب - بمقياس ذلك الوقت - وقضوا بذلك على أجيال الزعامات التقليدية من الكبار نسبيا وقدامى المثقفين المحالفين معهم - وقد مثل كل هؤلاء « الصفوة القديمة » . ولكن يبدو أن تلك السياسة أصبحت حاليا مطمحا لجيل جديد من الشباب المثقف .

الآن الزعماء الحاكمين طوروا شريعة الحكم ، وأصبحوا يعتبرون أنفسهم « الكبار » الذين لايجب أن يتناول أو يتطلع الى سلطتهم « الصغار » . من الشباب . ومن الملاحظ أن المعروض من المثقفين قد زاد كثيرا عن الطلب فيما يتعلق بالمناصب السياسية وبالتالي فالنتيجة هي تبادل عدم الرضا والانتقادات : فالزعماء السياسيون ينظرون الى القادمين الجدد من المثقفين الشباب على أنهم غير عمليين ومثاليين ونظريين وأن نظرتهم سطحية للأمور نتيجة لعدم درايتهم بحقيقة الأوضاع والمشاكل السياسية ونقص الخبرة . بينما المثقفون من الشباب عادة ما يتهمون الزعماء السياسيين على كافة المستويات بأنهم فقدوا حماسهم وثورتهم ووطنيتهم التي وضحت في مواجهة الاستعمار حيث أفسدتهم السلطة والرغبة في الاستمرار في الاستحواز عليها تأكيداً لمطامحهم الشخصية (١) .

---

١ - كثيرا ما يتردد في إفريقيا تعبير « بورجوازية الوظيفة العامة » ، انظر :  
Mahiou, op. cit., p. 372.

## العسكريون :

الواقع ان رجال الجيش هم أهم عناصر عدم الرضا حيث انهم اكثرها خطورة ، فبيدهم القوة العسكرية التى يمكنها ان تطيح بالنظام القائم . وعلى هذا فلا عجب اذا ما وجدنا فى كثير من الدول مبالغة فى الخرص على استيعابهم فى الحياة السياسية وارضائهم ماديا ومعنويا .

هذا ويرى الكثيرون ان الانقلابات العسكرية كانت اكثر نجاحا فى الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد وهناك من يرون العكس (١) . ويبدو ان مبعث الخلاف بين الرايين هو اختلاف الفترة الزمنية التى ركز كل من الفريقين عليها دراسته . فالرأى الاخير جاء نتيجة تحليل فترة سابقة على فترة الرأى الاول . فضلا عن ان ظهور الانقلابات العسكرية بصورة اكثر وضوحا فى دول الحزب الواحد حاليا يرجع الى ان الاخيرة اصبحت تضم الغالبية العظمى للدول الافريقية .

الا اننا من ناحيتنا لانرى وجود علاقة ارتباط قوية بين مدى نجاح الانقلابات العسكرية وطبيعة النظام الحزبى القائم فى الدولة . فالانقلابات العسكرية ليست قاصرة على دول الحزب الواحد ولا هى انجح فيها من دول التعدد الحزبى . فوجود فراغ سياسى ، وضعف السلطة ، وفقدانها المشروعية خاصة فيما يتعلق بولاء الجماهير وارتباطها فى اطار من التغير الاجتماعى وعدم الرضاء الجماهيرى يفسح المجال واسعا امام الانقلابات العسكرية التى قد تطيح بالنظام القائم : سواء اكان نظام حزب واحد او تعددا حزبيا او حتى لا حزبيا عسكريا او مدنيا .

فالانقلابات العسكرية تنمو فى اطار عام من عدم الرضا الجماهيرى وهو ما يؤدى فى العادة الى نجاحها . بحيث يصبح مخططو الانقلابات وقادتها غير راضين بصفة عامة عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية

---

١ - عن الرأى الاول انظر :

Benot, 2nd, op. cit., p. 370.

وعن الرأى المخالف راجع :

Mehden, op. cit., pp. 59-61.

فى الدولة أو الفساد الادارى وعدم كفاءة الزعماء المدنيين (١) ، وبصفة خاصة عن اغفال مكانتهم وهويتهم : فرجال الجيش يعتبرون أن السياسيين المدنيين قد فشلوا فى واجبات ومسئوليات السلطة (٢) وانهم بهذا يسهمون فى الانقاص من هبة ومكانة الدولة . وعليه فهم يرون أن عليهم مهمة وطنية اساسية هى تحقيق ما فشل فى تحقيقه غيرهم من الزعماء المدنيين

وهناك عدة عوامل تسهم فى خلق جو من السخط وعدم الرضا بين رجال الجيش عن النظام القائم نذكر من أهمها :

أن كثيرا منهم - خاصة الكوادر العليا والاكبر سنا - قد خدم فى الجيوش الاستعمارية . وبالتالي فلهيهم ولاء - بحكم اعدادهم العسكرى - للدول الاستعمارية السابقة وعليه فهم لا يرغبون فى اتباع النظام القائم لسياسة قد تكون مغادية لتلك الدول مما قد يكون من شأنها اساءة العلاقات معها . كما تجدر الاشارة فى هذا المجال الى سخط المحاربين القدماء من الحكومات القائمة فى حالة أى تأثير لعلاقاتها مع الدول الاستعمارية السابقة التى يعتمدون عليها فى معاشاتهم .

ومن ناحية مقابلة ، نجد أن صغار الضباط كثيرا ما تكون لديهم روح الثورة والاندفاع كما انهم يمثلون شريحة اجتماعية لم يكن لها فى الغالب تميز تقليدى وبالتالي فان انتفاضتهم ضد النظام القائم تحمل فى طياتها ايضا انتفاضتهم ضد الكوادر العليا وزعامات الجيش ممن يتهمونهم بالفساد والرجعية والجهل . كان الانقلابات العسكرية وعدم الرضا يرجعها البعض لاسس اجتماعية حيث يتزعم الانقلابات صغار الضباط أى حتى الصف ضباط .

ومن ناحية أخرى فان هناك نزعات وانتماءات قبلية واقليلية تجد صدىها لدى رجال الجيش . حقيقة أن الجيش يعتبر من أهم عوامل التحضر والتعبئة والتحرك الاجتماعى فى محاولة لصهر الاختلافات

---

Kebshull, op. cit., p. 155.

١ - انظر

وعن رأى بعض قادة الانقلابات العسكرية والزعماء فى اسبابها انظر :  
Minogue & Molloy, op. cit., pp. 345-376.

Cowan, The Dilemmas of African Independance, op. cit., - ٢  
p. 21.

الموجودة في المجتمع الا أن هذه الاخيرة ما تزال قائمة في افريقيا بين رجال الجيش ويزكى منها وجود نزعات عنصرية وعصبية قبلية واقليلية في اطار الحزب نفسه وحول الزعامة القومية مما يعطى ثقلا لتلك الجماعات المحيطة بالسلطة . فالانتفاضة من جانب بعض رجال الجيش قد تكون ضد سيطرة بعض الجماعات القبلية أو اللغوية أو الدينية أو الاقليمية على السلطة . وهى عنصر اساسى فى بعض حالات الانقلابات العسكرية بصرف النظر عن النظام القائم - أى قد تكون فى ظل نظام حزب واحد أو غيره . فقد كان عامل الاقليمية أساسا فى الانقلابات العسكرية المتوالية فى نيجيريا سنة ١٩٦٦ .

يضاف الى هذا أن تدريب واعداد رجال الجيش فى الدول الاوربية وغيرها ذات الاتجاهات المختلفة جعل كل فريق يحمل معه نوعا من الولاء الثقافى للدول التى تتلمذ فيها ، وبالتالي فإن كل فريق يتوقع زيادة تدعيم العلاقات بين دولته وتلك الدولة . وتبدو أهمية هذا العامل بالذات إذا أخذنا فى الاعتبار أن الدول الافريقية حديثة الاستقلال لم تعرف فى الغالب الاكاديميات العسكرية الا حديثا وبالتالي فقد اعتمدت على الخارج أساسا فى التعليم العسكرى .

ولكن أهم عنصر من عناصر عدم الرضا بين رجال القوات المسلحة عامة يمكن ارجاعه الى اغفالهم وانتقاص هيبتهم نسبيا نتيجة الاهتمام برجال الشرطة وعلى وجه الخصوص الاهتمام بافراد الجيش الشعبى والحرس الوطنى وطلائع الشباب الذين يعدون لاستخدامهم لموازنة القوة الكامنة للجيش ، وكثيرا ما يستاءون من مساواة الآخرين بهم فى المرتبات أو المزايا والمكافآت أو غيرها .

وباختصار يمكن القول بأن الانقلابات العسكرية هى تعبير عن عدم الرضا وبالدرجة الاولى من جانب رجال الجيش فى جو من عدم الرضا الجماهيرى والمناخ الملائم للانقلابات هو مناخ مشاكل التنمية الاقتصادية وفشل النظم القائمة فى مواجهة المشاكل الاقتصادية بصفة عامة ومشاكل العسكريين بصفة خاصة .

#### التحديات من خارج الدولة :

نظرا للتقدم التكنولوجى الحديث وتطور وسائل الاتصال فإن تأثير وتأثر مناطق العالم ببعضها البعض اصبح كبيرا فالقواصل والحوافز الطبيعية والجغرافية بين بلاد العالم لم يعد لها نفس الاهمية والخطورة التى



كانت لها قبل تطور وسائل المواصلات والاتصال ، لذلك نجد انه على الرغم من رحيل الاستعمار عن افريقيا الا انه بصورة الجديدة يحاول ان يجعلها مرتعا خصباً له . فالدول الكبرى تحاول استمالة الدول النامية الى جانبها وذلك بفنشر ايدئولوجيتها في الدول المستقلة حديثاً ، أو على أقل تقدير نراها تسعى للمحافظة على ولاء هذه الدول ، وضمن ما يحقق هذا الولاء من الناحية السياسية هو كسب الحكومات القائمة الى جانب الدولة صاحبة المصلحة .

ومن هنا فانه من الطبيعي في عالم تتصارع فيه الايدئولوجيات والمصالح القومية الخاصة بالدول ، وبالذات بين الدول الكبرى ، ان تتعرض الانظمة القائمة للتدخل بطريقة أو بأخرى في محاولة لكسبها والحصول على ولائها وان لم يكن ذلك ممكناً فبمحاولة الاطاحة بها والقضاء عليها .

ومن البديهي ان تكون النظم الثورية موضع تحد من الدول الغربية وان تكون النظم المحافظة موضع تحد من الدول الشيوعية ، فقد اصبح شائعاً حدوث محاولات التدخل من جانب دولة كبرى أو غيرها لتأييد وتدعيم وتمويل انقلاب ضد نظم قائم في دولة افريقية معينة . ولكن القول بأن النظم الثورية في افريقيا تتعرض لضغوط الدول الغربية وان النظم المحافظة تتعرض لضغوط الدول الشيوعية هو قول تنقصه الدقة . فالواقع ان النظم التي درج على تسميتها بالنظم الثورية في افريقيا هي ثورية فقط على المستوى الافريقي، ولكنها فعلاً ليست ثورية بالدرجة الكافية من وجهة نظر الدول الشيوعية التي تهدف الى دفعها الى أقصى درجات ومراحل الثورية .

ومن ناحية فقد تعرضت معظم الدول الثورية « بالمفهوم الافريقي » لمحاولات قلب نظام الحكم فيها ، ليس فقط من جانب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ولكن ايضاً من جانب الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي والصين . ونفس الامر ينطبق على الدول ذات النظم المحافظة وفقاً للمفهوم الافريقي . ولقد اصبح من المعروف ان الدول مختلفة الايدئولوجيات مع اختلافاتها هذه واحتلاف اهدافها الا انها في الكثير من الحالات تعمل على احداث انقلاب للنظام القائم تأكيداً لمصالحها .

والخلاصة ان نظام الحزب الواحد في افريقيا لا يواجه فقط تحديات من داخل الدولة ولكن ايضاً يواجه تحديات خارجية . وكثيراً ما تستغل العناصر غير الراضية عن النظام القائم ، من قبل دولة اجنبية لها مصلحة في قلب نظام الحكم . ومن الملاحظ ان هذا التدخل الاجنبي لا يقتصر على الدول غير الافريقية ولكنه قد يكون من قبل دولة افريقية ذات مصلحة في تغيير النظام القائم في دولة افريقية اخرى لسبب أو لآخر .

# خاتمة

وبعد فإن الدول الأفريقية حديثة الاستقلال وادت فى أزمة حقيقية وليست متوهمة : أزمة بناء الدولة القومية . فهى - أى الدولة الأفريقية - عبارة عن تعبير قانونى وفراغ سياسى أى إطار سياسى داخلها العديد من الجماعات المختلفة قبلية ولغوية ودينية وإقليمية . والفرد بصفة عامة ولاؤه الاسمى لا يكون للدولة ذاتها بل لتلك الجماعات الأولية داخلها . الامر الذى يعيد الى الازمان ما كانت عليه أوروبا بخروجها عن النظام الاقطائى ، هذا بالإضافة الى أزمة الحاجة الى تركيز الجهود للتنمية الاقتصادية واللاحاق بركب التقدم تلك الأزمة التى تمثل قاسما مشتركا بين الدول الأفريقية كافة سواء الحديثة الاستقلال أو الاقدم .

وكما هو الحال فى أى أزمة فإن الدول الأفريقية - مثل غيرها فى وقت الازمات - فى حاجة الى تركيز السلطة . وهى فى حاجة لإطار حديث قومى موحد ليحل محل التنظيمات التقليدية ويجذب ولاء الافراد بعيدا عنها . والحزب الواحد كان الجواب المنطقى ، تؤهله لذلك طبيعته الجماهيرية واسسه القائمة على الاستمالة والإقناع الشعبى لجذب الافراد فهو ظاهرة حديثة يتضمن تنظيمها مستقرا يتمتع بدرجة من التأثير والعضوية الشعبية ويأتى استجابة لعدة ابعاد لازمات متعلقة بالتحديث السياسى - بمعنى المتمددين ومجارات روح العصر - على رأسها الشرعية ، والادماج والمشاركة . وتبدو أهمية الحاجة اليه خاصة بظهور النظم التقليدية بما تضمنته من شرعية وادماج ومشاركة محدودة (١) .

ومن الملاحظ ان الدول الأوروبية التى تقوم ايدىولوجيتها على الليبرالية الغربية والتعدد الحزبى شهدت أثناء الازمات والحروب خروجا على هذه المبادئ والاعتماد على سلطة شخصية والحكم بمراسيم دون الالتزام بمبدأ فصل السلطات أو غيره من الاسس التى تعتبر دعامة لنظمها (٢) . حيث

١ -

Carl J. Friedrich, Man & His Government, New York: Mc Graw Hill, 1963, p. 508, 514 & Joseph La Palombara & Myron Weiner, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton Univ. Press, 1966, p. 18.

٢ - فالملكة المتحدة مثلا - مهد الديمقراطية الليبرالية الغربية - شهدت أثناء الحرب العالمية الثانية توقف الأحزاب السياسية .

الازمات تملئ ضرورة سرعة اتخاذ القرارات وعدم امكانية الجدل والنقاش .  
كما ان الدول التي لديها نظام حزبي مستقر اليوم كانت في مستهل حياتها  
دول حزب واحد (١) .

وباختصار فان التركيز في الدول النامية عامة وافريقيا خاصة على  
الدور الوظيفي للحزب الواحد في كونه يستخدم كإطار تنظيمي موحد يساعد  
على تحقيق دور أساسي في تحريك الجماهير وهذا في الواقع وراء انتشار  
نظام الحزب الواحد ليصبح حقيقة ، الامر الذي وان كان أكثر وضوحا  
وانتشارا في افريقيا الا انه لا يقتصر عليها ويمتد بصفة عامة للدول النامية  
الاخرى (٢) في آسيا وامريكا الجنوبية وان كان بدرجة أقل . ولكن بقدر جدة  
الازمة في الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، بقدر الحاجة الى هذا النظام  
وانتشاره .

ونظام الحزب الواحد في افريقيا لم تملئه نظرية سابقة أو عقيدة ثابتة  
"dogma" حيث أن وجود الحزب الواحد كتطبيق سبق وجود نظرية  
له (٣) . فوجود مثل هذا النوع من النظم أملت في الواقع احتياجات ما بعد  
الاستقلال وضرورة استمرار تعبئة الجهد وراء الزعامة القومية والنظرة  
التي رأتها تلك الزعامة لدورها في الدولة وبالتالي لنظريتها للتنظيم السياسي  
كوسيلة لتحقيق أهدافها في تعبئة الجماهير وتحقيق الانساج السياسي على  
مستوى الدولة .

فنظام الحزب الواحد ينظر اليه خاصة من جانب الزعماء الافريقيين  
على انه رمز الاستمرار ومصدر الاستقرار بعد الاستقلال ومن ناحية واقعية  
انه عماد تنظيمي منطقي لاستمرارهم في السلطة . والمشكلة ليست في النظرة  
للدور الذي يأمل القيام به ولكن في التطبيق الفعلي حيث يواجه العديد من  
التحديات ومع ذلك فان القليل من الدول هي التي استطاعت التغلب على  
وجوده أو حاولت مؤخرا ادخال بعض التعديلات فيه بما يتماشى مع روح  
التطور .

١ - فالولايات المتحدة الامريكية في بداية تكوينها لم يكن بها سوى الحزب  
الفيدرالي قبل أن يتكون الحزب الجمهوري والآخر ظل يعمل وحده بلا شريك أو  
منافسة حزبية بعد انهيار الاول قبل ظهور حزب ثان . كما ان المملكة المتحدة  
ذاتها بدأت بحزب واحد في ظل جيمس الاول وهو حزب الـ "Puritans"  
لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق .

٢ - عن انتشار نظام الحزب الواحد في الدول النامية عامة انظر :

Mehden, op. cit., pp. 49-71.

٣ - انظر . Duverger, 2o ed., op. cit., 87 & Mahiou, op. cit., p. 155.



هذا ومع ان الدول الافريقية قد اتبعت نظام الحزب الواحد الا انها طوعته ليتماشى مع احتياجاتها : فالاطار قد يتشابه مع غيره من نظم الحزب الواحد ولكن المضمون يختلف . كما ان التطبيق العملى يختلف عن الاساس النظرى ، حيث ان الاخير لا يعطى صورة صحيحة فى افريقيا . فهناك كما اشرفنا الكثير مما قيل عن ان الدول الافريقية قد سارت بخطوات حثيثة للاخذ بالنظام الشيوعى او النظام النازى او الفاشى لانها اخذت بنظام الحزب الواحد ، ولكن هذا القول تنقصه الدقة العلمية ، حيث ان هناك بعض الخصائص العامة لنظام الحزب الواحد فى افريقيا - على الرغم من الاختلافات الواضحة بين دولها فى تطبيقه - توضح وجود تميز خاص للدول الافريقية ، بحيث لا يمكن ادخالها فى الاندماط التقليدية لدراسة نظم الحكومات

فالاخذ بنظام الحزب الواحد فى افريقيا لم تمله اعتبارات عقائدية. او نظريات جامدة بل املته ضرورات ملحة . فالزعماء الافريقيون عامة اثبتوا انهم تجريبيون عمليون وليسوا بنظريين : وقد جاء اتجاهاهم نحو الاخذ بالحزب الواحد باطراد تاركين التعدد الحزبى ، نظرا لان الاول يتماشى مع متطلبات تحقيق الوحدة السياسية او المحافظة عليها ومع خلق التنمية الاقتصادية او الاسراع بها . فالحزب الواحد نظر اليه على انه الوسيلة الاساسية لتحقيق هذه الاهداف . ولكن مفهوم الحزب الواحد صبح بصيغة جماهيرية فأصبح فى الواقع بمثابة حزب داخل قاعدة شعبية عريضة . او حزبا قاعدته شعبية عريضة . فهو غير قائم على الانتقاء الدقيق للاعضاء وفى اول الامر لم تكن هناك شروط تذكر ، وحتى ببداية اتجاه بعض الدول - من ذلك غينيا وتنزانيا مثلا - للاهتمام بالتروعية الخاصة بالاعضاء لا بالناحية العددية المحضة فان استحداث مثل هذه الشروط لم يغير من الامر شيئا لانها لم تطبق بحذافيرها . والعضوية فى ظل نظام الحزب الواحد فى افريقيا تتمشى فى عموميتها مع المتطلبات العامة لممارسة حق الانتخاب العام .

وفى محاولة للوصول الى الجماهير وتحقيق السيطرة على كافة اجزاء الدولة ، فان نظام الحزب الواحد فى افريقيا وجد فى نمط الحزب الشيوعى اللينينى ما يمكن ان يسترشد به : فمنه اخذ الهيكل والاطار ودوره فى تعبئة الجماهير كما اخذت الكثير من المفاهيم والشعارات المستخدمة ، فبدأت الجماهير الافريقية تتعلم وتردد كثيرا من المفاهيم الجديدة عليها - مثل المركزية الديمقراطية ، والمكتب السياسى ، واللجنة المركزية ، والثورة المضادة والنقد الذاتى وغيرها - ولكن هذه المفاهيم ظلت بدون فاعلية حيث بعدت فى التطبيق عن معناها الاصلى . فالاطار الواحد والهيكل المتشابه



نتيجة الأخذ بالتنظيم الهرمي وهيراركية السلطة والمركزية الديمقراطية يخفى وراءه تجللا تنظيميا .

فالدول الأفريقية التي استقلت بسرعة وبصورة لم يشهدها التاريخ من قبل تعتمد على الشخصيات والرموز وتستفيد من جعل الزعيم القومي رمزا حديثا ليحل في أذهان الجماهير محل الزعماء التقليديين ولكن على المستوى القومي . فوجود الزعامة الكاريزمية أصبح ظاهرة شائعة في أفريقيا المستقلة ولعل أهم ما أسهم في رفع الزعيم القومي في انظار الجماهير هو انه جاء بالاستقلال أو التحرر من السيطرة الأجنبية .

فالزعيم القومي هو رمز الاستقلال ورئيس كل من الحزب والدولة ويده السلطة العليا بها والشخصيات في أفريقيا وعلى رأسها الزعيم القومي عادة ما تحجب السلطة السياسية عن الحزب . وأعلى الأجهزة التنفيذية للحزب يتمثل بها الثقل الخاص للزعيم القومي ( رئيس الحزب ورئيس الدولة ) . ولكن الزعيم القومي لا يحكم بمفرده فهناك دائما المحيطون به الدائمون التغير في العادة حيث أن هناك عدم استقرار في الفئة الحاكمة في الدول الأفريقية عامة . فالاتجاه في الدول الأفريقية في إطار الحزب الواحد ليس نحو الديكتاتورية ، بل نحو الأوليغاركية بمعنى حكم الخاصة .

وفي سبيل تدعيم سلطته يلجأ المسئولون عن الحزب الى السيطرة على الأجهزة الرسمية للدولة والى القضاء على كافة أوجه المعارضة سواء من خارج الحزب أو من داخله . ولا يدخرون سبيلا لتحقيق هذا الهدف حتى وأن استخدمت بعض وسائل العنف والقهر ؛ ولكن بصفة عامة فإن نظام الحزب الواحد يقوم أساسا على الاستمالة لا على العنف أو القهر ، وحتى إذا استخدم الأخير فيعتبر ذلك استثناء عن القاعدة العامة ، أما إذا استمر فعادة ما يواجه بقهر أقوى خاصة ممن يمتلك ذلك ، ألا وهو المؤسسة العسكرية على وجه التحديد .

فالحزب الواحد في أفريقيا يختلف عن غيره من نظم الحزب الواحد ذات الطابع الديكتاتوري أو التسلطي في أنه أقل تنظيما وأكثر تجللا . حتى الثوري منه . كما يختلف في أن درجة القهر تكون محدودة من حيث اعتماده أكثر على الاستمالة وعلى الترغيب بالتحرك الاجتماعي والسياسي لأعلى : أي بما يعود من فائدة على المنضمين للعمل السياسي والموالين للحزب مما جعله يجتذب بصفة خاصة الشرائح الاجتماعية والفئات التي لم تكن تمتلك الجاه أو المال من قبل مما جعلها تجد فيه سبيلا لتحقيق أهدافها .

ونظام الحزب الواحد فى أفريقيا مع انتشاره ، الا انه يواجه بالكثير من التحديات من داخله تتمثل خاصة فى الصراع والتنافس الشخصى بين افراد الفئة الحاكمة . وكذلك التحلل التنظيمى وفقدان الاتصال بين القاعدة والقمة . بالاضافة الى عجز الحزب عن السيطرة على تنظيماته الافقية والحليفة ، وبصفة عامة عجز الحزب عن السيطرة على تنظيمه بمحوريه الرأسى والافقى وهناك من خارج التنظيم الكثير من عوامل وعناصر التحدى ، تتمثل فى عدم رضا العديد من الجماعات التى قد تختلف فى ابعادها وكيانها ولكنها تتفق فى مهاجمتها للحزب والزعامة ومحاولتها هدمها : وهى تجمع العديد من الجماعات المتطرفة الى اليمين أو الى اليسار متضمنة على وجه الخصوص الطلبة خاصة والمثقفين عامة ، وكذلك بعض العناصر العمالية بالاضافة الى زعامات تقليدية تحرك خلفها بعض الفزعات الانتمائية المحلية ، ولكن اهم عناصر عدم الرضا والتي تمثل تحديا جوهريا لنظام الحزب الواحد هو المؤسسة العسكرية . كل عناصر عدم الرضا هذه تعمل فى اطار من السخط العام الذى ينتج من مرحلة التنمية الشاملة التى تتطلب بعض المعاناة من جانب الجماهير ، ولكن الاخيرة لم تكن مستعدة للمعاناة من الاستقلال بل كانت تصبو للثراء ورفع مستوى المعيشة وفقا للتوقعات المتزايدة لما سيأتى به الاستقلال . ومما يزيد الامر تعقيدا ويسهم فى زيادة ابعاد الجماهير عن زعامات الحزب ويسهم أكثر فى زيادة تحله هو الشوائب الشخصية لكثير من شاغلي الوظائف العامة سواء فى الحزب أو الحكومة مما ادى الى سريان مفهوم « بورجوازية الوظيفة العامة » فى أفريقيا . حقيقة ان هذا الامر غير قاصر على الدول الافريقية بل انه من الظواهر العالمية ، حيث ان هناك جاذبية خاصة للسلطة والثراء على حسابها ماديا أو معنويا ، ولكن المشكلة تبدو أكثر حدة فى أفريقيا نتيجة انخفاض مستوى المعيشة مما يجعل الفوارق تبدو مجسمة . هذا مع عدم وجود وسيلة للنقد أو الكشف عن الفساد الادارى والسياسى والشوائب الشخصية .

ان مشكلة نظام الحزب الواحد الجماهيرى بمفهومه المطبق فى افريقيا كإطار للوحدة السياسية - وبحيث يمثل تداخلا لمفاهيم الحزب والدولة والامة - ليست فى النظام نفسه ولا فى الاسس والاهداف التى يقوم عليها ولكنها اصلا فى القائمين على تطبيقه ، حيث ينظر اليه على انه سبيل لتحقيق اهدافهم بدلا من اهداف الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير فى اطار موحد .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى نهاية هذه الدراسة هو : ما هو مستقبل نظام الحزب الواحد فى أفريقيا فى ضوء التحديات التى تواجهها الدول

الافريقية ؟ بمعنى : هل نظام الحزب الواحد فى طريقه للزوال كما ذكر الكثيرون خاصة بعد الاطاحة بالرئيس نكروما ؟ هل حقيقة يمكن النظر الى نظام الحزب الواحد على انه مجرد مرحلة تمر بها الدول الافريقية الى التعدد الحزبى ؟ أو هل هو مرحلة انتقالية من التعدد الحزبى الى اللا حزبية ممثلة فى الحكم العسكرى الذى اصبح واسع الانتشار فى الدول الافريقية المستقلة ؟

فى الواقع ان تجربة الحزب الواحد فى افريقيا قصيرة بحيث تجعل الحكم على نمط عام لتطوره ومستقبله صعبا وغير دقيق ، الا اننا يمكن ان نتلمس عدة اتجاهات من أهمها :

#### الاتجاه الاول : قيام العسكريين بانشاء نظام الحزب الواحد تحت زعامتهم :

سبق ان اشرنا الى ان العديد من الدول الافريقية وقعت بها انقلابات عسكرية اطاحت ببعض نظم الحزب الواحد والتعدد الحزبى على حد سواء وايضا بنظم لا حزبية فى وقتها ، ولكن الى اين اتجهت هذه الدول بعد ذلك ؟ من اهم ما يلاحظ من تطورات سياسية فى افريقيا ان كثيرا من الدول التى وقعت بها انقلابات عسكرية وانتقلت على اثرها السلطة للحكومات العسكرية ، ما لبثت ان طورت نظم حزب واحد تحت الزعامة العسكرية . فالانقلاب العسكرى عادة ما يمهّد لحكم عسكرى غالبا ما يتحول فى النهاية الى نظام حزب واحد تحت زعامة عسكرية حريصة على ايجاد مثل هذا النظام حتى تستند الى قاعدة شعبية . والامثلة على ذلك عديدة (١) .

فقد قام الرئيس موبوتو سنة ١٩٦٧ فى زائير بانشاء « الحركة الشعبية للثورة » وذلك تحت زعامته . كما قام الرئيس بوكاسا فى جمهورية افريقيا الوسطى - والذى جاء للسلطة فى اخر سنة ١٩٦٤ - بانشاء « حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء » تحت زعامته . ويتفلس المثل فان جنرال اياديما قد قام بانشاء حزب « تجمع الشعب التوجولى » فى توجو . وفى جمهورية الكونغو الشعبية انشأت الحكومة العسكرية بعد الانقلاب فى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٨ « الحزب الكونغولى للعمل » وذلك فى سنة ١٩٦٩ .

وفى ليبيا انشا الرئيس معمر القذافى « الاتحاد الاشتراكى العربى » سنة ١٩٧١ . وبالمثل فى السودان قام الرئيس جعفر النميرى بانشاء « الاتحاد الاشتراكى السودانى » وذلك فى سنة ١٩٧٢ .



وفى تشياد قام الرئيس توميبالباى بانشاء « الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » سنة ١٩٧٣ - وان كان قد قتل فيما بعد على اثر الانقلاب العسكرى فى ابريل سنة ١٩٧٥ وقامت الحكومة العسكرية الجديدة بالغاء الحزب المذكور وان وعدت بقيام نظام حزب واحد جديد .

اما فى بوروندى فان الحزب الواحد بها وهو « اوبرونا » الذى انشئ فى ظل الملكية قد استمر بعد قيام الانقلاب العسكرى بها سنة ١٩٧٣ ، ذلك الانقلاب الذى ساندته العناصر الثورية فى الحزب ومن ثم اعيد تدعيم الحزب واستمر على الرغم من الانقلاب العسكرى والتغير فى الشكل الدستورى للدولة من الملكية الى الجمهورية . وبقيام الانقلاب العسكرى فى رواندا سنة ١٩٧٤ اعلن ايقاف نشاط الحزب الواحد بها وهو « الحركة الشعبية الجمهورية بارماهورو » ولكن لم يعلن الغاؤه .

واخر الخطوات فى مجال تبني العسكريين لنظام الحزب الواحد ولكن تحت زعامتهم ما اتخذته الصومال مؤخرا . حيث اعلن فى يوليو سنة ١٩٧٦ عن انشاء حزب واحد جديد هو « الحزب الاشتراكى الثورى » بزعامة الرئيس محمد سيادبرى الذى جاء للسلطة نتيجة للانقلاب العسكرى فى اكتوبر سنة ١٩٦٩ .

ويبدو ان اثيوبيا فى طريقها للاخذ بنظام الحزب الواحد ، على الاقل الحزب الواحد المسيطر أو السائد . فقد ذكر اعلان السياسة العامة من جانب الحكومة العسكرية عن فتح الباب للحزاب السياسية مستقبلا وتأييد اقامة حزب للطبقة العاملة مع الموافقة على انشاء أية احزاب اخرى صغيرة تكبرس جهودها لمحاربة الاقطاع أو الاستعمار على ان تتحد فى جبهة واحدة تحت زعامة حزب الطبقة العاملة (١) . كأن التصريح - وان كان ما يزال غير محدد الوقت والابعد - الا انه يعطى الانطباع عن النية فى الاتجاه نحو انشاء حزب واحد مسيطر أو موحد .

من ناحية اخرى يلاحظ ان الحكومة العسكرية فى مالى التى اطاحت بالرئيس موديبوكيتا سنة ١٩٦٨ « والاتحاد السودانى » بها - الذى كان يعتبر قبيل الانقلاب العسكرى مثالا للحزب الثورى الناجح فى افريقيا - لم تستطع ان تغلب على الاطار التنظيمى للحزب ودوره فى تحريك الجماهير .



فالحزب وان كان قد الغى الا ان اطاره التنظيمى ما زال يستخدم فى تعبئة الجماهير .

فالمشكلة التى تواجه النظم العسكرية بعد الحصول على السلطة - هى مسألة الشرعية الدستورية : فقد جاءت نتيجة عمل من اعمل القوة - او ما يطلق عليه البعض المشروعية الثورية - وهى بالضرورة نتاج تصرف اقلية قليلة ، والمشكلة هى كيفية تأكيد الشرعية الدستورية وجذب الولاء الجماهيرى ونظام الحزب الواحد وجد فيه الجواب على كثير من المشاكل فى هذا المجال ، فهو كما سبق ان اوضحنا ينظر اليه فى افريقيا على انه اطار للولاء الشعبى وللادماج القومى .

والحكومات العسكرية عادة ما تكون على وعى بطبيعتها المؤقتة ، وما من حكومة عسكرية قامت الا واعلنت انها راحلة بعد اقرار الاوضاع او القضاء على بعض المشاكل وانها تمثل خطوة مرحلية لازمة لنقل السلطة للمدنيين . وفى معظم الحالات لم تسلم السلطة للمدنيين ، ولكن قام الزعماء العسكريون انفسهم باقامة الهياكل التنظيمية للحزب الواحد تحت زعامتهم حيث وجدوا فيه حلا وسطا يمكن ان يرضى من جهة ، رغبتهم فى الاستمرار فى السلطة ، ومن جهة اخرى ، رغبة الجماهير فى المشاركة الشعبية وتعبئتها من خلال اطار تنظيمى حديث .

**الاتجاه الثانى : اعطاء بعض الحرية للاتجاهات الايديولوجية المختلفة فى نطاق محدد :**

وهذا الاتجاه ما زال فى المهد كما انه ليس بانتشار الاتجاه الاول فالامثلة عليه محدودة للغاية . وقد جاء نتيجة تغيير ذاتى تلقائى من جانب الزعماء والمسئولين عن نظام الحزب الواحد ووعى من جانبهم بانه يحتاج الى اعادة النظر او اتخاذ بعض الخطوات اصلاحية التى قد تقيه من الانهيار

من ذلك ما اتبع فى السنغال من تغيير فى الاساس الدستورى سمح بموجبه بتعدد فى الاحزاب وان كانت قد حددت بموجب القانون بان تمثل ثلاثة اتجاهات ايديولوجية وهى : اتجاه « ديمقراطى واشتراكى » - ويمثله الحزب الحاكم وهى « الاتحاد التقدمى السنغالى » بزعامة الرئيس سنجور - واتجاه « ليبرالى وديمقراطى » وقد اعلن « الحزب الديمقراطى » الذى سبق انشاؤه سنة ١٩٧٤ بانه يمثل « اما الاتجاه الثالث فهو « ماركسى لينينى »

ويمثله « التجمع الديمقراطي الوطني » ، الذي كون خصيصا لهذا الغرض (١) والذي يقوم اساسا على الحزب الماركسي - وهو « الحزب الافريقي للاستقلال » الذي سبق حظره كما اوضحنا من قبل . وعليه فالاتجاهات الثلاثة احدها يمثل الوسط - ويمثله الحزب الحاكم ، والاخران يمثلان اليمين واليسار .

وتجربة السنغال هذه على الرغم من التعديل الدستوري يمكن النظر اليها في مرحلتها الحالية على انها خطوة نحو الاخذ بنظام الحزب الواحد المسيطر او السائد بدلا من الحزب الواحد بمفهوم الكلمة بمعنى الواحد او الوحيد . وقد سبق ان اوضحنا ان السماح بوجود احزاب تتعايش مع الحزب الحاكم لا يجعل من النظام نظام تعدد حزبي ما دامت تمارس نشاطها في ظل اطار مرسوم سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة . بمعنى انه قد يسمح بتواجد احزاب صغيرة الى جوار الحزب المسيطر او السائد ولكن لا يسمح لها بان تهدد زعامته وسيطرته ، وهو في هذه الحالة لا يعتبر المحتكر الوحيد للحياة السياسية ولكنه ما زال على اى حال المتحكم فيها . ولا ننسى في هذا المجال ان ايدىولوجية الوسط تستقطب الغالبية العظمى من الافراد ، بينما اليمين واليسار يمثلان طرفا قد لا يجذب الا القلة - وهذا ينطبق اكثر على الاخير على وجه الخصوص . فضلا عن ان كون الحزب السائد او المسيطر تحت رئاسة الزعيم القومى ويمثل الحزب الموجود فى السلطة فعلا تعتبر نقطة جاذبية اخرى له قبل الجاذبية لايدىولوجيته .

والتجربة التى تمر بها مصر من اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى على اساس جديدة فى شكل تعدد المذابر تعتبر على ما يبدو محاولة ايضا لاعطاء بعض الحرية فى التعبير ، اخذت فى بدء تبلورها لا شكل الاحزاب المستقلة ، ولكن شكل اجنحة تنظيمية داخل الاطار التنظيمى الموسع للاتحاد الاشتراكي . وقد حددت ايضا باتجاهات ايدىولوجية ثلاثة ، يمثل كل منها تنظيما احدها يمثل الوسط - « تنظيم مصر العربى الاشتراكي » - وهو التنظيم الحاكم ، والاخران يمثلان اليمين - ويمثله « تنظيم الاحرار الاشتراكيين » واليسار ويمثله « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » كما سبق توضيحه .

وتجربة مصر هذه وان تشابهت بعض الشيء مع تجربة السنغال من حيث اعطاء بعض الحرية التنظيمية للاتجاهات الايدىولوجية والخروج على

١ - لمزيد من المعلومات راجع :  
Africa, No. 56, (April, 1976), p. 70-1. & No. 55, (March, 1976), p. 41.

احتكار الحزب الاوحد للحياة السياسية ، ومن حيث تحديد الاتجاهات المسموح بها بثلاثة ، هي الوسط واليمين واليسار على سبيل الحصر ، الا ان التجربة في مصر لم تتبلور بعد كما هي الحال في السنغال مما يجعل الحكم عليها اصعب من الاخيرة . حيث ان السنغال وضحت خطوات تحركها ومنذ البداية بأن اعلن الحزب الحاكم وهو حزب الرئيس سنجور بانه يمثل الوسط كما حسمت الامر بان قامت بتغيير الدستور بحيث يسمح بقيام الاحزاب في الاطار المرسوم . فالامر واضح في انه عودة للحزب المسيطر أو السائد الذي سبق ان مرت به الدول الافريقية من قبل . أما بالنسبة لمصر فان الامر لم يتبلور بعد : فوجود اجنحة تنظيمية - أو ما اصطلح عليه بالمنابر - في اطار الاتحاد الاشتراكي يجعل الوضع يبدو وكأنه عودة للحزب الموحد الذي يشبه الجبهة الوطنية . أما اذا تطورت المنابر بالفعل الى احزاب فان الخطوة تكون هي الغالب نحو الحزب المسيطر أو السائد ممثلا في تنظيم مصر العربي الاشتراكي الذي يعتبر الى حد كبير وريث الاتحاد الاشتراكي نفسه والذي يستقطب الغالبية العظمى من الافراد بينما اتجأه اليمين واليسار لا يجذبان الا القلة .

ولكن من البديهي انه يجب التحفظ عند تقييم ذلك الاتجاه حيث ان كلتا التجربتين حديثتين بحيث يصعب الحكم بعد على ابعادهما وحيث المهم هو التطبيق العملي وليس الاطار النظري حتى ولو صب في قالب قانوني . ويبدو من روح التجربتين انها في مرحلتها الاولى على الاقل خطوات نحو الحزب المسيطر أو المرحد اكثر منها نحو التعدد الحزبي بمفهومه في الدول الغربية . أو بمعنى أدق يمكن النظر الى هذا الاتجاه على أنه تطور في اتجاه التحول من الحزب الواحد بمعنى الاوحد أو الوحيد ، الى الحزب الواحد المسيطر أو الموحد ، الى التعدد الحزبي في النهاية : الامر الذي سبق ان مرت بمراحله العكسية الكثير من الدول الافريقية من قبل . وان كان ما سبق ان وجه من انتقادات اوضحناها لكل من الحزب الموحد والحزب المسيطر قد ينطبق على تلك الخطوات العكسية ايضا . وتلك الانتقادات قد تبدو اكثر وضوحا في حالة السنغال عنها في حالة مصر حيث الاخيرة لا تهددها مشاكل بناء الدولة القومية والادماج السياسي التي تواجهها الاولى ، وحيث التقدم النسبي لمصر في المجالات المختلفة يجعلها في مرحلة متقدمة عن السنغال مما يجعل مشاكل التنمية بابعادها اقل حدة . ولكن يلاحظ أيضا ان المشاكل الاقتصادية بابعادها المختلفة التي تواجه مصر وتفاقمها بما تفرضه مشكلة الشرق الاوسط عليها من التزامات تجعل توحيد الجهود يبدو أمرا حتميا .

من ناحية أخرى ، فإنه على الرغم مما يواجهه الحزب الواحد من تحديات إلا أن الزعماء الأفريقيين على مستوى القارة لا يزالون بصفة عامة يؤمنون بضروريته .: ولا زالوا قلبا وقالبا ضد التعدد الحزبي . ومن الملاحظ أن تلك الخطوات التي تعطى حرية للتعبير ما زالت تحت السيطرة ، والهدف منها - كما يبدو في حالة السنغال - استيعاب عدم الرضا ، ولكن في حدود لا تؤثر على سيطرة الزعامة القومية ولا تقضى على نظام الحزب الواحد ، حتى وإن اعدلت بعض الحرية وصرح بقيام أحزاب صغيرة معارضة أو أجنحة ولكنها لا يسمح لها بأن تصبح من القوة بحيث تتحدى الزعامة القومية والاطار التنظيمي الذي تتخذه لتعبئة الجماهير .

### الاتجاه الثالث : العمل على تطوير الحزب الواحد بالتقريب بين النظرية والتطبيق :

وهو يتمثل في الجهود الجادة التي تبذلها بعض الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد في إعادة تقوية الحزب من جديد وحياء الاسس التي قام عليها . فقد أصبح الزعماء الأفريقيون على وعى بأن أحزابهم بدأت تعاني من التدهل التنظيمي وبأنها تواجه العديد من التحديات التي يجب عدم إغفالها والا قضت على الحزب بأكمله وعلى زعامتهم في الدولة . وتأخذ تلك الجهود أبعادا متعددة . فالبعض بدأ يهتم بنوعية العضوية لا بالذاتية العددية المحضة - بمعنى الاهتمام بولاء الأعضاء لمبادئ الحزب وأهدافه التي فسرت ووضحت من قبل الزعامة القومية - ومحاولة إعادة التماسك للحزب ، ذلك التماسك الذي ذاب تدريجيا نتيجة ضم الجماهير العريضة ، والأهم ، هو ضم عناصر المعارضة السابقة التي سعت في كثير من الأحيان إلى إضعاف الحزب من الداخل . ولقد أخذت تنزانيا موضوع إعادة تنظيم « تانو » بجدية وأدخلت في هذا المجال بعض الاستحداثات ، من ذلك السماح بالعضوية الجماعية لأقبائل تسليما بأنها - أي تنزانيا - لا تمثل أمة بسيطة بل تتكون من ١٢٠ قبيلة وبالتالي يجب أخذ ذلك في الاعتبار (١) . كما عملت تنزانيا أيضا على إيجاد تنظيم للكبار أسوة بالتنظيمات الجماهيرية الأخرى ليكون انعكاسا للدور المتميز تقليديا للرؤساء في الحياة السياسية .



أما موزمبيق مع أنها من أحدث الدول الأفريقية استقلالاً إلا أنها بدأت تواجه مشاكل تنظيمية - في تنظيمها الحزبي - فريليمو - ومحاولة البعض من الأعضاء الأساسيين الخروج عليه . ولكن الزعماء أخذوا الأمر بجدية : فقد تم طرد خمسة من أعضاء اللجنة المركزية وأرسل عدد من أبطال حرب التحرير إلى معسكرات « لإعادة التعليم » ويعنى به هنا التعليم السياسى وبحث مبادئ التنظيم . كما أن « الجماعات الديناميكية » - كما يطلق عليها هناك - انتشرت في كافة أنحاء الدولة بهدف تحريك الجماهير حول أهداف التنظيم ، خاصة مهام التنمية القومية (١) .

كما سعت دولة أخرى مثل غينيا لتدعيم قنوات الاتصال بين القاعدة والقمة وإعادة تنظيم « الحزب الديمقراطي لغينيا » وقد كان للاطاحة بالرئيس السابق موديبوكيتا في مالى في نوفمبر سنة ١٩٦٨ أثره الكبير في غينيا وفي شعور الزعامة بها بضرورة تقوية الكيان الحزبي . ذلك لأن مالى اتبعت في ظل تنظيمها « الاتحاد السرداني » بزعامة موديبوكيتا خطاً ثورياً مثلها في ذلك مثل غينيا وانهيار التنظيم الثوري في الأولى مثل تهديداً للثورية في الثانية .

وقد بدت أهمية قيام الزعامة في غينيا بتدعيم التنظيم الحزبي وتقوية كيانه خلف الزعامة القومية عندما تعرضت الدولة للغزو الخارجى من جانب القوات البرتغالية المسلحة والمرتزقة من أراضي غينيا بيساو - قبل استقلال هذه الأخيرة عن البرتغال - الأمر الذى بدأ في نوفمبر ٧٠ وبلغ أوجه في يناير ١٩٧١ . فقد واجه الرئيس سيكوتورى هذا الغزو ونجح في صدّه عن طريق قيادته للجماهير في إطار التنظيم الحزبي . مما يوضح أن التحديات الخارجية يمكن التغلب عليها بربط القاعدة بالقمة . وفي هذا المجال يوضح الرئيس سيكوتورى أن : « الحزب ينبغي أن يكون انعكاساً أميناً لصورة الشعب . فهو لا يوجد إلا بالشعب ووجوده متوقف عليه فإذا توحد الحزب مع الشعب أى مع الأمة فمن البديهي أنه ينبغي على الدولة أن تتوحد مع الحزب لكي تشكل الثلاثية التي لا يمكن فصلها : الشعب - الحزب - الدولة » (٢) .

١ - انظر :

Codwin Matatu, "Mozambique, One Year After", Africa, No. 58 (June, 1976), p. 15-17.

٢ - أحمد سيكوتورى . إفريقيا والثورة . بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٢ .

ولكن كثيرا من الدول الافريقية ما زالت بعيدة عن تدعيم الاتصال بال جماهير وربطها بالحزب ، حيث يقال عن «الحزب الديمقراطي لساحل العاج» انه تنظيم للجماهير أكثر منه تنظيما من الجماهير ، حيث يتبلور التنظيم أساسا حول شخصية رئيسه هوفوي بونيه بدون جذور شعبية قوية (١) .

ان مستقبل نظام الحزب الواحد يتوقف ، فى الواقع ، على القائمين عليه وعلى الزعامة القومية . فهو من الناحية النظرية يتمشى مع متطلبات مرحلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها الدول الافريقية . ولكن التطبيق ، وبالتالى مدى النجاح ، يتوقف على هؤلاء المسئولين عنه : ليس فقط من حيث جديتهم فى إعادة تنظيمه وربط القاعدة بالقمة واحياء فاعليته ، ولكن يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تسامى المسئولين عن جاذبية الوظيفة العامة والاثراء على حسابها . فمن أهم ما يواجه نظام الحزب الواحد من تحديات هى الشوائب الشخصية وجاذبية السلطة التى استفحلت فى الدول الافريقية كما سبق توضيحه - والتى أصبحت ظاهرة عامة ، بحيث أصبحت تناقش بلا حرج كحقيقة على كافة المستويات (٢) . ومفتاح نجاح هذا النظام فى أفريقيا هو التغلب على هذا الاتجاه والقضاء على الشوائب الشخصية واخذ أمر مواجهتها بجدية .

وكثيرا ما يتكرر فى أفريقيا تعبير «تنظيف المسكن House-cleaning» كناية عن جهود السعى للتغلب على ما يرتبط بممارسة السلطة من محاولات تحقيق مكاسب شخصية تؤدي فى النهاية الى زيادة الانفصال المادى والمعنوى بين القاعدة والقمة وفقدان الاولى للثقة فى الاخيرة وصرف الاخيرة عن المشاكل الاصلية للاولى .

ولا يمر يوم فى الدول الافريقية بدون ان نسمع عن جهود تبذل فى بسيل مواجهة الفساد الادارى وبورجوازية الوظيفة العامة ، الى الحد الذى ذهب

Lavroff, op. cit., p. 113.

١ - انظر :  
٢ - ولقد عبر أحد السياسيين فى كينيا - وهو كاريوكي الذى كان من زعماء «كانو» لفترة - وان أبعد عنه نتيجة هجومه وانتقاداته والذى مالبت ان اغتيل سياسيا سنة ١٩٧٥ بقوله : « ان لدينا زعماء لا يشغلهم سوى تحقيق الثراء لانفسهم على حساب مصالح الوطن » انظر :

Peter Eahoro, "Kenya : The Kariuki"; Africa, No. 46 (June, 1975) pp. 12-14.

فيه الرئيس بوكاسا في جمهورية أفريقيا الوسطى الى ضرورة توقيعه شخصيا على أى شيك صادر من أى مؤسسة عامة لضمان عدم التلاعب فى الاموال والقضاء على الانحراف (١) . وذلك ضمن العديد من الاجراءات والجهود الاخرى التى تستهدف نفس الهدف ، حيث ان الانقلاب الذى جاء ببوكاسا الى الحكم كان من أسبابه الرئيسية الفساد الادارى والتلاعب فى الاموال العامة .

وقد ذهبت دولة مثل تنزانيا الى شروط بعيد فى محاولة القضاء على الفساد وتحقيق المكاسب الشخصية على حساب الوظيفة العامة ، حيث حرمت على المسئولين فيها فى الحكومة والحزب الملكية الخاصة للمساكن وتأجيرها كما حرمت توليهم المناصب فى الشركات أو الحصول على مرتبين وفقا لما سبق تجليله .

وعلى الرغم من الشعور العام فى الدول الافريقية بضرورة محاربة تحقيق المكاسب الشخصية من وراء الوظيفة العامة الا ان العبرة ليست فى التسليم بضرورة القيام بذلك ولا فى النص على القضاء على هذه الروح الهدامة عن طريق التشريعات المختلفة ولكن العبرة بالتطبيق الفعلى وبأن تكون الخطوات منطقية ومتماشية مع الظروف العامة فى المجتمعات الافريقية ومستوى المعيشة بها . فمن الملاحظ مثلا ان الرئيس كوامى نكروما قام سنة ١٩٦١ بمحاولة فى هذا المجال حيث حاول معالجة الوضع فى غانا - التى سرى فيها الفساد الادارى والشوائب الشخصية - وذلك بتحديد الا يزيد ما يمتلكه عضو الحزب عن منزلين على الا تزيد قيمتهما عن ٢٠ ألف جنيه استرليني والا يمتلك اكثر من سيارتين . ولكن هذه الشروط نفسها استهجن من جانب الجماهير - على اساس انها على حساب المبادئ وعلى حساب الشعب وانها اعلى كثيرا من معدل التفتيش من ناحية اخرى فان نقابية من طردوا من مناصبتهم نتيجة للفساد اعيدوا فى العام التالى ، مما أسهم فى القضاء على حكم نكروما كما أوضحنا .

فضلا عن ذلك فان احكام الرقابة على ممارسة السلطة يعتبر امرا هاما وحيريا ان المشكلة فى نظام الحزب الواحد حيث لا معارضة ، هى انه

لا يوجد بالتالى رقابة تشريعية فعالة فضلا عن ان تقييد التعيين لا يدمج مجالاً لكشف اسرار الشوائب الشخصية للمسؤولين والاثراء على حساب الوظيفة العامة عند بدء تبلورها . يضاف الى هذا ان النقد الذاتى داخل الاطار التنظيمى للحزب نفسه لم يؤخذ بجديّة فى كثير من الحالات ، وبالتالى لم تعد هناك رقابة فعالة من داخل التنظيم نفسه على نفسه . والمفروض وفقاً للاساس النظرى والمبدأ ان يكون الحزب هو الرقيب على الحكومة وبالتالى تخضع تصرفات الاداريين لرقابة المسؤولين السياسيين فى الحزب على كافة المستويات . ولكن الواقع يؤكد ان محاولة تحقيق المكاسب الشخصية والاثراء على حساب السلطة يتناول شاغلي الوظائف والمناصب العامة سواء فى الحزب او الحكومة .

وقد بدأت بعض الدول الافريقية فى الاخذ بايجاد جهاز رقابى على كل من الحزب والحكومة وهو ما يعرف فى الكثير منها بالامبودسمان نسبة لاسمه الاصلى فى الدول الاسكندنافية (١) . والبعض اخذه بتطبيقه فى الدول الاسكندنافية ممثلاً فى شخص ، والبعض الاخر طورته فى شكل لجنة . ولقد كانت تنزانيا رائدة فى مجال انشاء جهاز رقابى مستقل - يتبع رئيس الدولة مباشرة - اعطيت له بموجب الدستور (٢) سلطات واسعة لمحاولة التأكد من عدم اساءة استخدام السلطة فى الحزب والحكومة . حيث قامت بانشاء « اللجنة الدائمة للتحري » - وذلك منذ اخذها بنظام الحزب الواحد قانوناً سنة ١٩٦٥ - والتي عرفت بعد ذلك باسم « الامبودسمان التنزانى » (٣) .

---

١ - وكلمة امبودسمان تعنى باللغة السويدية محام او ممثل او مفوض .  
ولزيد من المعلومات انظر : دكتورة ليلى تكللا ، « نظام الامبودسمان البرلمانى

والديمقراطية فى السويد » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٧٣ .

٢ - راجع : دستور تنزانيا ، ١٩٦٥ ، قسم ٦٧ .

٣ - لمزيد من المعلومات انظر :

Helge Kjekshus, "The Ombudsman in the 'Tanzanian One-Party System'", in The Africa Review, A Journal of African Politics, Development & International, Affaires The Department of Political Science, University of Dar es Salaam, Tanzania, Volume 1, No. 2, Sept., 1971 pp. 13-29.



وختاما ، فإن نظام الحزب الواحد على الرغم من الصعوبات التي  
تواجهه وعلى الرغم من السلبيات في التطبيق ، وإنه ربما يكون قد تراخى عن  
القيام بدوره الاساسي والهام في تحقيق الانماج السياسي ، الا أنه يعد في  
نظر معظم الدول الأفريقية أفضل ما يتمشى مع المرحلة التي تمر بها تلك  
الدول من تنمية شاملة بصفة عامة ، وبناء الدولة القومية ، بصفة خاصة .

## ملحق

### الاحزاب السياسية في افريقيا

#### ١ - دول الحزب الواحد

ملاحظات

الحزبية

الدولة

انضمت سنة ١٩٥٤

جبهة التحرير الوطنية

الجزائر

Front de Libération Nationale (FLN).

بوروندي

الوحدة والتقدم الوطني ( اوبرونا )

Uprona : Union et progres National  
(Unity & National Progress)

في يوليو سنة ١٩٧٤ .

ويلاحظ ان بوروندي قام بها انقلاب عسكري ولكن ساندته العناصر الثورية في الحزب واعدت دعم الحزب . وقبل نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان حزب المعارضة الرئيسي هو : حزب شعب هونو

١

★ استخلصت البيانات المتعلقة بالاحزاب السياسية في الدول الافريقية الواردة في هذا الملحق من :

Africa South of the Sahara, 1975, London : Europa Publications Limited, 1975.

والبيانات متفرقة في المرجع المذكور واستخلصت من كل دولة افريقية على حدة . وذلك في المقتات المتفرقة من ١٣٩ - ١٠٠٩ .

كما اكملت البيانات الواردة خاصة فيما يتعلق بالدول العربية الافريقية من :

The Europa Year Book 1975, A World Survey, Vol. II, London : Europa Publications Limited, April 1975.

اما عن التطورات اللاحقة على ذلك فقد استكمل من اعداد :

Africa, Africa Journal Limited, London, 1975 & 1976.



الدولة	الحزب	ملاحظات
تنزانيا	١ - اتحاد تنجانيقا الوطني الافريقى ( تانو ) Tanganyika African National Union (TANU)	انقضى سنة ١٩٥٤ . اعضاءه ٣ ملايين (تقدير) عند اعلان اريشا سنة ١٩٦٧ فان الزعماء يجب ان يكونوا عمالا وفلاحين والاعضاء يجب ان يكونوا موالين تماما لاهداف ومعتقدات الحزب . ورئيسه جوليس نيريري . انقضى سنة ١٩٥٧ . مسيطر في زنزيبار وفي الجلس الثورى في زنزيبار واعضاؤه نحو ١٠٠ الف . رئيسه عبود جومبى .
جابون	الحزب الديمقراطي الجابونى Parti démocratique gabonais (P.D.G.)	انقضى سنة ١٩٦٨ ليخلفه « الكتلة الديمقراطية الجابونية » وجعل الحزب الاوحد بموجب قرار جمهورى في مارس ١٩٦٨ الذى نص على ان الحزب ضمان الوحدة الوطنية ولاغى التفرقة بين العناصر المختلفة .
جمهورية افريقيا الوسطى	حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء Mouvement d'évolution sociale de L'Afri- que noire (MESAN)	مرسوم حكومى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ الغى كافة الاحزاب الاخرى من الجمهورية . رئيسه مارشال جون - بيديل بوكاسا الذى جاء الى السلطة على اثر الانقلاب العسكرى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ . والذى اطاح بالرئيس دافيد داكو ونظام الحزب الواحد فى ظله .



## ملاحظات

## الحزب

## الدولة

انطلقت سنة ١٩٥٦ بزعامة دكتور إجوستينو نغو وقد سيطرت على الحكومة منذ الاستقلال في نوفمبر ١٩٧٥ ، وقد دت الصراع المسلح ضد الحركتين الأخيرين التي اعتبرتهما غير قانونيتين وهما « الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا » ، و « الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا »

انشيء سنة ١٩٥٨ ينادى بالروابط الاقتصادية والثقافية مع السنغال . اندمج مع ( حزب مؤتمر جامبيا ) سنة ١٩٦٨ وقد حصل على ٢٨ مقعدا من ٣٢ في انتخابات ١٩٧٢ .

والى جواره يوجد « الحزب المتحد » وهو حزب المعارضة وقد انشيء سنة ١٩٥٢ وحصل على ٣ مقاعد فقط في انتخابات سنة ١٩٧٢ . ( هذا بالإضافة الى مستقل واحد )

كما انشيء حزب جديد هو « حزب الاستقلال الوطني » في أكتوبر سنة ١٩٧٥ للكفاح ضد البطالة وارتفاع نفقة المعيشة وشعاره امة واحدة شعب واحد .

انشيء سنة ١٩٦٩ الحزب الوطني للثورة .

حزب العمل الكونغولي  
Parti congolais du travail (PCT) (Congo-  
lese Labour Party)

جمهورية الكونغو  
الشمالية

ملاحظات	الحزب	الدولة
<p>انشئ سنة ١٩٥٩ ايدته بشعب، الثوريون، وقد اوقف نشاطه بعد الانقلاب العسكري في يوليو ١٩٧٣</p>	<p>الحركة الديمقراطية بارماهورتو Mouvement démocratique republicain Parmehutu (Republican Democratic Movement Parmehutu).</p>	<p>رواندا</p>
<p>انشئ سنة ١٩٥٩ وهو الحزب الاوحد قانونا منذ اعلان دولة الحزب الواحد في ديسمبر سنة ١٩٧٢ ورئيسه كينيث كاوندوا . وقبل ديسمبر ١٩٧٢ كان هناك « المؤتمر الافريقي الوطني » سنة ١٩٤٤ الذي استقرب في الحزب السابق بعد فشله في معارضته « والحزب التقدمي المتحد » الذي انشئ جاليا .</p>	<p>حزب الاستقلال الوطني المتحد . United National Independence Party (UNIP).</p>	<p>زامبيا</p>
<p>انشئ سنة ١٩٦٧ خافا للاخزاب المتعددة يقوم على تحقيق الوحدة الوطنية ومعارضة القبلية والاشتراكية الافريقية . كل زائيري يصبح عضوا في الحزب بمولده وزعيم الحزب هو رئيس الدولة بحكم القانون . ورئيسه هو الرئيس بويوتو .</p>	<p>الحركة الشعبية للثورة Mouvement populaire de la révolution (MPR).</p>	<p>زائير</p>
<p>فرع قومي « للحزب الاتحادي الافريقي » PPA حزب الحكومة - سكرتيره العام ليوبولد سيدار سنجور ( في انتخابات يناير سنة ١٩٧٢ حصل الاتحاد التقدمي السنغالي على كافة ال ١٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية وكان الوحيد الذي تقدم بقائمة مرشحين .</p>	<p>الاتحاد التقدمي السنغالي Union progressiste sénégalaise (UPS).</p>	<p>السنغال</p>

الدولة	الحزب	ملاحظات
السنغال	الحزب الديمقراطي السنغالي Parti démocratique senegalais (PDS).	انشئ سنة ١٩٧٤ وسكرتيره العام عبد الله وهذاك العديد من احزاب المعارضة الصغيرة الضعيفة خاصة والحزب الافريقي للاستقلال PAI وله شقان : احدهما موالي للصين والاخر للاتحاد السوفيتي بالاضافة الى مؤيدي مامادو ضيا وزير الخارجية السابق
ساحل العاج	الحزب الديمقراطي لساحل العاج Parti démocratique de la Côte d'Ivoire (PDCI).	انشئ سنة ١٩٤٦ كفروع قومي لحزب «التجمع الديمقراطي الافريقي» رئيسه الفخري هو الرئيس فيليكس هوفوي بونيه
السودان	الاتحاد الاشتراكي السوداني	انشأ سنة ١٩٧٢ . وهو التنظيم السياسي الوحيد المعترف به .
مابين اليون	مؤتمر كل الشعب All - People's Congress (APC).	حصل على اغلبيه ضئيلة في انتخابات سنة ١٩٦٧ ولكن منعه الانقلاب العسكري من تولي السلطة . بيد انه حصل في انتخابات مايو سنة ١٩٧٣ على ٨٤ مقعدا من ٨٥ اما المقعد الاخير فقد حصل عليه عضو مستقل ولكنه انضم الى الحزب المذكور ولم يعد هناك معارضة في الجمعية التشريعية .

## ملاحظات

## الحزب

## الدولة

ويوجد أيضا « حزب شعب سيراليون » الذي انشئ سنة ١٩٥١ مثل حزب الحكومة (بالتحالف مع الحزب المتحد التقدمي وحزب الشعب القومي) وذلك حتى سنة ١٩٦٧ . قاطع انتخابات سنة ١٩٧٣ .

وقد سيطرت تلك الحركة الوطنية التي حولت نفسها الى حزب واحد على الدولة منذ الاستقلال

لجنة تحرير ساوتومي وبرنسيب  
Comité de Libertacao de Sao Tomé  
Principe (committee for the Liberation  
of Sao Tomé).

انشئ سنة ١٩٤٦ كفرع قومي لحزب «التجمع الديمقراطي» تحت زعامة الرئيس احمد سيكوتوري .

الحزب الديمقراطي لغينيا  
Parti démocratique de Guinée (PDG).

وقد اعلن في اول يوليو سنة ١٩٧٦ وكانت الصومال تتبع نظام التعدد الحزبي الى ان قضى عليه الانقلاب العسكري سنة ١٩٦٩ ثم خضعت للحكومة عسكرية .

الحزب الاشتراكي الثوري  
The Revolutionary Socialist Party (R.SP.)



## ملاحظات

## الحزب

## الدولة

الشيء سنة ١٩٥٦ مكتور اميلك أن كبرال ورافيل ريتوزا . بعد الاعتراف باستقلال غينيا - بيساو رسميًا في سبتمبر سنة ١٩٧٤ أصبح "التغيير الاسمي لازادة وسيادة الشعب" وهناك حزب يعمل في السنغال ويعتبر غير قانوني وغير مسموح به في غينيا - بيساو وهي (FLING) (Frente Para a Libertacao e Independencia da Guiné : National Independence Front.)	الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر Partido Africano da Independencia da Guinée e Cabo Verde (PALGC) African Party for Independence in Gui- nea and Cape Verde).	غينيا - بيساو
---	--	---------------

الراس الاخضر	نفس التنظيم المذكور سابقا	غينيا - الاستثنائية
	Partido Unico Nacional de los Trabajadores	

"Partido Unico Nacional"

وقد جاء في فبراير سنة ١٩٧٠ نتيجة لاندهاج  
كافة الاحزاب التي كانت قائمة - وعندها ٤ -  
وذلك بزعامة رئيس الجمهورية الذي تولى سلطات  
زعماء المعارضة السابقين وذلك على اثر محاولة  
الانقلاب التي قام بها وزير الخارجية الذي قتل  
نتيجتها .

الشيء سنة ١٩٦٠ . قام الدولة للحكم الذاتي وللاستقلال رئيسه جوزمو كيثاتا وهناك ٨ نواب رئيس اقليميين .	اتحاد كينيا الوطني الافريقي Kenya African National Union (KANU).	كينيا
---	---	-------

## ملاحظات

## الحزب

## الدولة

الكاميرون الاتحاد الوطني الكاميروني Union Nationale Comrounaise (UNC). كل دولة في الاتحاد (وفيما الاتحاد الكاميروني

والخبرية الديمقراطية الديمقراطية للكاميرون ( ) وحزبي المعارضة في بقرق الكاميرون ( الحزب الديمقراطي الكاميروني واشتراك الكاميرون ( وحزبي المعارضة في غرب الكاميرون ( مؤتمرات اتحاد الكاميرون والاتحاد الوطني للشعب الكاميرون ) رئيسه أحمد أميدجو

انشئ سنة ١٩٧١ . الحزب الواحد قانونا في الحكم لأكثر من ٥٠ عاما

True Whig Party

انشئ سنة ١٩٥٩ . وهو الحزب الحاكم وعدد اعضاؤه ٨٠٥٠٠ عضوا ( وهو أهم الأحزاب حصل على ٣٤ مقعدا من ٩٣ في انتخابات سنة ١٩٧٠ )

كانت إلى جواره أحزاب أخرى هي حزب المؤتمر الذي انشئ سنة ١٩٥٢ وبلغ عدد اعضاؤه ٧٥ ألف عضو والذي حصل على الأغلبية في انتخابات ١٩٧٠ وتمثل المعارضة . بالإضافة إلى حزب ليستوتو المتحد الديمقراطي والحزب الشيوعي

حزب تاسوتو الوطني

Basotho National Party

حزب الهويج الحقيقي

الاتحاد الاشتراكي العربي

ليبيا

ليبيا

ليبيا

ليستوتو

الدولة	الحزب	ملاحظات
مصر	الاتحاد الاشتراكي العربي	وقد قام رئيس الوزراء جوفاتن وزعيم الحزب الاول نتيجة لفوز حزب المؤتمر بالغاء الاحزاب الاخرى والسيطرة على الحكومة .
مالاوي	حزب مؤتمن مالاوي Malawi Congress Party	انشىء سنة ١٩٥٩ ، خلفا للمؤتمر الافريقي لنياسلاند رئيسه مدى الحياة الرئيس دكتور هاستنجز كاموزوباندا .
موريتانيا	حزب الشعب الموريتاني Parti du peuple Mauritanien (PPM).	انشىء سنة ١٩٦١ من تحالف من حزب إعادة التجميع الموريتاني « والاتحاد الوطني الموريتاني » و « النهضة » واتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين « وهو الحزب الوحيد المعترف به . سكرتيره العام الرئيس مختار ولد دادة .
موزمبيق	جبهة تحرير موزمبيق ( فريليمو ) Frent de Libertacao Macambique (Frelimo). (Mozambique Liberation Front)	انشىء سنة ١٩٦٢ باندماج ثلاث احزاب قائمة في ذلك الوقت هي : « الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق » الذي انشىء سنة ١٩٦٠ « والاتحاد الافريقي الوطني لموزمبيق » الذي انشىء سنة ١٩٦١ « والاتحاد الافريقي لموزمبيق المستقلة » .

وقد قامت فريليمو بمعركتها العسكرية في سبتمبر ١٩٦٤ واستمرت حتى سبتمبر ١٩٧٤ عندما ادلن وقف إطلاق النار بينها وبين الجيش البرتغالي . وقد سيطرت فريليمو على الحكومة الانتقالية التي انشأت في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٤ واستمرت حتى الاستقلال في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥ كما استمرت في الحكم منذ الاستقلال .

وقد ظهرت هناك حركات أخرى أثناء التحرير أهمها « اللجنة الثورية لوزمبيق » (كومرو) التي انشأت سنة ١٩٦٥ من اندماج ٣ أحزاب وطنية .

كما انشئ حزب آخر سنة ١٩٧٤ هو : « جماعة اتحاد موزمبيق » ( جومو وهو حزب متعدد الاجناس .

ولكن الغيت هذه الحركات والاحزاب الصغيرة

### ب - دول التعدد الحزبي

انشئ سنة ١٩٧٤ باندماج « الاتحاد الديمقراطي للكومور » والتجمع الديمقراطي للشعب الكوموري « وقد نادى بالاستقلال عن فرنسا وحصل على ٢٤ مقعدا في انتخابات سنة

حزب استقلال ووحدة الكومور  
Parti pour l'indépendance et l'Unité de  
Comores (PUIC).  
(Party of the Independence & Unity of  
the Comoros.



## ملاحظات

## الحزب

## الدولة

• ينادى بأن تكون جزيرة مايوت جزء من فرنسا ( وقد حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات المذكورة ) .

يؤكد بقاء الأوضاع على حالها من الارتباط بفرنسا وليس مؤيدا للاستقلال بالضرورة .

Parti du mouvement mahorais (Mayotte Movement Party).

حزب الشعب

Parti du peuple (UMMA) (Peoples Party).

الحزب الاشتراكي الكوموري

Parti socialiste Comorien (PASOCO) Comorian Socialist Party).

MOLINACO حركة التحرير الوطنية للكومور

National Liberation Movement of the Comoros).

ومقره دار-المستلزم وله جناح سياسي في جزر كومور ( هو حزب الرفاق الكوموري ) وقد قام انقلاب عسكري في الكومور سنة ١٩٧٦ ولم يتبلور الوضع بعد

وهو حزب الاغلبية ورئيسه جيمس مانقشام

Seychelles Democratic Party (SDP)

حزب سيشل الديمقراطي

رئيس الدولة . وكان ينادى باستمرار العلاقة مع بريطانيا دون الحصول على الاستقلال التام عنها ولكنه عاد وغير تكتيكة مطالبا بالاستقلال التام .

Seychelles people's United-Party (SPUP)

وهو حزب المعارضة ويكون مع حزب الاغلبية المذكور حكومة انتلافية . ورئيسه هو البرت رينيه وهو في نفس الوقت رئيس الوزراء . وقد اتخذ هذا الحزب خطا اديكالي ونادى بالاستقلال التام .

انشيء سنة ١٩٧٢ ، قومي

Elan populaire pour l'unité nationale  
(VONJY).جناح يساري قومي يؤيد حكومة جنرال  
رامانتسو

جناح يساري متطرف

انشيء سنة ١٩٥٨ يضم ٤٥٧ فرع جناح  
يساري . يؤيد حكومة الجنرال رامانتسو .

اندماج سنة ١٩٦٨

Mouvement national pour l'indépendance  
de Madagascar (MONIMA).  
MFM (Mouvement pour le pouvoir prolé-  
tarien or "pouvoir aux petits"  
Parti du congrès de l'indépendance de Ma-  
dagascar (PCIM or AKFM).  
Parti démocratique chrétien malagasy.  
Parti socialiste malgache (PSM).انشيء سنة ١٩٧٤ باندماج الحزب الاجتماعي  
الديمقراطي ، والاتحاد الاشتراكي المالاغاشي  
بفخيل اقامة علاقة اقوى مع فرنسا .( لا يوجد اى من الاحزاب ممثلا في الحكومة  
التي يرأسها الجنرال جابريل رامانتسو )

Parti Mauricien Social Démocrate (PMSD).

موريشيس

حزب قومي يمثل كل الجماعات . دخل الحركة  
الانتخابية ضد الاستقلال سنة ١٩٦٧ وترك  
الائتلاف الحكومي . الذي كان بينه وبين الحزب  
التالي في ديسمبر سنة ١٩٧٢ . حصل على ١٤  
مقعدا في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

Parti Travalliste (Labour Party).

حصل على ٣٧ مقعدا في انتخابات ١٩٧٤  
انشيء سنة ١٩٥٨ حزب ديمقراطي حصل  
على ٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

Independet Forward Block (IFB).

تؤيد مصالح المسلمين الهنود - موريشيين في الحكومة الائتلافية . حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات المذكورة .

عضسو مؤتمري لمنظمة تضامني الشوموب

الافريقية لالاسيوية منذ سنة ١٩٦٣ .

انشية سنة ١٩٧٢ .

حزب معارضة تكون من « الحزب الاشتراكي الديمقراطي البرونزي » حصل على ٥ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

ويقتل افضل معارضة منظمة للحكومة ينشر "Le Militant"

حزب معارضة تكون من (MMM) وحصل على مقعد واحد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

(بالاضافة اليه المقاعد السابقة في الانتخابات

المذكورة جهتها عضوين مستقلين . اما في

انتخابات سنة ١٩٦٧ فقد فاز « حزب الاستقلال

ب ٤٣ مقعدا و PMSD ب ٣٧ مقعدا .

( وحزب الاستقلال هذا مثل تحالفا لـ

(IFB, CAM, LP

Comité d'Action Musulman (CAM).

Mauritius people's Progressive Party.

Parti du Centre Républicain.

People's progressive party.

Union Démocratique Mauricienne (UDM).

Mauritien Militant Movement (MMM).

Mauritian Militant Movement Socialist party [MMM (SP)].

## ملاحظات

## الحزب

## الدول

انثشيء سنة ١٩٦٤ ، حصل على ٢١ مقعدا في

الجمعية في انتخابات مايو سنة ١٩٧٢ .

انثشيء سنة ١٩٦٢ . يحارض استيطان البيض وما يطلق عليه « التحالف الاقطاعي الافريقي »

الذي يراه متمثلا في الحزب السابق . حصل على ٣ مقاعد في الانتخابات المذكورة .

انثشيء سنة ١٩٢٩ باسم جمعية سوانزي التقدمية .

انثشيء سنة ١٩٦٢ كانشقاق عن الحزب السابق ذكره ( بالاضافة الى هذه الـ ٢٤ مقعدا فالجمعية التشريعية تتكون من ٦ اعضاء بينهم الملك ، اى تتكون من ٣٠ عضوا ) .

Imbokodvo National Movement.

سوازيلاند

Ngwane National Liberatory Congress.

..

Swaziland Progressive Party.

Swaziland United Front.

له ٦٠ مقعدا في مجلس النواب .

الحركة الشعبية

النزب

Mouvement populaire

التقدم الاجتماعي

النزب

Progrès social

الاستقلال

النزب

Istiqlal

يمثل جماعات العمال . حصل على ١٠ مقاعد في المجلس النيابي السابق .  
انثشيء ١٩٤٤ ويرمى لرفع مستوى المعيشة و ايجاد حقوق متساوية للجميع يركز على مصالح المغرب في موريتانيا والصحراء الاسبانية .  
حصل على ٩ مقاعد في مجلس النواب السابق



في الدار البيضاء ، انشئ سنة ١٩٥٩ من جماعة من حزب الاستقلال السابق ذكره ، يساري حزب معارضة . في يوليو سنة ١٩٧٢ حدث انشقاق بين قسمي الحزب في كازابلانكا والرباط في الرباط ، انشئ سنة ١٩٧٤ ، يساري حزب معارضة .

له مقعد واحد في مجلس النواب السابق

جاء نتيجة انشقاق الحركة الشعبية المذكورة سابقا .

انشئ سنة ١٩٧٤ يساري ، ينادي بالتأميم والديمقراطية .

في الدار البيضاء انشئ سنة ١٩٧٤ ينادي بالحرية الفردية والحرية الاقتصادية .  
انشئ سنة ١٩٧٤ في الرباط . ينادي بالديمقراطية والتقدم .

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية  
Union Socialiste des Forces Populaires  
(UNSP).

الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية  
Union National des Forces populaires  
(UNFP).

الحزب الديمقراطي الدستوري  
Parti Démocratique Constitutionnel  
الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية  
Mouvement populaires constitutionnel et  
Démocratique (MPCD).

حزب التقدم والاشتراكية  
Parti du Progrès et du Socialisme (PPS).  
الحزب الليبرالي التقدمي  
Parti Libéral Progressiste (PLP).

حزب العمل  
Parti de l'action

## قائمة المراجع

### بالمراجع العربية

- بطرس بطرس غالى ( دكتور ) ، محمود خيرى عيسى ( دكتور )  
المدخل فى علم السياسة •  
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ •
- حورية توفيق مجاهد ( دكتورة ) « الاتجاهات الايديولوجية للوحدة الافريقية »  
مجلة معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة •  
١٩٧٥
- \_\_\_\_\_ « الاشتراكية فى افريقيا »  
مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦
- سميرة سنيوث بحر • الاتحاد الاشتراكي العربى : دراسة تحليلية  
رسالة ماجستير ، ( غير منشورة ) ديسمبر ، ١٩٧٢  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة
- عبد الملك عودة ( دكتور ) :  
سنوات الحسم فى افريقيا : ١٩٦٠ - ١٩٦٩  
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩
- \_\_\_\_\_ « ديمقراطية الحزب الواحد فى تنزانيا »  
السياسة الدولية ، عدد ٧ ، يناير ١٩٦٧ ،
- كيلي ت كلا ( دكتورة ) « نظام الامبودسمان البرلمانى والديمقراطية فى السويد »  
السياسة الدولية ، يوليو ، ١٩٧٠
- عزیه نصيف ميخائيل ، حزب قانو والنظام السياسى لجمهورية تنزانيا ، رسالة  
ماجستير غير منشورة • جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٨ •

## المراجع الأجنبية

- Abraham, W. E. *The Mind of Africa*. London: Weldenfeld & Nicolson, 1967.
- Almond, Gabriel A. & Coleman, James S. (eds.). *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press, 1960.
- Apter, David E. *The Political Kingdom in Uganda*. New Jersey: Princeton Univ. Press, 1961.
- . *Ghana in Transition*. New York: Athenum, 1963.
- . *The Politics of Modernization*. Chicago: University of Chicago Press, 1965.
- Bénot, Yves, *Idéologies des Indépendances Africaines. Cahiers Libres 139-140*. Paris: François Maspero, 1969.
- Bénot, Yves. *Idéologies des Indépendances Africaines. 2 ed. Cahiers libres 234-235*. Paris: François Maspero, 1972.
- Bretton, Henry. *The Rise & Fall of Kwame Nkrumah: A Study of Personal Rule in Africa*. London: Pall Mall Press, 1967.
- Burke, Fred G. *Africa's Quest for Order*. New Jersey: Englewood Cliffs, 1964.
- Buchmann, J. *L'Afrique Noire Indépendante*. Paris: L. G. D. J., 1962.
- Busia, K. A. *Africa in Search of Democracy*. London: Routledge & Kegan Ltd., 1967.
- Friedrich, Carl J. *Man & His Government*. New York: McGraw Hill, 1963.
- Carter, M. Gwendolen, (ed.). *Africa One-Party States*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1962.
- Charles, B. *La République de Guinée*. Paris, 1972.
- Charlot, Jean. *Les Partis Politiques*. Paris: Armand Colin, 1971.
- Cohen, Sir Andrew. *British Policy in Changing Africa*. Evanston, Illinois: Northwestern Univ. Press, 1959.
- Coleman, James S. & Carl Rosberg, jr, (eds.). *Political Parties & National Integration in Tropical Africa*. Berkeley: University of California Press, 1966.
- Cyprian, Ekwensi. *Jagua Nano*. London: Hutchinson, 1961.

- Deshamps, Hubert.** Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire, Paris : Presses Universitaires de France, 1970.
- Duverger, Maurice.** Les Partis politiques. 1954, 2o ed, Paris.
- . Political Parties (Trans. by Barbara & R. North). London : Methuen & Ltd., 1967.
- Ewandé, D.** Vive le Président. Paris : A Michel, 1968.
- Du Bois, Victor.** 'The Independence Movement in Guinée : A study in African Nationalism. unpub. Ph.D. dissertation, Princeton Univ., 1962.
- Finer, S.E.** The Man on Horse Back : The Role of the Military in Politics. New York : Frederick A. Praeger, inc., 1962.
- Fitch, R.B. & Oppenheimer, M.** Ghana : End Of An Illusion. Monthly Revue Press, New York, London, 1966.
- Gerth, H.H. & Mills C. Wright** (eds. & trans). From Max Weber. New York : Oxford Univ. Press., 1961.
- Greory, Roy & Hutchenson.** The Parliamentary Ombudsman : A study, in the Control of Administrative Action. London : Georges Allen & Unwin Ltd., 1975.
- Gutteridge William.** Military Institutions & Power in the New States, New York : Frederick A. Praeger, Inc., 1965.
- Gutteridge, W.F.** Military Regimes in Africa. London : Methuen & Co. Ltd., 1975.
- Hauriou, A.** Les Institutions et la Vie Politiques des Pays Sous Développés qui ont accédé à l'Indépendance. Paris, Cours de Droit (doctorat) 1958.
- Harris, B.P.** Studies in African Politics. London : Hutchinson & Co., Ltd., 1970.
- Hazard, John H.** The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968.
- Hourat, L'**Afrique aux trois vesages : Ultra, totalitaire ou modère?. Bruxelles: Centre de Documentation Internationale, 1961.
- Hodgkin, Thomas.** African Political Parties. Harmonds worth, Middlesex : Penguin Books Ltd . 1961.
- Huntington, Samuel P. & Moore, Clement H.** (eds.). Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of Established One Party Systems. New York, London : Basic Books, Inc., 1970.
- Ikoku, S. G.** Le Ghana de Nkrumah. Paris : Maspero, 1971.



- Janowitz, Morris. The Military in the Political Development of New Nations. Chicago: The Univ. of Chicago, 1964.
- Johnson John J., (ed.). The Role of the Military in Underdeveloped Countries. Princeton, N. J.: Princeton Univ. Press, 1962.
- Jordan, Robert S. Government & Power in West Africa. London: Faber & Faber, 1969.
- Kaunda, Kenneth. A Humanist in Africa. London: Longman, 1966.
- Kebschull, Harvey, G. (ed.). Politics in Transitional Societies: The Challenge of Change in Asia, Africa & Latin America. New York: Appleton - Century - Crofts, 1968.
- Lavroff, D.G. Les Partis Politiques en Afrique Noire. Paris: Presses Universitaires de France, 1970.
- Lewis, A. W. La Chose Publique en Afrique Occidentale. Paris: SEDEIS, 1966.
- Lloyd, P.C. The New Elites of Tropical Africa. Oxford, 1966.
- . Africa in Social Change. London: Harmondsworth, 1967.
- Little, Kenneth. African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution. London: Cambridge Univ. Press, 1973.
- Mahiou, Ahmed. L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris: Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1969.
- Mehden, Fred R. Von Der. Politics of the Developing Nations. Englewood Cliffs, N.J. Prentice - Hall Inc., 1969.
- Megahed, Horeya Tawfik. Mali in Transition: A Study in Continuity & Innovation in Nation-building. Bloomington, Indiana-University ph. D. dissertation (unpublished), 1965.
- Mc Ewan, Peter J.M. & Sutcliffe, Robert B. (eds.). The Study of Africa. University Paperbacks. London: Methuen, 1967.
- Murdock, George Peter. Africa: Its People & Their Culture History. New York, London: Mc Graw Hill Comp., Inc., 1959.
- Neumann, Sigmund (ed.). Modern Political Parties. Chicago: University of Chicago Press, 1966.
- Nkrumah, Kwame. I Speak of Freedom: A Statement of African Ideology. New York: Frederick Praeger, 1961.

- Nyerere J. K. Freedom & Socialism. East Africa : Oxford Univ. Press, 1968.
- . Freedom and Unity. East Africa : Oxford Univ. Press, 1969.
- La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (eds.). Political Parties & Political Development. Princeton, N.J. : Princeton Univ. Press, 1966.
- The Power of the Democratic Idea, VI Report of the Rockefeller Brothers Fund Special Studies Project, 1960.
- Schapiro, Leonardo (ed.). Political Opposition in One Party States. London : The Mac Millan Press Ltd., 1972.
- Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism & Democracy. (3rd. ed.). New York : Harper & Brothers, 1950.
- Selznick, Philip. The Organizational Weapon : A Study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York : The Free Press, 1960.
- Selassie. Bereket H.. The Executive in African Governments. London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.
- Sigmund, Paul. The Ideologies of the Developing Nations. London, New York : Frederick A. Praeger, 1963.
- Sy. Seydou Madani. Recherches sur l'Exercice du pouvoir Politique en Afrique Noire, Paris, "Thèse de doctorat", 1965.
- Tixier, G. Le Ghana. Paris : L.G.D. J. 1965.
- Touré Sekou. Expérience Guinéenne et Unité Africaine. Paris : Présence Africaine, 1961.
- Welch, Claude. Soldier & State in Africa : A Comparative Analysis of Military Intervention & Political Change. Evanston : Northwestern Univ. Press, 1970.
- Wallerstein, Immanuel. Africa : The Politics of Independence. Vintage Books, New York : Random House, 1961.
- Weber, Max. The Theory of Social & Economic Organization, ed. By Talcott Parsons. New York : Oxford Univ. Press, 1947.
- Ziegler, J. Sociologie de la Nouvelle Afrique. Paris : Gallémard, 1964.
- Zolberg, Aristide. One-Party Government in the Ivory Coast. Princeton Univ. Press, 1964.
- . Creating Political Order : The Party-States of West Africa. Chicago : Rand McNally & Comp., 1966.

## مقالات وابحاث ودوريات

- Africa Contemporary Record. Annual Survey & Document London : Africa Research Limited, 1969/1975.
- Africa Digest, Vol. XII, No. 3, (December, 1964).
- Africa South of the Sahara, 1975.  
Europa Publication Limited, Jan. 1975.
- Apter, David & Rosberg, Carl. Jr. "Nationalism & models of political Change in Africa, "The Political Economy of Contemporary Africa, "Symposia series I," National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.
- Avineri, Shlomo. "The Afro-Asian Elites", in Kebshull, op. cit., pp. 179-183.
- D'Arboussier, G.. "Idées et Forces Politiques en Afrique", Genève-Afrique, Vol. III, No. 2, 1964.
- Borella. F.: "La Constitution Algérienne : un Regime Constitutionnel de Gouvernement par le Parti", Revue Algérienne des Sciences Juridiques Politiques et Economiques, 1964, No. 1.
- Bienen, Henry. "One party Systems in Africa", in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of Established One-party systems, New York, London : Basic Books, Inc, 1970.
- Boyon J. "Le Nkrumaisme : Une Idéologie Africaine", R.F.S.P., 1963.
- Clement H. Moore, "The Single Party as Source of Legitimacy", in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore, Authoritarian Politics in Modern Society New York, London : Basic Books, Inc., 1970.
- Corpierre M., "Le totalitarisme en Afrique", Preuves, (Jan. - Fev., 1963).
- Coutts, Walter, "A new democracy or a new totalitarianism in Africa?", Optima, (March, 1964).
- Charles, B.. "Un Parti Politique Africain : le Parti Democratique de Guinée", R.F.S.P., 1962.



- The Europa Yearbook, 1975. A World Survey, Vol II. London. Europa Publications Limited, April, 1975.
- Friedland, W.H.2: "Basic Social Trends" in W. Friedland & Carl Rosberg (eds.), African Socialism. Stanford, California : Stanford Univ. Press, 1964.
- Friedrich, Carl J., "Political Leadership & Problem of Charismatic Power, The Journal of Politics, 23 (February 1961).
- "Guinée: Congrès du Parti Democratique" (24 - 26 avril 1972), Afrique Contemporaine, No. 61, (mai - juin 1972).
- Hodgkin, Thomas: "Welfare Activities of African Political Parties" in Peter J.K. Mc Ewen and Robert B. Sutcliff (eds.), The Study of Africa. London: Methuen, 1967.
- Kjekshus. Helge. "The Ombudsman in the Tanzanian One-Party System", in The African Review, The Department of Political Science, University of Dar es Salaam, Tanzania, Vol 1, No. 2, (Sept., 1971), pp. 13-43.
- Lory, Georges, Botswana: "La Democratie dans le Désert", Le Mois en Afrique, No. 116, (Aout, 1975). pp. 56-64.
- Moore, Clement Henry, "Mass Party Regimes in Africa", in H.J. Spiro, (ed.), Africa: the Primacy of Politics, New York: Randomhouse, 1966.
- Nyerere Julius. "Democracy & the Party System" in R. E. merson & M. Kilson (eds.), The Political Awakening of Africa. New Jersey. Englewood Ciffs. 1965.
- Odinga, Oginga. "The Kenya African National Union", in Not Yet Uhuru. London: Heinemann Educational Books Ltd., 1968.
- Pye, Lucian, "The Non-Western Political Process", in Harry Eckstein & David E. Apter, (eds.) Comparative politics. New York: The Free Press of Glencoe, 1963.
- Riddell, John: "Trade Unionism in Africa as a Factor of Nation Building", in Kechschull, from Civilisations, Vol. XII, No. (1962) pp. 28-36.
- Morgenthau, Ruth Schachter, "Single Party Systems in West Africa". The American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961).
- Seton-Watson, H. Journal of Contemporary History. No. I, 1966, pp. 183-197.



- Shils, Edward. "The Intellectuals in the Political Development of the New States". in Harvey G. Kebschull, (eds.). *Politics in Transitional Societies* New York: Appleton-Century Crofts, 1968.
- Sithole, Ndabaningi. "The One/Two Party System" in *African Nationalism*. London: Oxford Univ. Press, 1968.
- Mutiso & Rohio, Readings in African Pol. Thought, op. cit., p. 461.
- Sithole, Ndabaningi. "The One/Two party system", in Mutiso & Rohio, "Readings in African Political thought. London: Heineman, 1975.
- Sordet, Monique et Milcent, Ernest. "Le Pacte du Peuple Mauritanien", *le Mois en Afrique*, No. 45, (Sept. 1969).
- Sutton, F.X. "Authority & Authoritarianism in the New Africa", *Journal of International Affairs*, (15, 1, 1961).
- Symons, H.J. "The Status of African Women" in Peter J.M. Ewans & Robert B. Sutcliffe, (eds.). *The Study of Africa*, London: Methuen, 1967.
- Toumi, Mohsen. "Le Parti Socialiste Destourien", *Le Mois en Afrique. Revue Française D'Études Politiques Africaines*. No. 107, 1974.
- Sekou Touré. "For a Revolutionary Party", in Mutiso & Rohio, (eds.). op. cit., pp. 4978.
- Sekou Touré, "Relationship between political & Administrative Bodies", in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 499-500.
- "Tunisie: M. Bourguiba 'Président à la vie' ", *Le Mois en Afrique, Revue Française D'Études Politiques Africaines*, No. 107 (Nov. 1974).
- Ufrer, Sylvian, "La TANU et le Parti Unique en Tanzanie", *Le Mois en Afrique: Revue Française d'Études Politiques Africaines*, No. 65, (Mai, 1971).
- Urfer. P. "Le Mali." Centre Militaire d'Information de Specialisation Pour l'Outre-Mer, Section de Documentation (Oct. 16, 1962). Document de CHEAM, No. 3759.

## الفهرس

صفحة:

٥

تقديم

٧

مقدمة

### الباب الأول

التعريف بنظام الحزب الواحد فى أفريقيا

- الفصل الاول : محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ١٧  
الحزب الجماهيرى والحزب الاوليغاركى ١٧  
الحزب الواحد والحزب الموحد ١٨  
النظام التحريكى الثورى والنظام التجريبي التعددى ٢٠

- الفصل الثانى : اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ٢٥  
١ - الاوضاع والنظم التقليدية ٢٥  
الحكم الاستعماري واثاره ٢٦  
ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال ٣٠  
الفصل الثالث : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى ٣٥  
الحزب الجماهيرى والحزب الشيوعى ٣٧  
الحزب الجماهيرى وحزب الصفوة ٤٠

### الباب الثانى

خصائص نظام الحزب الواحد فى أفريقيا

- الفصل الاول : الهيكل التنظيمى للحزب الواحد ٤٧  
المستوى القاعدى ٤٩  
المستويات الوسيطة ٥١  
المستوى القومى ٥١  
المركزية الديمقراطية ٥٩

- الفصل الثانى : الزعامة فى نظام الحزب الواحد ٦١  
مضمون الزعامة الكاريزمية ودورها ٦١  
مشاكل الزعامة الكاريزمية وسبل حلها ٦٤

صفحة

٧١	الفصل الثالث : الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة
٧٢	١ - علاقة الحزب بالسلطة التنفيذية
٧٢	أ - الحزب ورئيس الدولة
٧٥	ب - الحزب والادارة المحلية
٧٧	ج - الحزب والخدمة المدنية
٨٠	٢ - علاقة الحزب بالسلطة التشريعية
٨٨	٣ - علاقة الحزب بالسلطة القضائية
٩١	الفصل الرابع : الحزب والمنظمات الجماهيرية
٩٢	الحزب والنقابات العمالية
٩٤	الحزب ومنظمات الشباب
٩٨	الحزب وتنظيمات النساء
١٠٢	الحزب والمؤسسة العسكرية
١٠٩	الفصل الخامس : الحزب والمعارضة
١١٠	الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد واقعا
١١٣	الوسائل المستخدمة في القضاء على المعارضة
١١٩	الحزب والديمقراطية

### السياق الثالث

#### التحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد

١٢٧	الفصل الاول : التحديات الداخلية
١٢٧	التنافس والصراع الشخصي بين الصفوة الحاكمة
١٢٩	التحلل التنظيمي
	عجز التنظيم عن تحريك الجماهير والمنظمات
١٣١	الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه
	النزعات العنصرية والعصبية القبلية والإقليمية
١٣١	داخل إطار الحزب
	فشل الحزب في جلب الدعم الجديدة للحياة
١٣٢	السياسية

صفحة

١٣٥	الفصل الثانى : التحديات الخارجية
	اتجاهات السخط وعدم الرضا عن الوضع القائم فى
	ظل نظام الحزب الواحد
١٣٥	السخط الجماهيرى
١٣٨	الزعامة التقليدية والصفوة القديمة
١٣٩	رجال الدين
١٣٩	التجار
١٤٠	المثقفون
١٤٥	العسكريون
١٤٩	خاتمة
١٦٥	ملحق : الاحزاب السياسية فى افريقيا
١٨١	المراجع
	الفهرس



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

---

رقم الايداع بدار الكتب ٧٦/٥٥٨٣

---

الترقيم الدولي ٣ - ١٠٦ - ٢٦٦

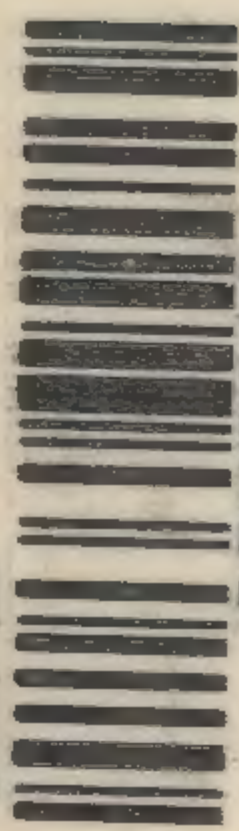




# مكتبة الإنجلو المصرية

الشركة المصرية لفن الطباعة  
عبد المنعم مصيلحي وشركاه  
ت ٩٧١١٤٩

Bibliotheca Alexandrina



0272740